الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات

بعنوان:

دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر
مقارنة ببعض الدول العربية

من إعداد الطالب:

مختار سليم

تحت إشراف:

أ.د. بلمقدم مصطفى

لجنة المناقشة:

أ.د. كرزابي عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. سالم عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
أ.د. يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. سعيداني محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. ساهد عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات، يا ربّ لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، اللهم صل وسلّم على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أهدي هذا البحث المتواضع إلى من افتقدته منذ الصغر وأحمل اسمه بكل فخر، إلى والدي رحمه الله. إلى من أرضعتني الحب والحنان ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل وكل من في الوجود بعد الله ورسوله، إلى أمي الغالية أطال الله عمرها.

إلى الزوجة الفاضلة وأبنائي محمد نجيب، جواد وآلاء، وإلى كل الإخوة والأخوات وأبنائهم.

إلى كل الأحبة والأهل والأصدقاء.

تشكرات

اللهمّ لك الحمد والشّكر في اليسر والعسر، اللهمّ لك الحمد والشّكر على نعمك التي لا يحصيها غيرك.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى:

- الأستاذ الدكتور بلمقدم مصطفى الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير، وله منا كل التقدير والاحترام.
- أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بمناقشة هذه الرسالة.
- موظفي مكتبة العلوم الاقتصادية وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الفهرس.....I
مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للمنافسة والتنافسية

تمهيد.....1
I. مدخل للمنافسة، التنافسية والمركز التنافسي.....2
1.I. ماهية المنافسة.....2
1.1.I. تعريف المنافسة.....2
2.1.I. أشكال المنافسة.....3
2.I. تحليل البيئة الصناعية وقوى المنافسة.....5
1.2.I. شدة المنافسة بين المؤسسات العاملة في نفس القطاع أو نفس الصناعة.....7
2.2.I. القوة التفاوضية للموردين.....10
3.2.I. القوة التفاوضية للزبائن.....11
4.2.I. تهديدات الداخلين الجدد للقطاع.....12
5.2.I. تهديدات المنتجات البديلة.....13
6.2.I. القوة النسبية لأصحاب المصالح الآخرين.....13
3.I. العوامل المؤثرة في تطور المنافسة.....14
1.3.I. العوامل الاقتصادية والتجارية.....14
2.3.I. العوامل التكنولوجية.....14
4.I. الآثار المترتبة عن المنافسة.....15
1.4.I. الآثار الإيجابية.....15
2.4.I. الآثار السلبية.....15
II. القدرة التنافسية.....16
1.II. مفهوم التنافسية وأهميتها.....16
1.1.II. تنافسية المؤسسة.....16
2.1.II. تنافسية القطاع.....18

II.1.3. تنافسية الدولة.....19
II.1.4. أهمية التنافسية بالنسبة للمؤسسة والدولة.....20
II.2. مؤشرات قياس التنافسية.....21
II.2.1. مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة.....21
II.2.2. مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط.....25
II.2.3. مؤشرات قياس تنافسية الدولة.....31
III. الاستراتيجيات التنافسية المتاحة للمؤسسة.....38
III.1. إستراتيجية تخفيض التكلفة.....39
III.1.1. الشروط اللازمة لتطبيق إستراتيجية تخفيض التكلفة.....40
III.1.2. العوامل المحددة لإستراتيجية تخفيض التكلفة.....40
III.1.3. الأخطاء الواجب تفاديها ضمن إستراتيجية تخفيض التكلفة.....40
III.2. إستراتيجية التمييز.....41
III.2.1. الأخطاء الواجب تفاديها ضمن إستراتيجية التمييز.....42
III.3. إستراتيجية التركيز.....43
III.3.1. التركيز على أساس تخفيض التكاليف.....43
III.3.2. التركيز على أساس التمييز.....44
III.3.3. الشروط اللازمة لتطبيق إستراتجية التركيز.....44
خاتمة.....46

الفصل الثاني: آليات دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية

تمهيد.....48
I. إدارة الجودة الشاملة في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية.....49
I.1. الجودة.....49
I.1.1. الأهمية الإستراتيجية لتطبيق إدارة الجودة في المؤسسة الصناعية.....52
I.1.2. أبعاد الجودة.....53
I.1.3. الآثار السلبية لعدم تطبيق إدارة الجودة في المؤسسة.....54

2.I. إدارة الجودة الشاملة.....55
1.2.I. دواعي الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية.....57
2.2.I. أهمية إدارة الجودة الشاملة في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية.....58
3.2.I. مرتكزات إدارة الجودة الشاملة.....61
II. إدارة الإبداع والابتكار كآلية لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية.....65
1.II. الإبداع.....65
1.1.II. التحولات الاقتصادية العالمية وضرورة التركيز على الإبداع.....68
2.1.II. متطلبات تفعيل عملية الإبداع في المؤسسة الصناعية.....69
2.II. الإبداع التكنولوجي.....73
1.2.II. طبيعة الإبداع التكنولوجي.....74
2.2.II. تأثير الإبداع التكنولوجي على القوى التنافسية.....76
III. إدارة المعرفة في تنمية تنافسية المؤسسة الصناعية.....78
1.III. مبررات التحول إلى إدارة المعرفة.....80
2.III. الأهمية الإستراتيجية لإدارة المعرفة في المؤسسات الصناعية.....80
3.III. متطلبات تفعيل إدارة المعرفة في المؤسسات الصناعية.....83
IV. الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية.....85
1.IV. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية والصناعية.....88
2.IV. دوافع التنافس نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....90
خاتمة.....94

الفصل الثالث: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

تمهيد.....96
I. القطاع الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية.....97
1.I. بنية القطاع الصناعي وتصنيف الصناعات.....98
2.I. أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية.....101

II. التطورات التي شهدها القطاع الصناعي الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد المخطط (1962-1989) 102
1.II. تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1962-1969) 102
2.II. تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1970-1979) 108
3.II. تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1980-1989) 118
III. التطورات التي عرفها القطاع الصناعي الجزائري خلال مرحلة التحول إلى النظام الاقتصادي الليبرالي (1990-2015) 131
1.III. تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1990-1999) 131
2.III. تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (2000-2015) 139
خاتمة.....151

الفصل الرابع: تحليل تنافسية القطاع الصناعي الجزائري مقارنة ببعض الدول العربية

تمهيد.....154
I. تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري ودول المقارنة على أساس مؤشري التنافسية الجارية والكامنة.....155
1.I. تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري ودول المقارنة وفق مؤشر التنافسية الجارية.....155
2.I. تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري ودول المقارنة وفق مؤشر التنافسية الكامنة.....165
II. مساهمة القطاع الصناعي للجزائر ودول المقارنة في الناتج المحلي الخام.....167
1.II. مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام.....167
2.II. مساهمة الصناعات الاستخراجية والتعدين في الناتج المحلي الخام.....170
III. تحليل تنافسية القطاع الصناعي الجزائري ودول المقارنة على أساس مؤشرات التجارة الخارجية.....174
1.III. حصة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات.....174
2.III. التركز السلعي للصادرات.....177
3.III. تحليل تنافسية المنتجات الصناعية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA.....179

IV. تحديد أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الجزائر ودول المقارنة خلال الفترة (1990-2015).....191
1.IV. حالة الجزائر.....194
2.IV. حالة المغرب.....199
3.IV. حالة تونس.....204
4.IV. حالة مصر.....208
خاتمة.....213
خاتمة عامة.....214
قائمة المراجع.....219
قائمة الأشكال.....229
قائمة الجداول.....230
الملحقات.....233

مقدمة عامة:

لقد أدت التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي إلى تنامي الاهتمام بالتنافسية على مستوى المؤسسات بشتى مجالات نشاطها وكذا على مستوى قطاعات النشاط سواء القطاعات المنتجة أو غير المنتجة وحتى على مستوى اقتصاديات الدول، حيث أصبحت التنافسية من بين أولويات جميع دول العالم من أجل تحقيق النمو والرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، وفي هذا الإطار يمكننا اعتبار أن تنافسية الدول في الأسواق الخارجية أصبح مفهوما يتميز بالتعقيد وتعدد الجوانب نتيجة لتداخله وترابطه مع العديد من المفاهيم الأخرى وفي مقدمتها العولمة. ففي الأسواق الحديثة التي تتميز بشدة المنافسة لم يعد قياس تميز المؤسسات الصناعية عن بعضها البعض بوسائل الإنتاج التي تمتلكها هذه المؤسسات فقط، بل أصبح تميزها يقاس بشكل كبير بمستوى الأداء ومرتبط بشكل وطيد بالتحسين المستمر لعملياتها الإنتاجية وكذا بنوعية المنتوجات المقدمة للزبائن ومدى تطابقها مع متطلبات الجودة العالمية.

في ظل البيئة المحيطة بالمؤسسات الصناعية على وجه الخصوص والتي تتميز بالتغير والتعقيد وشدة المنافسة، يتطلب منها الوقوف باستمرار أمام التحديات التي تفرزها هذه البيئة بالسرعة اللازمة وفي الوقت المحدد وبالكفاءة العالية، وذلك من خلال استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في عمليات الإنتاج والتسويق وتبني الاستراتيجيات التنافسية الحديثة وفي مقدمتها إدارة الإبداع والابتكار باعتبارهما أحد المرتكزات الهامة في بناء وتعزيز قدراتها التنافسية وتطوير منتوجات جديدة ذات جودة عالية وبأقل التكاليف الممكنة، والتركيز على إدارة المعرفة والاستثمار في الموارد البشرية بصورة فعالة ومستمرة وبطريقة مثالية، مما يسمح لها بتحقيق النمو واختراق الأسواق الدولية.

منذ الاستقلال والجزائر تعيش معركة حقيقية وفي سباق مع الزمن من أجل تنمية اقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية، لكن بدون امتلاك صناعات وطنية قوية مبنية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الصناعي، وتقديم منتجات صناعية وفق متطلبات الجودة العالمية، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المنشودة بالمفهوم الشامل، كما أن الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتراكم رأس

المال يجعل اقتصادنا الوطني مرهون بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبتطور الأسعار في الأسواق الدولية، كما يجعله أكثر هشاشة وشديد التأثر بالصدمات والتقلبات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي.

لقد عرف تطور الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية والبضائع والمنتجات التامة الصنع خلال العشرية السابقة مستويات عالية وغير مبررة في بعض الأحيان، حيث بلغت قيمة الواردات من السلع والمنتجات سنة 2000 حوالي 727.1 مليار دج لترتفع سنة 2008 بأكثر من 350% وبقيمة 2605.1 مليار دج، كما بلغت قيمة الواردات من السلع والبضائع سنة 2015 حوالي 5240 مليار دج بزيادة قدرها حوالي 200% مقارنة بسنة 2008، في حين ذلك لم يرافق هذه التطورات في حصص الواردات أي زيادة أو تطور بنفس المستويات في الصادرات الجزائرية من السلع والمنتجات الصناعية والتي لم تتجاوز عتبة 197 مليار دج سنة 2015. وبالتالي فالتساؤلات الذي تطرح نفسها هي ما تأثير القطاع الصناعي التحويلي على أداء الاقتصاد الجزائري؟. وما مدى قدرة المنتجات الصناعية خارج قطاع المحروقات على اختراق الأسواق الخارجية وتعويض المداخيل المفقودة من العملة الصعبة جراء انخفاض أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية خلال السنوات القليلة الماضية؟.

لقد أدى انهيار أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية بأكثر من 50% وتآكل احتياطي الصرف من سنة لأخرى إلى دق ناقوس الخطر، وانتهاج السلطات الجزائرية لسياسة تقشفية مست جميع القطاعات وعلى كافة المستويات، حيث نتج عن ذلك تجميد العديد من المشاريع التنموية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية إضافة إلى تجميد الزيادة في الأجور والعودة إلى الاستدانة الخارجية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام: أليس للجزائر قاعدة صناعية قوية بإمكانها تنويع الصادرات خارج المحروقات والتخفيف من حدة الأزمة التي خلفتها هبوط أسعار النفط؟. زيادة على ذلك وفي ظل إلحاح السلطات على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبموجب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 والتي من بين بنودها إلغاء جميع القيود والتعريفات الجمركية في آفاق 2017، ما هو مصير النسيج الصناعي الجزائري نتيجة تحرير التجارة الخارجية ورفع جميع القيود عن الواردات والتخلي عن الحماية الحكومية للمؤسسات الصناعية الجزائرية؟.

من خلال ما سبق ومن أجل التنبؤ بمدى قدرة القطاع الصناعي الجزائري على منافسة المنتجات الأوروبية والأجنبية وبما أن دول مصر وتونس والمغرب تعتبر من بين أهم الدول العربية المنافسة للجزائر في الأسواق الأوروبية والإفريقية، سنحاول من خلال هذه الدراسة مقارنة تنافسية القطاع الصناعي الجزائري مع هذه الدول من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تنافسية القطاع الصناعي الجزائري مقارنة بتونس، المغرب ومصر؟.

للإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق إلى العناصر التالية:

- الإطار النظري للمنافسة والتنافسية.
- عرض مختلف المؤشرات التي تقيس التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاعات النشاط والدول.
- تحديد الآليات التي يتم من خلالها دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية.
- تسليط الضوء على أهم المحطات التي مر بها القطاعي الصناعي في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية 2015.
- تحليل تنافسية القطاع الجزائري بشقيه الاستخراجي والتحويلي مقارنة بكل من مصر وتونس والمغرب.

من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة الذكر سنقوم بطرح الفرضية الرئيسية التالية:

بالرغم من كل السياسات المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية سواء في ظل الاقتصاد الموجه أو الاقتصاد الحر والهادفة إلى تطوير القاعدة الصناعية الوطنية، وذلك من خلال الهيئات التمويلية التي تم خلقها والإجراءات التحفيزية للاستثمار في القطاع الصناعي إلا أن تنافسية هذا الأخير تبقى ضعيفة وبعيدة عن المستويات المحققة من طرف دول المقارنة في الأسواق الخارجية.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتعلق بأهمية القطاع الصناعي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور

والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة يتمثل في أداء القطاع الصناعي ومدى مساهمته في تنويع الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي. كما نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل الوضعية التنافسية للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الأسواق المحلية والدولية مع الكشف عن أثر اتفاقية الشراكة الجزائرية-الأوروبية على النسيج الصناعي الجزائري ومدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها والمتمثلة في المساهمة في تنمية القطاع الصناعي الجزائري والرفع من قدراته التنافسية في الأسواق الخارجية وتنويع الإنتاج الصناعي وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

من بين أهم الأسباب التي جعلتنا نتطرق إلى هذا الموضوع هي تلك التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث أنه بمجرد هبوط أسعار النفط ظهرت بوادر أزمة اقتصادية خانقة نتج عنها انهيار كبير لاحتياطي الصرف بسبب ارتفاع الواردات من المنتجات والسلع الاستهلاكية وعجز القطاع الصناعي عن تنويع الصادرات خارج المحروقات والتخفيف من حدة الأزمة، زيادة عن ذلك وفي حالة دخول عملية التفكيك الجمركي مع دول الاتحاد الأوروبي في آفاق 2017 وانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، هل بإمكان المؤسسات الصناعية الجزائرية منافسة المنتجات الأوروبية في السوق المحلية والدولية؟.

أما عن أدبيات الدراسة فهناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تطرقت إلى موضوع التنافسية، ومن بين أهم الأبحاث التي استعنا بها في دراستنا هذه تتمثل فيما يلي:

- دراسة (عبد الحكيم عبد الله النسور) سنة 2009 بعنوان " الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي"، حيث قام الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحليل أثر عوامل تعزيز التنافسية حسب نموذج بورتر والمتمثلة في ظروف الطلب، ظروف الإنتاج، الاستراتيجيات التنافسية، الصناعات الداعمة ودور الحكومة على الأداء التنافسي لشركات الأدوية الأردنية، وخلصت الدراسة إلى أن كل هذه العوامل لها علاقة ارتباطيه وتؤثر بشكل إيجابي على القدرات التنافسية لشركات الأدوية في الأردن.

- دراسة (Walid Abdmoulah) و (Belkacem Laabas) بعنوان (Assessment of Arab Export Competitiveness in International Markets using Trade Indicators)، حيث

كان الهدف من هذه الدراسة هو تقييم القدرة التنافسية لصادرات السلع العربية (16 دولة) في الأسواق الدولية، باستخدام مجموعة من المؤشرات المحسوبة من بيانات مصنفة حسب المستوى الثالث للسلع الأساسية خلال الفترة (2000-2006)، ومن بين أهم المؤشرات التي استخدمها الباحثان، مؤشر تنويع الصادرات، ومؤشر تركز الصادرات، ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) ومؤشر التجارة داخل الصناعة، وقد أشارت الدراسة إلى فشل الدول المصدرة للنفط خلال الفترة (2000-2006) في تعزيز قدرتها التنافسية وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، أما بقية الدول كالأردن، تونس، المغرب ومصر، فقد شهدت تحولا اقتصاديا مبنيا على القطاع المنتج حيث تمكنت من رفع مستويات تنافسية منتجاتها الصناعية والزراعية وتحقيق تقدم ملحوظ في صادراتها من المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة في الأسواق الدولية.

- دراسة (عماري جمعي) سنة 2011 وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان " إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، حيث قام الباحث بتقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحلال الواردات وتنويع الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1994-2008)، ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هو بقاء الاقتصاد الوطني رهينة قطاع المحروقات وصادراته من النفط والغاز الطبيعي نتيجة تركز نشاط أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات التجارة والخدمات والبناء دون الدخول في غمار الإنتاج الحقيقي في قطاعات الصناعة والزراعة.

- دراسة (جمال قاسم حسن ومحمد إسماعيل) سنة 2012 والتي تطرق الباحثان من خلالها إلى تقييم السياسات المنتهجة من طرف الدول العربية لتطوير قدراتها التنافسية في التجارة الخارجية وذلك من خلال تحليل الوضع التنافسي للدول العربية مقارنة بكل ماليزيا وسنغافورة واسبانيا خلال الفترة 2002-2009، حيث خلصت الدراسة إلى أن الصادرات العربية أقل اندماجا مع الأسواق العالمية وأقل توافقا مع الطلب العالمي مقارنة بصادرات الدول الناشئة كماليزيا وسنغافورة، وحسب نتائج الدراسة فإن ضعف القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق الدولية راجع بالأساس إلى ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية وانخفاض الجودة والمستوى التكنولوجي في عملية الإنتاج.

- دراسة (بوبعة عبد الوهاب) سنة 2012 بعنوان " دور الابتكار في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية"، حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى تحليل أثر الابتكار على الأداء

التنافسي لمؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال "موبيليس"، حيث خلصت الدراسة إلى عدم وجود أي علاقة ارتباطيه بين الابتكار والقدرة التنافسية على مستوى مؤسسة موبيليس نتيجة غياب أي مؤشرات تدل عن وجود إدارة الإبداع والابتكار على مستوى المؤسسة.

وبالنسبة لمنهجية الدراسة فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والتحليلي إضافة إلى المنهج المقارن، وبما أننا قمنا بدراسة مقارنة كان علينا التعامل مع كم هائل من الإحصائيات الخاصة بكل دولة، وهو الأمر الذي جعلنا نصطدم مع العديد من المعوقات، ومن أهم الصعوبات التي واجهناها في إعداد هذه الرسالة هي تلك المتعلقة بشح البيانات من ناحية، وكذا عدم تجانسها من مصدر إلى آخر من ناحية أخرى.

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى بابين رئيسيين، حيث خصصنا الباب الأول للإطار النظري والباب الثاني للإطار التطبيقي للدراسة. ففي الفصل الأول من الجانب النظري تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمنافسة والتنافسية ومؤشرات قياسها على مستوى المؤسسات وقطاعات النشاط وحتى على مستوى الدول، إضافة إلى عرضنا لمختلف الاستراتيجيات التنافسية ومدى مساهمة هذه الاستراتجيات في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة على المستوى المحلي والدولي، أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه إلى الآليات الداعمة للقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والمتمثلة في إدارة الجودة الشاملة وإدارة الإبداع والابتكار إضافة إلى إدارة المعرفة، كما تطرقنا إلى الدور الهام للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى مساهمتها في تطوير القطاع الصناعي من خلال جلب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيات الحديثة وكذا طرق التسيير الحديثة التي تمكن المؤسسات من تقوية قدراتها التنافسية والانفتاح على الأسواق الخارجية.

أما الفصل الثالث فقد تم تخصصيه إلى عرض مختلف المحطات التي عرفها القطاع الصناعي منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2015 بهدف الوقوف على كل الايجابيات والسلبيات التي عرفتها عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مقارنة أداء القطاع الصناعي مع باقي القطاعات الأخرى من حيث حجم الاستثمارات ومعدلات النمو ومن حيث المساهمة في الناتج المحلي. وأخيرا تم تخصيص الفصل الرابع من هذه الدراسة إلى مقارنة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الجزائري مع كل من مصر وتونس والمغرب على أساس مؤشر التنافسية العربية، ومساهمة القطاع الصناعي في الناتج

المحلي الخام، والتركز السلعي للصادرات، ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة، زيادة عن ذلك قمنا بدراسة قياسية لتحليل أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي للجزائر ودول المقارنة خلال الفترة (1990-2015).

الفصل الأول

الإطار النظري لمنافسة و التنافسية

تمهيد:

إن تزايد الاهتمام بالتنافسية خلال العقود القليلة الماضية مرتبط أساسا بالتطورات الديناميكية الحاصلة على مستوى البيئة الاقتصادية العالمية، كما أصبح الاهتمام بموضوع التنافسية واسع الانتشار وعلى مستوى جميع اقتصاديات الدول باعتبارها أداة لتحقيق النمو المستدام والرفاهية الاجتماعية، حيث تعتبر تنافسية المؤسسات والقطاعات الاقتصادية في الأسواق المحلية والخارجية مفهوما يتميز بالتعقيد وتعدد الجوانب، ويرجع ذلك إلى تداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى كالعولمة.

إن تحديد مفهوم التنافسية هو أمر في غاية الأهمية كونه يساعد على معرفة جوانبها وكيفية بناء مؤشراتها وقياسها، كما أن القدرة على تحقيق تنافسية عالية بالنسبة للمؤسسة الصناعية تتوقف أساسا على الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج المختلفة وعلى توفير الشروط اللازمة للحفاظ على مركزها التنافسي في السوق والعمل على استدامته، فالقدرة التنافسية يتم بناؤها على المستوى الداخلي للمؤسسة من خلال تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتخفيض التكاليف وتطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة. وحتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا المصطلح بشكل دقيق، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالمنافسة والتنافسية وأنواعها وأسباب الاهتمام بها، إضافة إلى عرض مختلف مؤشرات قياسها على مستوى المؤسسات وقطاعات النشاط وعلى مستوى الدول، مع التعريف بالجهات والمعاهد والمنظمات التي تهتم بتحليل التنافسية وقياسها على المستوى العربي والدولي، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المحاور التالية:

- مدخل للمنافسة، التنافسية والمركز التنافسي.
- القدرة التنافسية ومؤشرات قياسها.
- الاستراتيجيات التنافسية المتاحة للمؤسسة.

I. مدخل للمنافسة، التنافسية والمركز التنافسي:

لقد أدى التطور الاقتصادي العالمي إلى ظهور مناخ تنافسي قوي، وأصبح لزاما على المؤسسات بشتى أشكالها أن تولي الاهتمام الكبير للمتعاملين المنافسين لها في مجال نشاطها، والعمل على الاستحواذ على أقوى المراكز في الأسواق الناشطة فيها. وتعتبر المنافسة "بأنها ظاهرة إستراتيجية تعبر عن درجة التزاحم بين المؤسسات في السوق للاستحواذ على أكبر حصة منه وبناء مركز تنافسي محمي يتأسس على الوقوف في وجه المنافسين ومحاولة التفوق عليهم من خلال تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات"[1].

I.1. ماهية المنافسة:

I.1.1. تعريف المنافسة:

– **من الناحية الاقتصادية:** يمكن تعريف المنافسة "بأنها شكل من أشكال تنظيم الاقتصاد، يحدد آليات العمل داخل السوق والعلاقات المختلفة مابين المتعاملين الاقتصاديين بشكل يؤثر في تحديد السعر"[2]. كما عرفها (محمد الصيرفي) بأنها نوع من الهياكل السوقية التي تسمح بحرية تواجد عدد كبير من العارضين والطالبين في جميع المجالات الخاصة بالمنتجات، والمواد الأولية ورؤوس الأموال[3].

أما (Kotler et Dubois) قدما تعريفا للمنافسة "بأنها تشمل كل العروض المتنافسة حاليا والعروض المحتملة التي يمكن للمستهلك أخذها بعين الاعتبار"[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج مفهومين للتعريف الاقتصادي للمنافسة، الأول هو أن المنافسة هي شكل من أشكال السوق، والمفهوم الثاني هو أن المنافسة تعبر عن درجة التزاحم والتفاعل والمواجهة بين المؤسسات من أجل الهيمنة على الأسواق.

---

[1] طالب مريم، تحليل محددات ومكونات وهيكل وشكل المنافسة في النظريات الاقتصادية وإستراتيجية المؤسسة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية الصناعية، جامعة الشلف، 2010، ص1.

[2] زغدار أحمد، المنافسة–التنافسية والبدائل الإستراتيجية، دار جرير للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص12.

[3] محمد الصيرفي، مبادئ التسويق، مؤسسة حورس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005، ص 67-68.

[4] P. Kotler, B. Dubois, Marketing management, Edition Union Public, 10éme Ed, Paris, 2000, P47.

- **من الناحية التسويقية:** يقصد بالمنافسة " تلك المواجهة التي تحدث على مستوى السوق بين مختلف المؤسسات للوصول إلى الزبائن ومحاولة إقناعهم بهدف زيادة المبيعات من أجل تعظيم الحصة السوقية وتحقيق مستوى الربح المستهدف "[5]. كما عرفها (فريد النجار،1999) بأنها " تعدد المسوقين وتنافسهم لكسب الزبون، وذلك بالاعتماد على أساليب مختلفة كالأسعار، الجودة، أسلوب التوزيع، الخدمة بعد البيع"[6]. أما (Jean Marc Pointet et Jean pierre Vergnaud) فتطرقا إلى مفهوم المنافسة بأنها " مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة في إطار تحقيق أهدافها على حساب المؤسسات الأخرى بهدف زيادة خياراتها السوقية مقابل تقليص فرص المؤسسات المزاحمة "[7].

I.1.2. أشكال المنافسة:

يتهيكل السوق في أربعة أشكال تختلف حدة المنافسة فيها من شكل إلى آخر وهي المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، الاحتكار التام واحتكار القلة.

1. المنافسة التامة: هي النموذج المثالي لاقتصاد السوق، حيث يشترط في المنافسة التامة تعدد العرضين والطالبين، بحيث لا يمكن لأي طرف أن يتحكم في السوق، وهذا يعد شرطا أساسيا[8]، وهناك شروط أخرى ندرجها فيما يلي[9]:

- **حرية الدخول والخروج من السوق:** معنى هذا أنه لا توجد أية موانع تمنع أيا كان من دخول السوق أو الخروج منه.
- **حرية تنقل عناصر الإنتاج:** إذا أرادت أي مؤسسة نقل رؤوس أموالها من قطا إلى آخر يمكنها فعل ذلك لأن المحرك الوحيد لناصر الإنتاج هو البحث عن الربح.

---

[5] Jean Marc Pointet, Jean Pierre vergnaud, Vivre et comprendre le marketing, Collection pratique d'entreprise, Edition EMS, Paris, 2005, p120.

[6] فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شهاب الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999، ص20.

[7] Jean Marc Pointet, Jean Pierre vergnaud, Op.cit, P 126.

[8] Jean Yves capul, Olivrer Garnier, Dictionnaire initial d'économie et de sciences sociales, Hatier, Paris, 1994, P251.

[9] عبد الناصر رويسات، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر، ص 149.

كما يجب أن تكون هناك حرية تنقل رؤوس الأموال من منطقة جغرافية إلى أخرى، كما هو الأمر بالنسبة لتنقل اليد العاملة من قطاع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى بدون أي قيد.

- **حرية تنقل السلع:** في ظل شروط المنافسة التامة هناك حرية مطلقة لتنقل السلع من مكان إلى آخر دون أي قيد، فلا يحق لأي جهة كانت أن تمنع دخول أي سلعة للسوق وإلا فإنها تدعم متعامل اقتصادي على حساب متعامل آخر وهذا يخل بقواعد وشروط المنافسة.
- **توفر المعلومات الكافية عن السوق:** وهو ما يعرف بمبدأ شفافية السوق، حيث يمكن لكل من يرغب في الدخول إلى السوق أن يتحصل على المعلومات الكافية التي تسمح له باتخاذ القرار الذي يراه ملائما.
- **تعدد عارضي وطالبي السلعة الواحدة:** هذا المبدأ يعرف **بذرية** السوق بحيث لا يمكن للعارض أو طالب السلعة أن يؤثر في تحديد السعر، كما أن العدد الكبير لهؤلاء المتعاملين داخل السوق يجعل من الصعب إبرام تحالفات بينهم للتأثير على ارتفاع أو انخفاض الأسعار[10].
- **تجانس السلع:** المقصود بتجانس السلعة هو أنها تحمل نفس الخصائص ونفس الشكل بحيث تكون كل المنتجات متشابهة ولا يتم اختيار منتوج دون آخر إلا على أساس السعر.

2. المنافسة الاحتكارية: تتميز المنافسة الاحتكارية بوجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزءا بسيطا من مجموع الإنتاج وأن السلع المنتجة هي سلع متشابهة ولكنها ليست متجانسة، أي أن السلع التي يتعامل بها المتنافسون الاحتكاريون هي سلع بديلة غير تامة. ونتيجة لهذا التمايز في المنتجات المتشابهة تكون هناك درجة محدودة من التحكم فغي الأسعار، كما أن الدخول إلى السوق أو الخروج منه أقل سهولة منه في حالة المنافسة التامة. ويتم التنافس في السوق بإبراز الصفات والخواص الثانوية التي تتميز بها السلع وذلك باستخدام وسائل الدعاية والإعلان[11].

[10] زغدار أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[11] عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، الجزائر، 2004، ص 112.

3. الاحتكار التام: يتميز الاحتكار التام بوجود منتج واحد يغطي السوق كله مع عدم وجود بدائل قريبة من السلعة المعروضة[12]، كما يتميز بوجود صعوبات وموانع قانونية، تكنولوجية ومالية تمنع المنتجين الآخرين من الدخول إلى السوق، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى الاحتكار التام[13]:

- **براءة الاختراع والاكتشافات العلمية:** فإذا اخترعت مؤسسة ما آلة جديدة فإنه لا يحق لأي مؤسسة أخرى استعمال نفس الآلة إلا بعد مرور فترة زمنية معينة، ويترتب على براءة الاختراع هذه حق المؤسسة صاحبة الاختراع في احتكار إنتاج السلعة موضوع الاحتكار.
- **المحافظة على الصناعات الوطنية والمنتوج الوطني:** من أجل حماية المؤسسات الوطنية والمنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية، قد تتخذ السلطات في ذلك البلد إجراءات محددة كفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة.

4. احتكار القلة: في هذه الحالة يوجد عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق وهذا يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالتبعية المتبادلة، وهذا يعني أن المنتج في حالة احتكار القلة عليه القيام بدراسة وتحليل آثار وردود فعل المنتجين الآخرين حين يتخذ قرار رفع الأسعار أو تخفيضها. كما تتميز منتجات القلة بالتشابه كصناعة الاسمنت أو التمايز كصناعة السيارات ويترتب على ذلك وجود الدعاية والإعلان كأداة للتنافس بين المنتجين. ويختلف احتكار القلة عن المنافسة التامة والمنافسة الاحتكارية في وجود موانع كثيرة تجعل من الصعب جدا على المنتجين الجدد الدخول إلى السوق.

I.2. تحليل البيئة الصناعية وقوى المنافسة: لقد أوضح بورتر أنه على المؤسسة وقبل وضع أي إستراتيجية فهي مطالبة بالتعرف على شدة المنافسة القائمة داخل بيئتها الصناعية، لأن البيئة هي التي تحدد قواعد العمل التنافسي[14]. فالحدة التنافسية في قطاع ما قد تكون محدودة، بمعنى أن القطاع يعيش نوعا من الهدوء، لكن يقابل هذا الوضع وضع آخر تكون فيه المؤسسات في حالة منافسة شديدة بينها.

[12] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة 1، القاهرة، 2000، ص 72.

[13] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[14] M. Porter, Competitive strategy, New York, free press, 1980, p 03.

يتوقف مستوى قوة المنافسة على مجموعة عوامل أو قوى تنافسية أساسية ينبغي على المؤسسة عند مسح البيئة الصناعية بمراجعة وتقييم الأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر ودرجة تأثيرها على نجاح المؤسسة. لأنه كلما ازدادت قوة كل من هذه العوامل ضعفت قدرة المؤسسة على رفع أسعار منتجاتها وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق أرباح أكثر، وهذه العوامل هي:[15]

- شدة المنافسة بين المؤسسات العاملة في نفس القطاع أو نفس الصناعة.
- القوة التفاوضية للموردين.
- القوة التفاوضية للزبائن.
- تهديدات الداخلين الجدد في القطاع أو الصناعة.
- تهديدات المنتجات البديلة

الشكل 1.1 القوى المحددة للمنافسة في الصناعة حسب نموذج بورتر(Porter)

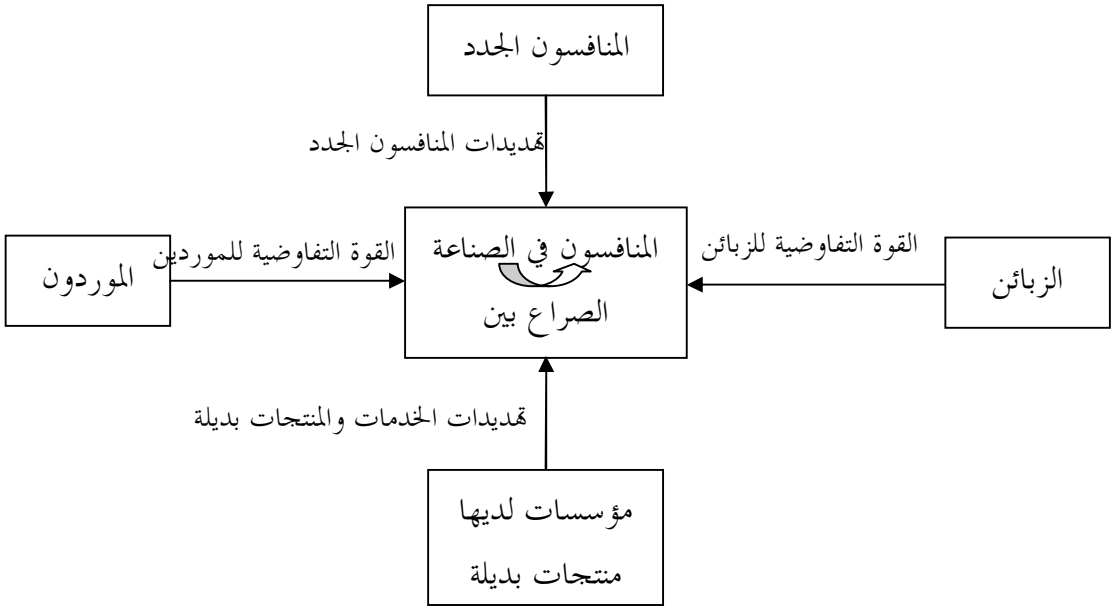

المصدر: Gerard Garibaldi,Opcit,p143

[15] Gérard Garibaldi, L'analyse stratégique, édition d'organisation, 3éme édition, France, 2001, p 142-149.

I.1.2. شدة المنافسة بين المؤسسات العاملة في نفس القطاع أو نفس الصناعة:

يقصد بشدة المنافسة مستوى الصراع القائم بين المؤسسات الموجودة في القطاع الاقتصادي أو في الصناعة الواحدة، حيث تتخذ المنافسة بين المؤسسات المجودة شكل المناورة من أجل الحصول على الموقع أو الوضع المتميز الذي يمنح للمؤسسة مزايا خاصة، وذلك باللجوء إلى وسيلة تعتمد بشكل أساسي على المنافسة بواسطة السعر أو الاعتماد على إدخال منتجات جديدة أو تحسين الخدمات المقدمة للزبائن[16] .

في معظم القطاعات فإن رد الفعل الذي تقوم به مؤسسة ما في مواجهة حدة المنافسة يمكن أن تكون له آثارا على منافسيها، مما يدفع للرد عليها لمواجهة تصرفاتها، وبالتالي ينجم عن تدخل المؤسسة التي تتخذ المبادرة ومعها القطاع بأكمله تغيير الوضع إلى الأفضل أو العكس، فإذا ما أحدثت ردود الأفعال تصدعا في الوضع فقد تعاني منه جميع مؤسسات القطاع وتجد نفسها في وضع أسوا مما كانت عليه. لا بد من الإشارة إلى أنه كلما كان القطاع يحتوي على عدد كبير من المؤسسات كلما زادت المخاطر التنافسية[17]. وتتحدد شدة المنافسة بين مؤسسات القطاع عن تفاعل عدد من العوامل وتداخلها، ومن بين العوامل التي تحدد شدة المنافسة والمزاحمة بين المؤسسات نذكر العوامل التالية[18]:

1. تعدد المنافسين وتوازنهم:

عندما يزداد عدد المنافسين ينتج عدم الاستقرار في الصناعة، وقد يكون أيضا عدم الاستقرار بفعل وجود عدد قليل من المؤسسات المتوازنة والمتقاربة من حيث الحجم والموارد، بينما تستقر حدة المتنافسة عندما تتمكن إحدى المؤسسات أو عدد قليل من المؤسسات من الهيمنة على قطاع صناعي معين[19]، فمن النادر في هذه الحالة أن تتوفر فرصة الخطأ في تقدير القوة النسبية، وهنا

[16] يونس إبراهيم حيدر، التحليل الاستراتيجي، أساليبه ونماذجه وأدواته، دار الرضا للنشر، دمشق، ط1، 2005، ص 132.

[17] Jean Marie Ducreux, Morice Marchand Tanel, Stratégie – Les clés du succès concurrentiel, édition d'organisation, Paris, 2004, p162.

[18] يونس إبراهيم حيدر، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[19] Jean Marie Ducreux, Morice Marchand Tanel, Opcit, P 162.

يكون باستطاعة المؤسسات الكبيرة أن تلعب دور المنسق في القطاع عن طريق تثبيت سعر قيادي[20].

2. معدل نمو القطاع:

عندما يشهد قطاع من القطاعات اتساعا في نشاطه الاقتصادي وذلك بتوفر الشروط الملائمة، فإنه تتاح الفرصة أمام المنافسين لزيادة مبيعاتهم وتحقيق المزيد من الأرباح، لكن بالمقابل فإن النمو البطيء للقطاع يدفع المؤسسات نحو الصراع من أجل المحافظة على حصتها السوقية[21]، فالمنافسة التي ترتكز على حصة السوق عندئذ تكون أكثر عرضة للانفجار مما لو كان القطاع في حالة نمو سريع يضمن للمؤسسة تحسين نتائجها عند نموها بمعدل نمو القطاع.

3. التكاليف الثابتة:

تؤثر التكاليف الثابتة تأثيرا كبيرا على سعر السلعة المنتجة مما ينعكس على القدرة التنافسية للسلعة، لذا يجب على المؤسسة التي تواجه منافسة حادة أن تعمل على تخفيض الوزن النسبي للتكاليف الثابتة من خلال الاستغلال الكامل والأمثل للطاقة الإنتاجية[22]، لذا يتعين عليها مراقبة نسبة التكاليف الثابتة لأن ارتفاعها يمنع المؤسسة من خفض أسعارها عند انخفاض الطلب وكذلك انتهاج سياسة التركيز على الزبائن من أجل الرفع من حجم المبيعات.

4. تميز المنتوج:

إن نجاح المؤسسة في اقتحام الأسواق وتحقيق مكانة فيها يتوقف بشكل كبير على نوع المنتوج المعروض، فإذا كان للمؤسسة فرصة عرض منتوج متميز عن باقي المنافسين فإن ذلك يضمن لها حصة كبيرة في السوق، أما عندما يتعلق الأمر بمنتجات أو خدمات غير قابلة للتمييز عن بعضها البعض فإن القدرة التنافسية للمؤسسة في هذه الحالة تتحدد على أساس السعر.

---

[20] بوشناف عمار، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مصادرها، تنميتها وتطويرها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

[21] Jean pierre et autres, Stratégor – politique générale de l'entreprise, 3éme édition, Dunod, Paris, 1997,P21.

[22] يونس إبراهيم حيدر، مرجع سبق ذكره، ص 134.

5. زيادة الطاقة الإنتاجية:

تؤدي عملية الزيادة في الطاقة الإنتاجية إلى أن يميل العرض الكلي للصناعة إلى المرور بدورات معينة، بدءا بفترات الزيادة الكبيرة في الطاقة، ثم فترات أخرى تتميز بعجز العرض وارتفاع الأسعار، حيث خلق حافز ارتفاع الأسعار ردود فعل لدى المنافسين في نفس الوقت، مما يؤدي على إضافة طاقة أكبر وبالتالي ظهور دورة جديدة من التدهور التدريجي لربحية الصناعة ككل[23].

6. درجة التمركز والتوازن بين المنافسين:

إن درجة التمركز السائدة في أي قطاع هي التي تحدد مكانة المؤسسة في السوق وتحدد إستراتيجيتها، ففي حالة وجود عدد كبير من المنافسين في سوق واحدة فإن ذلك يؤدي على تعدد الاستراتيجيات المتخذة للبقاء في السوق، حيث يصعب على أي مؤسسة التنبؤ بتصرفات المنافسين الآخرين، في حين أنه عندما يقل عدد المنافسين فإنه سيكون بإمكان المتدخلين في السوق حينها وضع إستراتيجية واضحة خالية من المفاجآت، لأن قلة المنافسين يخلق نوعا من التجانس في نظرهم للسوق وللمنافسة داخل القطاع الصناعي.

7. حواجز الخروج من السوق:

تتعدد العوامل التي تبقي المؤسسات في مواجهة حدة المنافسة وعدم الخروج من السوق في بعض القطاعات حتى لو كانت مردودية رأسمالها منخفضة، ومن بين هذه العوامل:[24]

- وجود أصول تقنية متخصصة تتعلق بنوع النشاط غير قابلة للتحويل من قطاع إلى آخر، كما أن تكاليفها مرتفعة وقيمتها منخفضة عند البيع أو التصفية مما يؤدي إلى المحافظة عليها والنتاج بكميات كبيرة لمواجهة انخفاض الأسعار والمردودية.
- التكاليف المتعلقة بالخروج من السوق والمتمثلة في الاتفاقيات المبرمة مع باقي المتعاملين وكذا التكاليف المتعلقة بتسريح العمال.

[23] سحنون جمال الدين، حمدي معمر، تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، ص 9.

[24] يونس إبراهيم حيدر، مرجع سبق ذكره، ص137.

- بعض القيود الحكومية: قد تمنع الحكومة خروج المؤسسات من القطاع حرصا على استخدام العمالة ومحاربة البطالة لا سيما تلك المؤسسات التابعة للدولة أو بسبب الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمنطقة الجغرافية التي توجد بها المؤسسة.

8. موانع الدخول إلى السوق:

تتعدد العوامل التي تحول دون دخول المؤسسات إلى قطاع معين، ومن بين هذه الحواجز نجد ارتفاع الحد الأدنى من رأس المال الواجب توفيره لممارسة هذا النوع من النشاط وعادة ما تكون هذه القطاعات إستراتيجية تتحكم فيها الدولة.

I.2.2. القوة التفاوضية للموردين:

يتمتع الموردون بقوة تفاوضية تؤثر على المؤسسات العاملة في قطاع ما، حيث يمكنهم التأثير المباشر على المردودية من خلال تأثيرهم على أسعار المواد ونوعيتها ومدة التسليم وكذلك الكميات المطلوبة من طرف المؤسسات، وتتحدد القوة التفاوضية للموردين بعدة عوامل وهي:

- تعدد الموردين: فكلما كان عدد الموردين محدودا كلما زادت قدرتهم على رفع الأسعار إضافة إلى إرغام المؤسسة على القبول بنوع معين من السلع حتى وإن لم تكن تلقى قبولا كبيرا من قبل المؤسسة.
- وجود بدائل للمنتجات المقدمة من طرف الموردين: في حالة محدودية عدد البدائل الخاصة بسلعة واحدة فإن المؤسسة تضطر إلى القبول بالمنتجات المعروضة عليها، وهذا يزيد من القوة التفاوضية للموردين.
- أهمية القطاع بالنسبة للموردين: عندما يبيع الموردون منتجاتهم لقطاعات مختلفة ومتعددة ولا يشكل أي منها حصة معتبرة أو هامة بالنسبة لمجمل المبيعات، فإن الموردون يكونوا عندئذ في موقع قوة لبسط سلطاتهم ونفوذهم، وعلى عكس ذلك عندما يكون القطاع الصناعي زبونا مهما فإن مصير الموردين يتوقف على القطاع، وعندها يسعى الموردون إلى تبني أسعار معقولة وتقديم خدمات بأعلى جودة.

- عدم قدرة المؤسسة على استخدام التهديد بالتكامل الخلفي[25].

- أهمية السلع الموردة بالنسبة للقطاع: يتمتع الموردون بسلطة تفاوضية أكبر كلما كان للسلع الموردة دورا هاما في عمليات الإنتاج والتصنيع أو في نوعية المنتوج[26]، خاصة عندما تكون السلع الموردة غير قابلة للتخزين تحول دون توفير المؤسسة لمخزون احتياطي.

I.2.3. القوة التفاوضية للزبائن :

يمكن للزبائن استخدام قوتهم التفاوضية عن طريق العمل على تخفيض الأسعار والتفاوض من أجل الحصول على خدمات ومنتوجات بجودة عالية، وتتحدد القوة التفاوضية للزبائن بعوامل عدة وهي:

- عدد الزبائن المتعاملين مع المؤسسة: كلما زاد عدد الزبائن كلما وجدت المؤسسة نفسها في وضعية مريحة، لأن ذلك يجنبها الضغوط التي يفرضها نقص الزبائن. ففي حالة نقص الزبائن تكون لهم قوة تفاوضية كبيرة من خلال تأثيرهم في السعر والنوعية، وهو ما يضع المؤسسة في وضعية غير مريحة قد تدفعها إلى الدخول في منافسة حادة مع منافسيها من المؤسسات الأخرى[27].

- إنعدام أو محدودية البدائل المنتجة من طرف المؤسسة: يؤثر هذا الوضع تأثيرا سلبيا على القوة التفاوضية للزبائن ويعطي للمؤسسة قوة تفاوضية تسمح لها بتحقيق المزيد من الأرباح، على عكس الوضع الذي تكثر فيه بدائل السلعة المنتجة من طرف المؤسسة، مما يؤدي إلى نقص الطلب عليها.

- أهمية الزبون بالنسبة للمؤسسة: كلما كان الزبون مهما بالنسبة للمؤسسة زادت قوته التفاوضية[28].

- انخفاض تكاليف التبديل: وهذا مرتبط بشكل أساسي بمدى توفر بدائل السلعة المطلوبة من طرف الزبائن، فكلما كانت تكلفة تبديل المورد مرتفعة فإن ذلك يكون حاجزا أمام الزبائن من

[25] شارلز وجاريث، الإدارة الإستراتيجية، تعريب رفاعي محمد رفاعي، دار المريخ، الرياض، 2001، ص149.

[26] Gérard Garibaldi, Opcit, P144.

[27] زغدار أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[28] Gérard garibaldi, Opcit, P 145.

أجل تغيير مورديهم، في حين عندما تقل تكلفة التبديل يكون ذلك حافزا للزبون للحصول على مدخلاته من مورد آخر[29].

I.4.2. تهديدات الداخلين الجدد للقطاع:

يحمل الداخلون الجدد للقطاع قدرات جديدة، حيث تكون لديهم الرغبة في اقتحام السوق وبالتالي تكون لديهم القدرة على التأثير في مردودية القطاع من خلال تخفيض الأسعار، لذا يقتضي من المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار المنافسين المحتمل دخولهم إلى السوق، وتتحدد درجة تهديد الداخلين الجدد من خلال نوعية حواجز الدخول التي يفرضها قطاع النشاط وأهم هذه الحواجز[30]:

- **اقتصاديات الحجم:** يتم ذلك من خلال قيام المؤسسات التي تنشط في قطاع معين بفرض إنتاج بكميات تسمح لها بتحقيق تكاليف تنافسية تعيق دخول منتجين جدد، غير أنه بإمكان الداخلين الجدد تحييد هذا العامل إذا كان باستطاعتهم امتلاك تكنولوجيا متطورة تمكنهم من الانتقال إلى اقتصاديات الحجم من درجة عليا.

- **تمييز المنتوج:** يعني ذلك أن المؤسسات المتموقعة بشكل جيد تمتلك سمعة جيدة وزبائن أوفياء وهذا يشكل حاجزا أمام الداخلين الجدد، حيث يتحتم عليهم إنفاق تكاليف كبيرة وتقديم استثمارات بتكنولوجيا عالية والقيام بحملات ترويج لمنتجاتهم حتى يستقطبوا زبائن القطاع، ويتطلب هذا وقتا طويلا من أجل تحسين مكانة وسمعة المؤسسات الجديدة في السوق.[31]

- **الاحتياج لرأس المال:** من أجل تمويل دورة الاستغلال وحملات الدعاية والإعلان وتغطية مصاريف البحث والتطوير واقتناء التكنولوجيات المتطورة.

- **الوصول إلى قنوات التوزيع:** يواجه الداخلون الجدد صعوبة في توزيع منتجاتهم لأن المؤسسات المتواجدة هي من تشغل وتسيطر على كل قنوات التوزيع، وهذا ما يؤدي بهم إلى إقناع القنوات بقبول تصريف منتجاتهم من خلال تقديم تخفيضات للأسعار. ويحدث أن يكون للمنافسين

[29] عثمان بودحوش، تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2007-2008، ص 8.

[30] M Porter, L'avantge concurrentiel, Dunod, Paris, 1999, P 15.

[31] عثمان بودحوش، مرجع سبق ذكره، ص 05.

علاقات طويلة مع قنوات التوزيع مما يزيد من صعوبة دخول المنتجين الجدد، مما يدفعهم إلى إنشاء قنوات توزيع خاصة بهم.

- **السياسات الحكومية:** تلعب السياسات الحكومية دورا هاما في تشكيل حواجز للدخول إلى قطاع معين، فبإمكانها أن تحفز على الدخول وذلك بتقديم تسهيلات جبائية وإدارية، كما أنها تقوم بمنع دخول منتجين جدد للقطاع فتقوم بفرض آليات كاستخدام تكنولوجيات متطورة لحماية المحيط من التلوث والتي تتطلب استثمارات جديدة مكلفة[32].

I.2.5. تهديدات المنتجات البديلة:

إن الضغط الذي تولده المنتجات البديلة يؤثر على الأرباح المحتملة في القطاع، فالمؤسسات التي تهمل البدائل المحتملة قد تجد نفسها خارج الصناعة تنافسيا، وفي نفس الوقت ولتعزيز القدرة التنافسية يجب على المؤسسات البحث المستمر عن البدائل واختبارها لتعزيز موقعها أمام المنافسين[33]. ويتحدد خطر المنتجات البديلة بعدة عوامل أهمها مستوى الأسعار النسبية للمنتجات البديلة، تكاليف التحول وميول الزبائن.

I.2.6. القوة النسبية لأصحاب المصالح الآخرين:

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر اقترح فريمان (Freeman) إضافة عامل القوة النسبية لأصحاب المصالح الآخرين إلى قائمة القوى العوامل التي حددها بورتر (Porter) وتتمثل في أصحاب المصالح في البيئة الصناعية وهي الحكومات، حاملي الأسهم، النقابات، المقرضين واليد العاملة الخبيرة، حيث تختلف أهمية أصحاب المصالح الآخرين من صناعة إلى أخرى وبالتالي لا يمكن تجاهلها كقوة مؤثرة على جاذبية الصناعة[34].

[32] نبيل خليل مرسي، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص 71-72.
[33] Smith. G, Arnold R, Bizzell B, Business Strategy and policy, Houghton Mifflin Pub, 1985, P 37.
[34] Freeman. R, Strategic Management, Pitman Publishing, Boston, 1984, P141.

I.3. العوامل المؤثرة في تطور المنافسة:

تؤثر التغيرات في مجال الأعمال بشكل كبير في الأداء التنافسي للمؤسسات وقدرتها التنافسية سواء على مستوى الأسواق الدولية أو الأسواق المحلية، وعند هذا المستوى يمكننا عرض أهم العوامل المساهمة في تطور المنافسة وهي[35]:

I.3.1. العوامل الاقتصادية والتجارية: ونجد ضمن هذه المجموعة من العوامل العناصر التالية:

- عولمة الاقتصاد والتجارة والتي أدت إلى تحريك آليات السوق وحرية المنافسة وتفعيل قوى الطلب والعرض إضافة إلى عولمة الأسواق والمنافسة.
- تعاظم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما يسمح برفع كفاءة أداء المؤسسات وتوجهها نحو تطبيق الأساليب العلمية الحديثة في التسيير والتسويق.

I.3.2. العوامل التكنولوجية: وتضم العوامل التالية:

- التركيز على عمليات ونظم التصنيع الحديثة القائمة على أساس الإبداع والتطوير المستمر والاعتماد على التكنولوجيا العالية من أجل إنتاج منتجات متنوعة بأحجام كبيرة مما يؤدي إلى تزايد معدلات الإنتاجية بدرجة كبيرة.
- الاهتمام بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة وما ينجر عنها من إحداث التغيير والتطوير على مستوى المؤسسة ككل، إلى جانب الاهتمام بالزبون لأنه الهدف الرئيسي الذي تتمكن من خلاله المؤسسة البقاء في بيئة تنافسية معقدة.
- التركيز على القدرات والكفاءات التي تمتلكها المؤسسة من أجل تحقيق ميزة تنافسية وتوسيع دائرة التنافس.
- الاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات وأنظمة المعلومات التي تسهل عملية اتصال المؤسسة بالزبائن.

[35] طالب مريم، مرجع سبق ذكره، ص03.

I.4. الآثار المترتبة عن المنافسة: يترتب عن المنافسة عدة آثار قد تكون سلبية أو إيجابية، حيث يمكننا توضيح هذه الآثار من خلال ما يلي[36]:

I.4.1. الآثار الإيجابية: تتمثل أهمية المنافسة في المزايا والمكاسب التي تحققها من الجانب الاقتصادي والتي نوضحها في العناصر التالية:

- تمثل المنافسة حافزا قويا لكفاءة الإنتاج ،كما تتيح فرصا أكبر للتقدم التقني للمنافسين من خلال اختصار الوقت بين كل من عمليتي الابتكار وتقديم منتوج جديد، مما ينتج عنه تخفيض تكاليف الإنتاج وتقديم أسعار تنافسية وتلبية التنوع والتغير السريع في رغبات الزبائن.
- يؤدي الضغط الذي تفرضه المؤسسة إلى البحث عن أفضل الطرق لاستخدام الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية بطريقة عقلانية وتخصيص عوامل الإنتاج للوظائف المناسبة.
- ضمان الحرية التامة للمستهلكين في اختيار المنتوجات التي تشبع منفعتهم.
- تساهم المنافسة في بناء نسيج اقتصادي تنافسي مرن مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.
- تعمل المنافسة على فسح المجال أما المؤسسات على الإبداع والابتكار وذلك من خلال التنافس على الاكتشافات والابتكارات الجديدة التي تحسن الإنتاج وتخفض تكاليفه.

I.4.2. الآثار السلبية: بالرغم من المزايا السابقة الذكر التي تحققها المنافسة إلا أنه هناك بعض العوامل بإمكانها التأثير بشكل سلبي على النسيج والاستقرار الاقتصادي وهي:

- تؤدي المنافسة بين المؤسسات الكبيرة إلى تشكيل تكتلات اقتصادية مما يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة والبقاء في السوق.
- قيام المؤسسات المتنافسة بتخفيض أسعار المنتجات إلى درجة تجاوز حدود المنافسة المشروعة، إذ تقوم هذه المؤسسات بالبيع بسعر أقل من سعر التكلفة الحقيقية بغرض جذب زبائن المؤسسات الأخرى والتأثير على نشاطها.

[36] طالب مريم، مرجع سبق ذكره، ص4.

II. القدرة التنافسية:

ظهر الاهتمام الواسع للاقتصاديين بمفهوم القدرة التنافسية على مستوى أغلب دول العالم كنتيجة لما شهده الاقتصاد العالمي من تصاعد اتجاهات تحرير الأسواق العالمية، وقيام التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل النقل مما أدى إلى خلق بيئة عالمية محتدمة المنافسة. وتعتبر التنافسية إحدى إفرازات العولمة والتي تعني الانفتاح على العالم اقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا، حيث أصبحت المؤسسات تواجه منافسة غير مسبوقة من أجل البقاء والحصول على أكبر حصة في السوق المحلية والدولية.

II.1. مفهوم التنافسية وأهميتها:

قبل التطرق إلى مفهوم التنافسية لا بد من التمييز بين المنافسة والتنافسية، فالمنافسة هي الحالة التي تميز السوق أو بعبارة أخرى هي شكل من أشكال السوق والتي تعبر عن درجة المزاحمة والمواجهة بين المؤسسات، أما التنافسية فهي تعبر عن تصرف المؤسسات لإثبات وجودها في القطاع الذي تتواجد فيه، كما تتطلب البحث عن الأساليب والمهارات التي تمكنها من تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية قصوى والسرعة في اتخاذ القرارات الصائبة. ويختلف مفهوم التنافسية بين المؤسسة والدولة وقطاع النشاط، فتنافسية المؤسسة التي تسعى لامتلاك حصة في السوق المحلي أو الدولي تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل في مجموعة من المؤسسات العاملة في صناعة معينة وهما بدورهما يختلفان عن تنافسية الدولة التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى دخل الفرد، لكن تبقى المؤسسة هي الوحدة الأساسية لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع والدولة في آن واحد.

II.1.1. تنافسية المؤسسة:

يتمحور تعريف تنافسية المؤسسة حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المتنوعة وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الداخلية والخارجية[37].

[37] عبود زرقين، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014، ص147.

فالتعريف البريطاني للتنافسية يركز على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب"[38]. وهذا يعني تلبية حاجيات المستهلكين بكفاءة عالية مقارنة بالمؤسسات الأخرى. أما (Sharples et Milham, 1990) قدما تعريفا لتنافسية المؤسسة بأنها " القدرة على توفير السلع والخدمات في الوقت والمكان وبالشكل المطلوب من طرف المشترين الأجانب بسعر مساوي أو أفضل من سعر الموردين المحتملين الآخرين"[39].

أما (Collignon et Wissler) فقدما تعريفا لتنافسية المؤسسة كالتالي: " تنافسية المؤسسة هي قدرتها الدائمة على المنافسة بامتلاكها لمجموعة من القدرات التي تسمح لها حسب الحالة، إما الدخول أو الحماية أو التطور في المجال التنافسي المتكون من القوى التي تنشأ عن المحيط، والتي من المحتمل أن تواجه أهدافها، مشاريعها وعملياتها"[40].

أما (Arena) عرف التنافسية على مستوى المؤسسة بأنها " قدرة متعامل اقتصادي معين على الإنتاج والبيع، والتطور مع مرور الوقت من خلال تطوير قدراته الخاصة في بيئة مفتوحة ومعقدة"[41].

ويرى البعض أن تنافسية المؤسسة تتوقف على عنصرين هما:[42]

أولا: قدرة التميز على المنافسين في السعر، الجودة، الوقت ، الإبداع والقدرة على التغيير السريع.

ثانيا: القدرة على خدمة الزبائن من خلال تحقيق رضاهم وزيادة ولائهم.

من خلال المفاهيم السابقة يمكننا استنتاج مفهوم تنافسية المؤسسة بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات وتلبية رغبات الزبائن بالجودة المطلوبة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب مقارنة

[38] الطائي محمد، اقتصاديات المعلومات القوة النائمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2006، ص12.

[39] Lachaal. L, La compétitivité : Concepts ; définitions et applications, Institut national de la rechrche agronomique de tunis (INRT), P30.

[40] Etienne Collignon, Michel Wissler, Qualité et compétitivité des entreprises, Economica, Paris, 1983, P15.

[41] Arena et Autres, Traité d'économie industrielle, Economica, Paris, 1991, P 482.

[42] أحمد سيد مصطفى، التغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات العربية، مركز الاستشارات والتطوير الإداري، القاهرة، 2001، ص 366.

بالمؤسسات المنافسة الأخرى، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية والحفاظ على مركزها التنافسي في بيئة مفتوحة ومعقدة.

II.2.1. تنافسية القطاع:

تعرف تنافسية القطاع بأنها " قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق النجاح المستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية"[43]. أما (عامر محمد،2014) فقد قدم تعريفا لتنافسية القطاع بأنها " قدرة القطاع الإنتاجي السلعي أو الخدمي على تحقيق قيمة مضافة عالية ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق من ناحية الموردين والمستهلكين فضلا عن حرية الدخول إلى السوق والخروج منها"[44].

وهناك تعريفا آخر قدمه (بالقاسم العباس، 2003) يعرف فيه التنافسية للقطاع بأنها " قدرة القطاع على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بكفاءة وفعالية أفضل من المنافسين الآخرين في السوق الدولية وفي ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، وذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج والمتمثلة في العمل ورأس المال والتكنولوجيا"[45].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف تنافسية قطاع النشاط بقدرته على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بكفاءة وفعالية عالية، وبشكل أفضل من القطاعات الأخرى في السوق الدولية بدون الاعتماد على أي شكل من أشكال الدعم والحماية الحكومية. حيث يتم قياس تنافسية أي قطاع صناعي أو خدمي من خلال الربحية، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والميزان التجاري

[43] فيصل بن محمد القحطاني، الإدارة الإستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير إدارة أعمال، الجامعة الدولية البريطانية، 2010، ص 32.

[44] عامر محمد وجيه خربوطلي، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص674.

[45] بالقاسم العباس، التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية، ملتقى حول التنافسية العربية، المهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 3.

ومحصلة الاستثمار الأجنبي الداخلي والخارجي، إضافة إلى مقاييس تتعلق بالتكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة[46].

II.3.1. تنافسية الدولة:

يعتبر "مايكل بورتر" أول من قدم الإطار النظري لمفهوم تنافسية الدولة في كتابه " الميزة التنافسية للأمم" عام 1990، وفيه يعتمد مفهوم التنافسية للدولة على القدرة الإنتاجية على المستوى القومي والتي تعد المحرك الرئيسي للتنافسية والنمو في المدى الطويل. كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) تنافسية الدولة بأنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"[47].

أما (Debonneuil et Fontagne) عرفا التنافسية على مستوى الدولة " بالقدرة على التحسين الدائم لمستوى معيشة الموطنين ومنحهم المستوى العالي من التشغيل والعدالة الاجتماعية"[48].

كما تعرف هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية تنافسية الدولة بأنها " قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات والتي تنجح في اختراق الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تحافظ على الدخل الحقيقي للموطنين وتعمل على زيادته"[49].

من خلال التعاريف السابقة فإن التنافسية الدولية هي قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات بتكلفة أقل وجودة عالية، وقدرته على اختراق الأسواق العالمية والتحسين الدائم لمستوى الدخل الحقيقي للمواطنين.

---

[46] بوبعة عبد الوهاب، دور الابتكار في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 69.

[47] محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، 2003، ص05.

[48] Debonneuil M, Fontagne L, Compétitivité, La documentation française, Paris, 2003, P 8.

[49] عبد الرحمن بن عنتر، نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 147.

II.4.1. أهمية التنافسية بالنسبة للمؤسسة والدولة:

في ظل العولمة الاقتصادية المتمثلة في الانفتاح على التجارة الدولية والمعتمدة على الحد من حواجز حركة السلع والخدمات في السوق الدولية في شكل الرسوم الجمركية ونظام الحصص الكمية، فضلا عن التطورات التكنولوجية والاهتمام بالجودة العالية للإنتاج لتلبية رغبات المستهلكين في السوق المحلية والدولية، تجد المؤسسة الاقتصادية نفسها أمام تحدي المنافسة من قبل المؤسسات المحلية والدولية، غير أن هذه المنافسة توفر لهذه المؤسسات فرصة هامة من أجل التطور، سنلخصها في النقاط التالية:

- تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل البيئة العالمية التي أصبح شعارها هو البقاء للأفضل، مما يستدعي تحديث الهياكل الإنتاجية وتحسين كفاءتها وتطوير التكنولوجيا والاهتمام بالعنصر البشري وتحسين بيئة الأعمال وجذب رأس المال الأجنبي[50].
- تؤثر التنافسية في المؤسسات التي تحتاج إلى النمو فضلا عن مجرد البقاء في السوق، كما تؤثر في الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائف عملهم كما تؤثر في الأمم التي ترغب في استدامة المستويات المعيشية لأفرادها وزيادتها[51].
- تمنح التنافسية للمؤسسات فرصة النمو التطور من خلال اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لزيادة الإنتاجية والتي تؤدي بدورها إلى زيادة معدلات النمو والاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة[52].
- توفر التنافسية فرصة التخلص من مشكلة محدودية السوق المحلية عن طريق الولوج إلى الأسواق الدولية الكبيرة[53]. كما تنبع أهمية التنافسية من كونها تعمل على تشجيع الإبداع والابتكار بما

[50] تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 6-13.

[51] عبد الحكيم عبد الله النسور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2009، ص 19.

[52] علي طالب شهاب، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد 12، 2011، ص 270.

[53] يوسف مسعداوي، القدرة التنافسية ومؤشراتها، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمؤسسات الحكومية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص26.

يؤدي إلى تحسين الإنتاجية ورفع مستوى الأداء وتحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار[54].

II.2. مؤشرات قياس التنافسية:

تختلف مؤشرات قياس التنافسية باختلاف المجال الذي نسعى إلى تحليله، سواء كان التحليل على مستوى المؤسسة أو قطاع النشاط أو مستوى الدولة.

II.2.1. مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة: من أجل قياس التنافسية على مستوى المؤسسة يمكننا التمييز بين أربع مؤشرات أساسية وهي الربحية، تكلفة الإنتاج، الإنتاجية والحصة من السوق[55].

1. مؤشر الربحية: تمثل الربحية بالمفهوم المحاسبي تلك العائدات التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة قيامها بالنشاط الإنتاجي مطروحا منها إجمالي التكاليف الإنتاج كما يقاس مؤشر الربحية من خلال الفرق بين سعر بيع الوحدة الواحدة من المنتوج ومتوسط تكلفتها، وتستخدم الربحية كمؤشر لقياس كفاءة الأداء في المؤسسات عندما تسود حالة المنافسة التامة في السوق.[56]

تعتبر الربحية مؤشرا هاما على التنافسية الحالية للمؤسسة كما أن الحصة من السوق تعتبر هي الأخرى مؤشرا على التنافسية إذا كانت هذه الأخيرة تعظم أرباحها ولا تتنازل عن الربح بهدف رفع حصتها في السوق، غير انه يمكن للمؤسسة أن تكون لها قدرة تنافسية في سوق يتجه نحو التراجع وبالتالي فإن تنافسيتها الحالية لن يكون لها أي تأثير على الربحية في المستقبل[57].

2. مؤشر تكلفة الإنتاج: حسب (Durand et Giono) فإن المؤسسة تكون في موقع تنافسي ضعيف حسب نموذج المنافسة التامة إذا كانت التكلفة المتوسطة للإنتاج تتجاوز سعر بيع منتجاتها في السوق، ويرجع ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها نتيجة التسيير الغير فعال على مستوى المؤسسة أو

[54] بوبعة عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[55] Seddi Ali, compétitivité économique –quel potentiel pour l'Algérie, thèse doctorat en sciences commerciales, université d'Oran, 2012, P 73.

[56] مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص218.

[57] عميش عائشة، حدادو علي، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، ص4.

لارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج[58]. ويمكننا اعتبار أن مؤسسة ما لها قدرات تنافسية إذا استطاعت أن تنتج منتجات بالجودة العالية، أو تخفيض التكاليف إلى أدنى مستوى مقارنة بالمنافسين الآخرين، ومن ثم تصبح التنافسية مرادفا لتطور ربحية المؤسسة في المدى الطويل ومدى ضمان مستويات عالية من العوائد لمالكيها[59]. كما أن تكلفة الإنتاج المتوسطة مقارنة بتكلفة المنافسين تعتبر مؤشرا كافيا عن تنافسية فرع نشاط ينتج منتجات متجانسة إذا لم يكن تخفيض التكاليف على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة[60].

3. مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل:

أ. **مفهوم الإنتاجية:** تقيس الإنتاجية العلاقة بين كمية الإنتاج وكمية الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج، حيث يمكن استخدام مؤشر الإنتاجية لمقارنة مستوى أداء المؤسسة خلال فترات زمنية مختلفة، أو مقارنة مستوى الأداء بين مؤسسات قطاع النشاط خلال نفس الفترة الزمنية. ويكشف مؤشر الإنتاجية على مدى نجاح أو فشل المؤسسة في استغلال الموارد، لذلك يمكن من خلال هذا المؤشر تحديد طبيعة المشاكل التي تعاني منها الوحدات الإنتاجية والعمل على معالجتها وتقويمها[61].

وفضلا عن ذلك فإن أهداف المنتجين والمستهلكين تكون متعارضة في غالب الأحيان، فالمستهلك يرغب في الحصول على السلع والخدمات بأسعار منخفضة وبجودة عالية والمنتج يرغب في تحقيق الربح، والعمال يرغبون في الحصول على أعلى مستوى ممكن من الأجور، وبالتالي فالسبيل الوحيد لتحقيق تلك الأهداف مجتمعة هو تحقيق الزيادة في معدلات الإنتاجية لأنها تؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي إمكانية تخفيض سعر المنتوج وكذلك تحقيق معدلات أعلى من الأرباح وإمكانية الرفع من مستوى الأجور.

---

[58] Durand M, Giono C, les indicateurs de compétitivité internationale: Aspects conceptuels et évaluation, OECD, P 03.

[59] ليلى أحمد الخواجة، القدرات التنافسية للاقتصاد المصري: الواقع وسبل تحقيق الطموحات، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص 15.

[60] دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص10.

[61] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص141.

ب. مقياس الإنتاجية الكلية: يعبر هذا المقياس عن إنتاجية عوامل الإنتاج والمتمثلة في العمل ورأس المال والمواد الخام، وذلك من خلال العلاقة الرياضية التالية:[62]

$$P_T = \frac{X}{wL + rK + iM}$$

حيث:

P_T: مقياس الإنتاجية الكلية

X: قيمة الإنتاج

(L,K,M): كمية العمل ورأس المال والمواد الخام.

(w,r,i): أسعار العمل ورأس المال والمواد الخام.

ج. مقاييس الإنتاجية الجزئية: نظرا للصعوبات المتعلقة بتوحيد وحدات القياس المختلفة لعوامل الإنتاج والخاصة كذلك بقياس الإنتاج عندما تكون هناك عدة منتجات بوحدات قياس مختلفة، يفضل العديد من الباحثين استخدام مقاييس الإنتاجية الجزئية.

– **مقياس إنتاجية العمل:** يشكل مستوى إنتاجية العمل المؤشر الأهم لمدى تقدم المجتمع كما أن تطور القوى المنتجة ينعكس بصورة مباشرة في إنتاجية العمل، ويعبر هذا المقياس عن قيمة الإنتاج لكل عامل واحد، ويمكن استخدام عدد العمال أو عدد ساعات العمل أو حتى قيمة الأجور لحساب إنتاجية العمل، ويتم حساب هذا المقياس حسب العلاقة التالية[63]:

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{عدد العمال}}$$

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة الأجور}}$$

[62] نفس المرجع، ص141.

[63] نفس المرجع، ص 145.

– **مقياس إنتاجية رأس المال:** يمثل هذا المؤشر قيمة الإنتاج لكل وحدة نقدية مصروفة على الآلات والمعدات، ويتم حساب هذا المقياس حسب العلاقة التالية:

$$\text{إنتاجية رأس المال (الآلات)} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة الآلات والمعدات}}$$

– **مقياس إنتاجية المواد الخام:** يعبر هذا المقياس عن قيمة الإنتاج لكل وحدة نقدية مصروفة على المواد الخام المستخدمة في الإنتاج.

$$\text{إنتاجية المواد الخام} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{قيمة المواد الخام}}$$

4. مؤشر الحصة السوقية:

تعتبر الحصة السوقية من بين المؤشرات التي تقيس مدى تنافسية المؤسسة، حيث كلما كان لديها حصة كبيرة في السوق كلما كان ذلك مؤشرا على قدرتها التنافسية، لكن في بعض الحالات هناك بعض المؤسسات تحقق أرباحا من خلال استحواذها على جزء هام من السوق المحلية دون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحدث هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بقوانين تجاه التجارة الخارجية.

من أجل مقارنة أداء المؤسسة مع أداء المنافسين الآخرين يتم حساب الحصة السوقية النسبية وهي النسبة بين الحصة السوقية للمؤسسة وحصة المنافس الأقوى، فإذا كانت الحصة السوقية النسبية اكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لها قدرة تنافسية أفضل من المنافسين الآخرين، أما إذا كانت الحصة النسبية تساوي الواحد فإن المؤسسة لها نفس القدرات التنافسية مع المنافسين الآخرين، وفي حالة الحصة السوقية أصغر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لها قدرة تنافسية ضعيفة مقارنة بالمنافسين الآخرين[64].

[64] Lavette, Niculescu, Les stratégies de croissance, Ed d'organisation , Paris, 1999, P 220-225.

II.2.2. مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط:

يمكن تحديد مؤشرات التنافسية على مستوى قطاع النشاط عندما تتوفر البيانات بشكل كافي عن المؤسسات التي تشكل هذا القطاع، ومن أجل القيام بتحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط يشترط أن تكون الفوارق بين مؤسسات القطاع محدودة والمتمثلة في تركيبة المنتوجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة أو الحجم[65]. ومن بين أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم تنافسية قطاع النشاط مقارنة بالقطاع المماثل له في البلد أو الإقليم الذي يتم التبادل معه هي: مؤشرات التكاليف والإنتاجية، ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة، إضافة إلى مؤشر الميزان التجاري وكذا مؤشر الحصة السوقية.

1. مؤشرات التكاليف والإنتاجية:

كي يكون قطاع نشاط صناعي تنافسيا لابد أن تكون الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساويا أو اكبر من المستويات التي تحققها نفس القطاعات الأجنبية المنافسة، كما يجب أن تكون التكاليف المتوسطة للوحدة الواحدة على مستوى القطاع أقل أو تساوي التكاليف المتوسطة للقطاعات الأجنبية المنافسة[66].

2. مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية:

يستخدم الميزان التجاري وكذلك الحصة من السوق الدولية كمؤشرات عن التنافسية على مستوى قطاع النشاط، ففي نطاق التبادل الحر فإن القطاع يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية أو في حالة زيادة حصته من الواردات الوطنية الكلية مع الأخذ بعين الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج والاستهلاك الوطني الكلي. كما أن قطاع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الدولية الإجمالية أو في حالة تزايد حصته من الواردات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار حصة البلد المعني في التجارة الخارجية.

[65] عميش عائشة، حدادو علي، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

[66] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص 14.

3. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA:

يعتمد هذا المؤشر على بيانات العوامل السعرية كأسعار عناصر الإنتاج وأسعار المنتجات إضافة إلى العوامل غير السعرية والتي أرجعها بالاسا (Balassa 1965) إلى السياسات الاقتصادية المختلفة التي تطبقها الحكومات. وبالنسبة لهذا المؤشر فإنه يأخذ صيغا مختلفة ولكنها في الواقع تهدف إلى تحديد الميزة النسبية للمنتجات الخاصة بالدولة j تجاه العالم،ويمكن تقسيم الصيغ المختلفة لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة كما يلي:

1.3. مؤشر ليزنر (Liesner 1958)[67]:

يعتمد هذا المؤشر على بيانات الصادرات فقط، حيث يتم مقارنة حصة صادرات الدولة j من السلعةi مع حصة صادرات الدولة الأخرى d ، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{X_{ij} / X_{iw}}{X_{id} / X_{iw}} = \frac{X_{ij}}{X_{id}}$$

حيث:

X_{ij}: صادرات الدولة j من السلعة i

X_{id}: صادرات الدولة d من السلعةi

X_{iw}: صادرات العالم w من السلعة i

ويرتبط هذا المؤشر طرديا بالميزة النسبية، فكلما زاد النصيب النسبي للدولة j من السلعة i مقارنة بالدولة d نستنتج أن الدولة j تتمتع بميزة نسبية كبيرة في إنتاج وتصدير السلعة i مقارنة بالدولة d.

[67] أمال إسماعيل محمد يوسف، تطور مفهوم الميزة التنافسية للصادرات وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة مع دراسة القدرات التنافسية للصادرات الصناعية المصرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2004، ص 23.

2.3. مؤشر بالاسا (Balassa 1965)[68]:

يحسب هذا المؤشر هو الآخر على أساس بيانات الصادرات فقط، ويعتبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات السلعية RCA (Balassa, 1965)[69] من أهم المؤشرات في قياس النصيب النسبي للسعة i في صادرات البلد j بالمقارنة مع نصيب تلك السلعة في الصادرات العالمية W ، وتكون السلعة i ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد،أما إذا كان هذا المؤشر أقل من الواحد فهذا معناه افتقار السلعة i إلى الميزة النسبية في ذلك البلد. ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالعلاقة الرياضية التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{X_{ij} / X_{j}}{X_{iw} / X_{w}}$$

حيث:

X_{ij}: صادرات الدولة j من السلعة i

X_j: الصادرات الكلية للدولة j

X_{iw}: صادرات دول العالم من السلعة i

X_w: الصادرات الكلية لدول لعالم

يتمثل الفرق بين مؤشر ليزنر ومؤشر بالاسا، في أن الأول يستخدم في حالة المقارنة بين دولتين من أجل تحديد الميزة النسبية لدولة مقابل دولة أخرى تقوم بتصدير نفس السلعة. بينما المؤشر الثاني يهتم بتحديد الميزة النسبية عن طريق تحديد الأهمية النسبية للسلعة مقارنة بصادراتها تجاه العالم ككل.

[68] محمود الجعفري، يوسف داوود، إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2011، ص 30.

[69] Balassa: اقتصادي هنقاري (1936-1991) يعود له الفضل في اكتشاف مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA.

3.3. مؤشر بالاسا (Balassa 1977)[70]:

وضع بالاسا مؤشرا آخر لقياس الميزة النسبية الظاهرة سنة 1977، حيث أن هذا المؤشر يعتمد على بيانات الصادرات والواردات في آن واحد، كما هو مبين من خلال الصيغة التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{X_{ij} / M_{ij}}{X_j / M_j}$$

حيث:

X_{ij}: صادرات الدولة j من السلعة i

X_j: الصادرات الكلية للدولة j

M_{ij}: واردات الدولة j من السلعة i

M_j: الواردات الكلية للدولة j

يؤخذ على هذا المؤشر أنه عديم الدقة خاصة في حالة السلع التي تظهر في جانب الصادرات فقط ولا تظهر في جانب الواردات، كما أن نتائج هذا المؤشر قد تتأثر بوجود الرسوم الجمركية على الواردات.

4.3. مؤشر بالانس(Balance 1985)[71]:

عادة ما يطلق عليه مؤشر الميزة النسبية لصافي الصادرات، ويتميز هذا المؤشر عن مؤشر بالاسا في أنه يعتمد على مفهوم صافي التجارة الخارجية للدولة ولا يتناول الصادرات والواردات بشكل مستقل، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{X_{ij} - M_{ij}}{X_{ij} + M_{ij}}$$

[70] أمال إسماعيل محمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[71] نفس المرجع ، ص 24.

حيث:

X_{ij}: صادرات الدولة j من السلعة i

M_{ij}: واردات الدولة j من السلعة i

إن أهم ما يميز هذا المؤشر عن مؤشر بالاسا أنه يعتمد على صافي الصادرات، حيث تكتسب الدولة ميزة نسبية في السلعة i إذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الصفر، غير أن ما يؤخذ على هذا المؤشر أنه يقتصر على بيانات الصادرات والواردات من السلعة فقط دونما الاهتمام بنسبتهما إلى إجمالي الصادرات والواردات الكلية للدولة. ويرى Greenaway أن مؤشرات الميزة النسبية التي تعتمد فقط على الصادرات دون الواردات عادة ما تكون أقل دقة من المؤشرات التي تعتمد عليهما معا، لأن النوع الأول من المؤشرات لا يأخذ في الاعتبار إمكانية ظهور السلعة في جانبي الصادرات والواردات أي وجود التجارة داخل الصناعة، أما المؤشرات التي تعتمد على صافي الصادرات والواردات من المتوقع أن تكون أقل تأثرا بالتشوهات السعرية الناتجة عن التدخلات الحكومية لأنه في هذه الحالة يستبعد تأثير الواردات من الصادرات عند حساب الميزة النسبية.

5.3. مؤشر Donges & Riedel [72]:

وهو عبارة عن النسبة بين صافي التجارة للدولة المعنية من سلعة معينة (الفرق بين صادراتها وارداتها من هذه السلعة) إلى إجمالي تجارة هذه الدولة من السلعة(مجموع الصادرات والواردات من هذه السلعة) منسوبا إلى النسبة بين صافي تجارة الدولة (الفرق بين إجمالي صادرات وواردات هذه الدولة) إلى إجمالي تجارة هذه الدولة (مجموع صادرات وواردات هذه الدولة). وفقا لهذا المؤشر إذا كانت القيمة الناتجة أكبر من الصفر فإن هذه السلعة تتمتع بميزة نسبية. ويمكننا كتابة الصيغة الرياضية لهذا المؤشر على النحو التالي:

$$RCA_{ij} = \frac{X_{ij} - M_{ij} \big/ X_{ij} + M_{ij}}{X_j - M_j \big/ X_j + M_j}$$

[72] Donges. J, Riedel.J, The Expansion of manufactured exports in developing countries, Weltwirtschaftliches Archive, 1977, Vol 113, P 58-87.

حيث:

X_{ij}: صادرات الدولة j من السلعة i

X_j: الصادرات الكلية للدولة j

M_{ij}: واردات الدولة j من السلعة i

M_j: الواردات الكلية للدولة j

6.3. مؤشر Vallroth [73]:

يعتبر Vallroth أن الأداء الفعلي للتجارة مفهوم أكثر قبولا عند استخدام مصطلح القدرة التنافسية أو الميزة التنافسية، لما لهذا المصطلح من مفهوم ديناميكي بسبب احتوائه على كافة العوامل السعرية وغير السعرية ويعتمد هذا المقياس على الفرق بين الميزة التنافسية للصادرات والميزة التنافسية للواردات، وتدل القيمة الموجبة لهذا المؤشر على تحقيق الميزة التنافسية للدولة. ويعبر عن هذا المؤشر بالصيغة التالية:

$$RCA = RXA - RMA$$

$$RXA = \frac{X_{ia} / X_{in}}{X_{wa} / X_{wn}}$$

$$RMA = \frac{M_{ia} / M_{in}}{M_{wa} / M_{wn}}$$

حيث:

X_{ia}: صادرات الدولة i من السلعة a

X_{in}: الصادرات الكلية للدولة i مخصوما منها صادرات السلعة a

X_{wa}: صادرات العالم الكلية من السلعة a مخصوما منها صادرات الدولة i

X_{wn}: صادرات العالم الكلية مخصوما منها صادرات الدولة i من السلعة a

[73] Vallroth.T, An theorical valuation of alternative trade intensity measure of revealed comparative advantage, Weltwirtschaftliches Archive, 1991, Vol 127, N° 2, P 120-135.

M_{ia}: واردات الدولة i من السلعة a

M_{in}: واردات الدولة i الإجمالية مخصوما منها واردات السلعة a

M_{wa}: واردات العالم الإجمالية من السلعة a مخصوما منها واردات الدولة i

M_{wn}: واردات العالم الكلية مخصوما منها واردات الدولة i من السلعة a

II.3.2. مؤشرات قياس تنافسية الدولة:

تركز العديد الدول عند قياس قدراتها التنافسية بحساب عدد من المؤشرات أهمها مؤشر نمو الدخل الحقيقي للفرد إضافة إلى مؤشرات أخرى تعتمد على بيانات التجارة الخارجية نظرا لأهميتها وارتباطها بالعالم الخارجي شريطة عدم وجود أي قيود على التجارة الخارجية. وتتنوع مؤشرات التنافسية التي ترتبط مباشرة بالتجارة الخارجية ويختلف تفسيرها والغرض منها، ومن بين أهم هذه المؤشرات مؤشر الاندماج والتكامل، مؤشر توافق الصادرات، مؤشر تركز الصادرات.

1. نمو الدخل الحقيقي للفرد:

يعبر عن مقدار الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ويعتبر نصيب الفرد من الدخل الإجمالي أكثر المعايير استخداما عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي ورفاهية الأفراد في معظم دول العالم، كما أن نمو الدخل الحقيقي ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان لأن الدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية وعلى الموارد المختلفة من رأس المال والموارد الطبيعية حيث كلما ارتفعت هذه الموارد زاد دخل الفرد. ويزيد دخل الفرد في أي بلد عندما ترتفع قيمة عملته أو عندما ترتفع أسعار صادراته مقارنة بأسعار الواردات.

2. مؤشر الاندماج والتكامل (IIT)[74]:

يقيس هذا المؤشر مدى اندماج صادرات الدولة مع التكتلات الاقتصادية، وتنحصر قيمته بين 0 و1، ويكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة 1، ويحدد هذا المؤشر بالصيغة التالية:

[74] جمال قاسم، محمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2012، ص 19-20.

$$IIT = 1 - \frac{\sum |X_i - M_i|}{\sum (X_i + M_i)}$$

حيث:

X_i: صادرات الدولة من السلعة i إلى الأسواق العالمية

M_i: واردات الدولة من السلعة i من الأسواق العالمية

3. مؤشر توافق الصادرات (COSINE)[75]:

يقيس مدى توافق وتطابق الصادرات السلعية لدولة معينة مع الطلب العالمي في الأسواق العالمية، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين 0 و 1 حيث يكون التطابق التام للصادرات السلعية عند القيمة 1.

$$COSINE_{ik} = \frac{\sum X_{ik} M_{ik}}{\sqrt{\sum X_{ik}^2 \sum M_{ik}^2}}$$

حيث:

X_{ik}: صادرات الدولة من السلعة i إلى السوق المستهدف k

M_{ik}: واردات الدولة من السلعة i من السوق المستهدف k

4. معدلات النمو النسبي للصادرات والواردات[76]:

من خلال هذا المؤشر يتم حساب معدلات نمو الصادرات والواردات لفئات واسعة من السلع خلال فترة زمنية معينة من أجل تقييم تنافسية بلد معين مقارنة ببلد آخر أو عدة دول، وتحدد صيغة هذا المؤشر على النحو التالي:

$$RGRE = \left(\frac{X_{t+1}}{X_t} \right)^{(1/n-1)} \times 100$$

[75] نفس المرجع، ص 20.

[76] محمود الجعفري، يوسف داوود، مرجع سبق ذكره، ص 25.

$$RGRI = \left(\frac{M_{t+1}}{M_t} \right)^{(1/n-1)} \times 100$$

حيث:

RGRE:معدل النمو النسبي للصادرات

RGRI: معدل النمو النسبي للواردات

X: الصادرات

M: الواردات

5. مؤشر تركيز الصادرات(ECI)[77]:

يدل مؤشر تركيز الصادرات على درجة تركيز المنتجات، أي ما إذا كان عدد محدود من السلع يهيمن على صادرات بلد ما أم لا، ويحسب هذا المؤشر باعتباره الجذر التربيعي لمجموع الحصص التربيعية لصادرات البلد بالصيغة التالية:

$$ECI = \sqrt{\sum \left(\frac{X_i}{X_t} \right)^2}$$

حيث X_i هي صادرات البلد من المنتج i و X_t هي مجموع صادرات البلد. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، حيث كلما انخفضت قيمة المؤشر قل تركيز الصادرات أما إذا بلغت قيمة المؤشر الواحد فهذا معناه أن البلد يقوم بتصدير سلعة واحدة فحسب أي أن تركيز الصادرات مفرط، وكلما زاد تركيز الصادرات تفاقمت هشاشة البلد إزاء صدمات الطلب والأسعار واشتد تقلب إيرادات التصدير.

6. المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول:

من أجل قياس تنافسية دولة بأكملها يتطلب الأخذ بين الاعتبار كل المتغيرات التي تعكس تنافسيتها بشكل مباشر أو غير مباشر، ونظرا لتعدد المفاهيم المتعلقة بالتنافسية فإنه من الصعب الحكم على الأداء التنافسي لأي بلد من خلال مؤشر جزئي واحد، وهذا ما دفع العديد من المؤسسات

[77] نفس المرجع، ص 33.

والهيئات الدولية إلى الاهتمام بتطوير مؤشر مركب يقيس كل أبعاد التنافسية على غرار المعهد العربي للتخطيط والمعهد الدولي للتنمية الإدارية وكذلك المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يرى المعهد الدولي للتنمية الإدارية أن تنافسية الدول تتحدد من خلال أربع عوامل وهي[78]: الأداء الاقتصادي، فعالية الحكومة، فعالية قطاع الأعمال والبنية التحتية، ومن ناحية أخرى يرى المنتدى الاقتصادي العالمي أن العوامل الأساسية التي تؤثر في الأداء التنافسي الاقتصادي لأي بلد هي: الانفتاح، قوة الحكومة، فعالية المؤسسات المالية وفعالية أسواق العمل.

1.6. المؤشر المركب للتنافسية العربية:

قام المعهد العربي للتخطيط ببناء مؤشر مركب للتنافسية العربية مكون من مؤشرين فرعيين هما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة، حيث يركز مؤشر التنافسية الجارية على الأداء الحالي والعوامل المؤثرة فيه والمتمثلة في الأداء الاقتصادي والإنتاجية والتكلفة وديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص إضافة إلى مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات وإستراتيجيتها. أما مؤشر التنافسية الكامنة فهو يركز على القدرات التي تضمن استدامة هذه التنافسية وبالتالي استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما إذا اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف، وتتضمن هذه المؤشرات رأس المال البشري وتوطين التقنية والطاقة الابتكارية إضافة إلى نوعية البنى التحتية التقنية[79].

[78] تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص 26.

[79] المرصد الوطني السوري للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، 2011، ص22-23.

الشكل 2.1. المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العربية

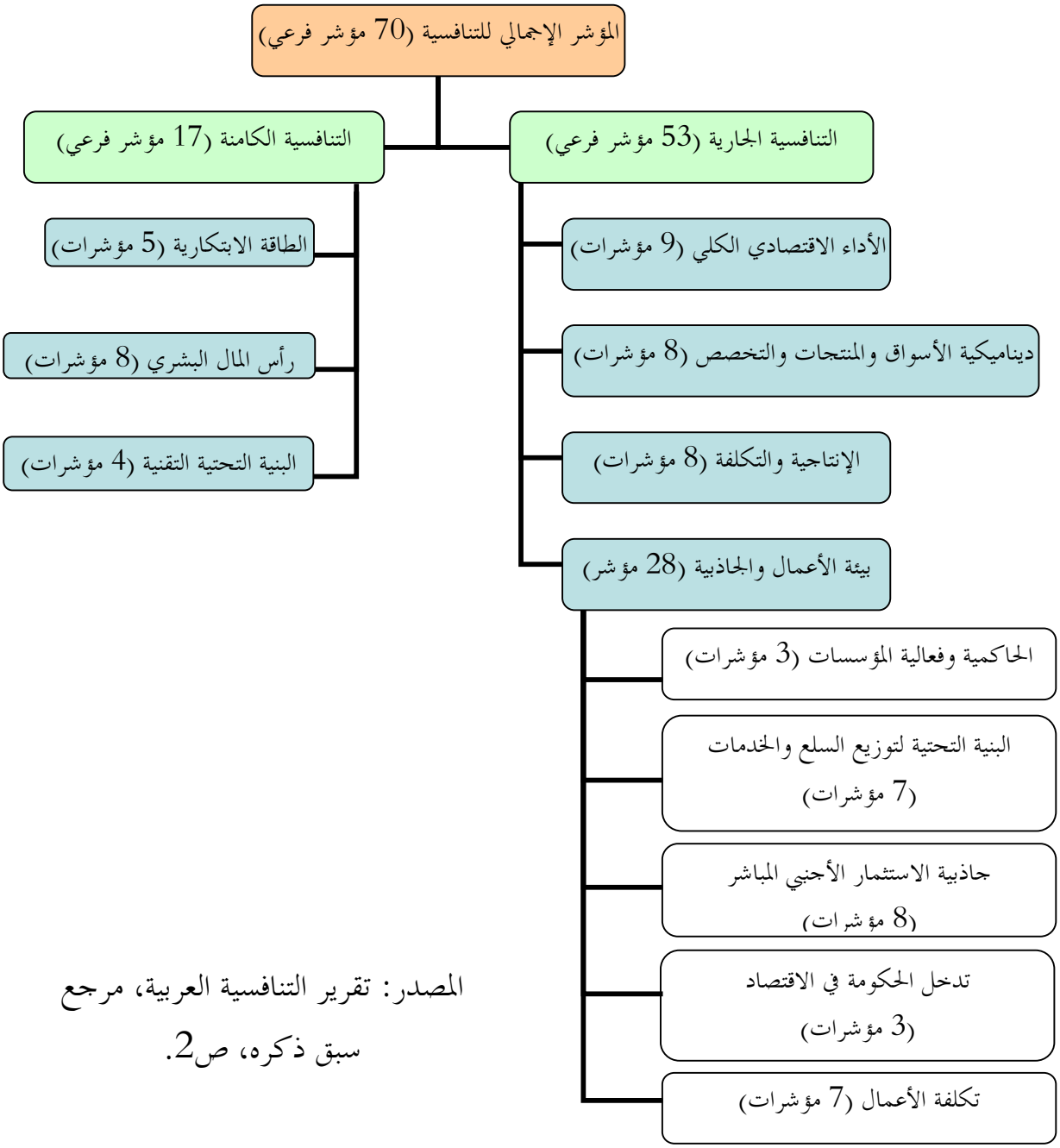

المصدر: تقرير التنافسية العربية، مرجع سبق ذكره، ص2.

2.6. مؤشر التنافسية المركب للمعهد الدولي للتنمية والإدارة IMD:

يعرف المعهد الدولي للتنمية والإدارة التنافسية على أنها "قدرة البلد على توليد القيمة المضافة العالية وزيادة الثروة الوطنية وتحقيق الرفاهية والازدهار للشعوب"[80]، وبناءا على هذا التعريف قام المعهد الدولي للتنمية والإدارة ببناء وتحليل مؤشرات التنافسية في أربع مجموعات رئيسية وهي الأداء

[80] نفس المرجع، ص 24.

الاقتصادي، الفاعلية الحكومية، كفاءة قطاع الأعمال والبنية التحتية. ويركز الأداء الاقتصادي على قياس مؤشرات الاقتصاد المحلي، التجارة الدولية، الاستثمار الدولي، العمالة والأسعار، أما الفاعلية الحكومية فهي تقيس مؤشرات التمويل العام، السياسات المالية، الإطار المؤسساتي والإطار الاجتماعي وتشريعات العمل. كما تركز كفاءة قطاع الأعمال على قياس مؤشرات الإنتاجية وسوق العمل، التمويل، الممارسات الإدارية والمواقف والقيم، في حين تقيس مؤشرات البنية التحتية كل من البنية الأساسية والتقنية والعلمية، الصحة، البيئة، التربية والتعليم. يمكننا تلخيص بنية المؤشر المركب للتنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية والإدارة من خلال الشكل التالي:

الشكل 3.1. بنية المؤشر المركب للتنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية والإدارة

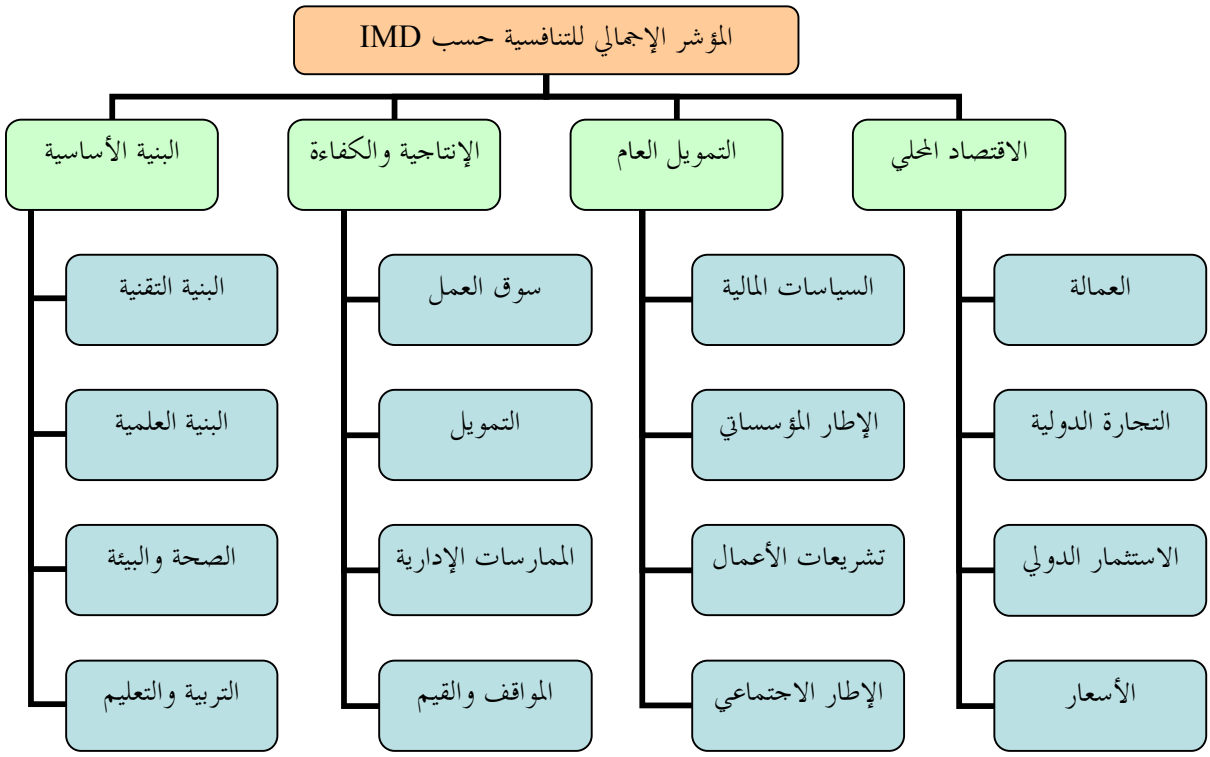

المصدر: المرصد الوطني السوري للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص24.

3.6. مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF:

يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على "أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، حيث تعتبر البلدان الأكثر تنافسية بأنها الأقدر على النمو في

المدى المتوسط والطويل"[81]. ويقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بتصنيف الدول المدرجة في التقرير وفقا لمرحلة التطور الاقتصادي التي بلغها البلد، حيث يقوم بتقسيم الدول حسب ثلاث مراحل للنمو وهي مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج، مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة ومرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار[82].

- **مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج:** تشمل الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة واليد العاملة الرخيصة إضافة إلى الموقع الجغرافي المتميز.
- **مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة:** وتشمل الدول التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة كالبرازيل، الصين، تركيا.
- **مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار:** في هذه المرحلة نجد الدول التي وصلت إلى درجات متقدمة من التطور الاقتصادي والتي تعتمد على الإبداع والابتكار من أجل تحقيق النمو مثل فرنسا، ألمانيا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية.

وتلخيصا لما سبق يمكننا أن نعرض المؤشر الإجمالي للتنافسية العالمية من خلال الشكل التالي:

[81] نفس المرجع، ص 25.

[82] نفس المرجع، ص25.

الشكل 4.1. مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي

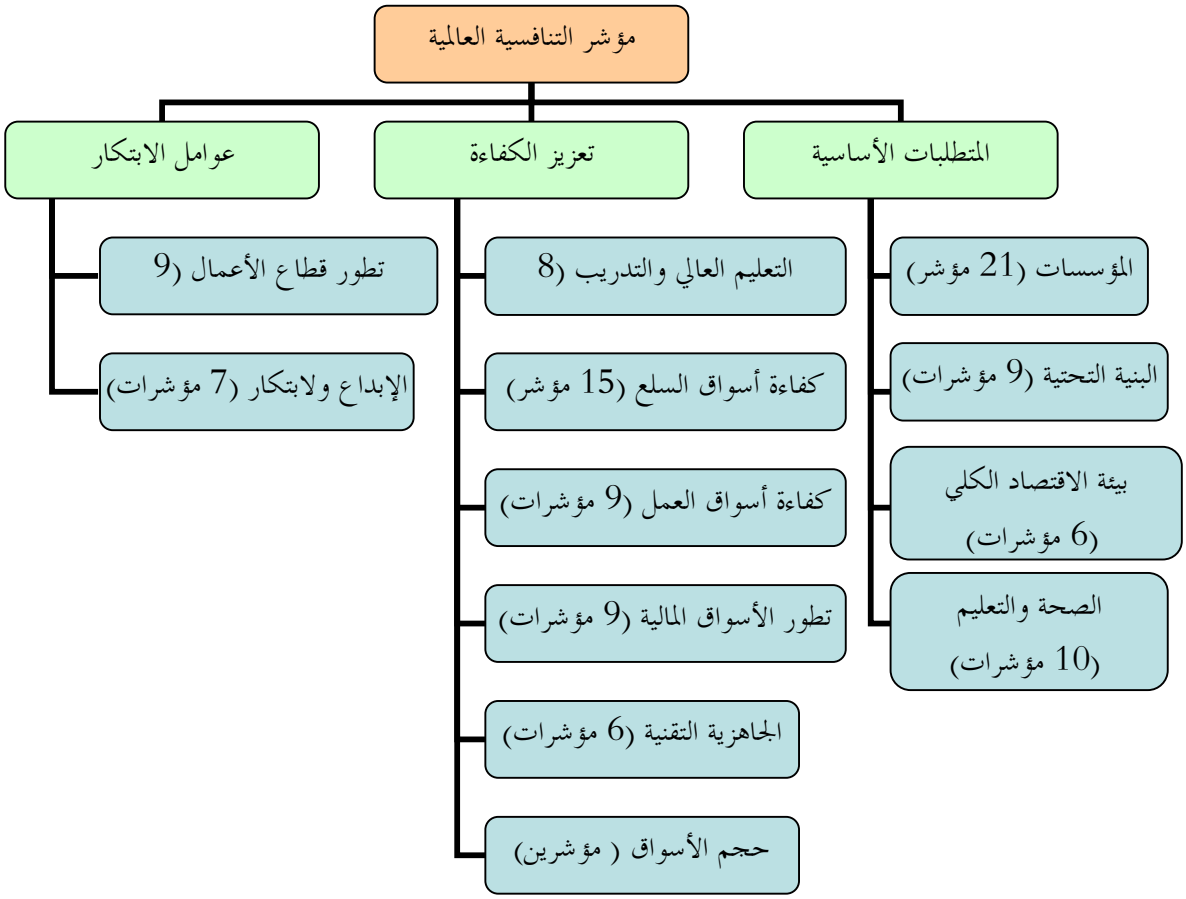

المصدر: المرصد الوطني السوري للتنافسية، مرجع سبق ذكره، 27.

III. الاستراتيجيات التنافسية المتاحة للمؤسسة:

تختلف الاستراتيجيات التنافسية التي يمكن للمؤسسة تبنيها في حالة دخولها في تنافس مع مؤسسات أخرى ما بين إستراتيجية تخفيض التكلفة، إستراتيجية التميز، وإستراتيجية التركيز كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل1.5. الاستراتيجيات التنافسية الأساسية

المجال التنافسي		الهيمنة عن طريق خفض التكاليف	التميز
	نطاق محدود		
	نطاق واسع	التركيز على أساس خفض التكاليف	التركيز على أساس التميز

المرجع: Harrison et al, foundation in strategic management, South westren college Pub, 1998, P65.

III.1. إستراتيجية تخفيض التكلفة:

في ظل مواجهة المؤسسة لمنافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع، تلجأ إلى تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة من سلعتها، حيث إذا تمكنت من بيع منتجاتها بسعر منخفض يمكنها الفوز بحصة كبيرة من السوق. وتعرف هذه الإستراتيجية بأنها " قدرة المؤسسات على الإنتاج بأقل التكاليف مقارنة بالمنافسين الآخرين وذلك من خلال تحسين الإنتاجية وحذف الأنشطة غير الضرورية والرقابة المحكمة على عناصر التكاليف"[83]. وترتكز هذه الإستراتيجية على تكلفة مدخلات الإنتاج مقارنة مع المنافسين والتي تعني تحقيق تخفيض جوهري في التكاليف الكلية من خلال الاعتماد على مجموعة من الإجراءات الوظيفية الهادفة[84]. ويمكن للمؤسسة أن تلجأ إلى تخفيض التكاليف عندما تتوفر لها مجموعة من الشروط هي:[85]

- القدرة على توفير المعلومات الضرورية عن العناصر المولدة للتكلفة.
- القدرة على التأثير على عناصر التكلفة من خلال الروابط التجارية المختلفة التي تربطها بالموردين.
-

[83] Horngren T, Charles, Foster, Cost Accounting, 10th edition, Prentice-Hall, International INC, 2000, P462.

[84] فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة، دار وائل للنشر، الطبعة2، عمان، 2006، ص 189.

[85] زغدار أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

III.1.1. الشروط اللازمة لتطبيق إستراتيجية تخفيض التكلفة:

تتمكن المؤسسة من تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق إستراتيجية الإنتاج بأقل التكاليف في حالة توفر عدد من الشروط وهي:[86]

- وجود طلب مرن للسعر، بحيث يؤدي تخفيض السعر إلى زيادة مشتريات الزبائن للسلعة.
- عدم وجود طرق كثيرة لتمييز المنتج.
- عدم تعدد استخدامات السلعة بالنسبة لكل الزبائن.
- محدودية تكاليف التبديل أو عدم وجودها بالنسبة للزبائن.

III.1.2. العوامل المحددة لإستراتيجية تخفيض التكلفة:

من أجل تحقيق ميزة التكلفة الأقل هناك عدة محددات يمكن استخدامها مقارنة بالمنافسين الآخرين، وتتمثل هذه العوامل في[87]:

- وفورات اقتصاديات الحجم.
- النسب المرتفعة لاستغلال الطاقة الإنتاجية.
- تخفيض تكاليف الأنشطة المترابطة مع بعضها.
- درجة مشاركة وحدات النشاط في استغلال الفرص المتاحة.
- استغلال عنصر الزمن في الإنتاج.
- تخفيض التكاليف من خلال اختيار مواقع المصانع ومكاتب الشركة والمخازن.

III.1.3. الأخطاء الواجب تفاديها ضمن إستراتيجية تخفيض التكلفة:

هناك العديد من الأخطاء قد يرتكبها المسيرون على مستوى المؤسسات التي تتبنى إستراتيجية تخفيض التكلفة، والتي يجب تفاديها عند تبني هذه الإستراتيجية وأهمها[88]:

---

[86] نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[87] نبيل محمد مرسي، الإدارة الإستراتيجية:تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 236-237.

1. التركيز على تكاليف أنشطة التصنيع: إن معظم المسيرين يكون تركيزهم على تكاليف أنشطة التصنيع والتي تستهلك أكبر قسط من الموارد في نظرهم والعمل على تخفيضها، غير أن جزءا كبيرا من التكاليف يكون ناجما عن الأنشطة الأخرى كالتموين والتسويق والصيانة والتي غالبا ما تلقى اهتماما قليلا في تحليل التكاليف.

2. إهمال أنشطة التموين: تسعى العديد من المؤسسات إلى تدنية تكاليف اليد العاملة وتكاليف أنشطة التصنيع، لكنها بالمقابل لا تعطي الاهتمام الكبير لوسائل الإنتاج والمواد المشتراة، حيث تنظر إلى أنشطة التموين على أنها أنشطة ثانوية لا تتطلب عملية الإشراف عليها إلى أشخاص ذوي خبرة كبيرة، لذا نجد أن المؤسسات التي تسلك هذا الاتجاه تفقد استغلال الروابط الموجودة بين وسائل الإنتاج المشتراة وتكاليف الأنشطة الأخرى المولدة للقيمة.

3. إهمال الأنشطة الصغيرة أو الأنشطة الغير مباشرة: إن التركيز على تدنية تكاليف الأنشطة الأساسية كأنشطة التصنيع وعدم الاهتمام بالقدر الكافي بالأنشطة الصغيرة كالصيانة ذات التكاليف الضئيلة يعتبر تهديدا حقيقيا لإستراتيجية تخفيض التكلفة.

III.2. إستراتيجية التمييز:

إن إستراتيجية التمييز تؤدي في غالب الأحيان إلى تحقيق معدلات عالية من الأرباح بالمقارنة بإستراتيجية التكلفة المنخفضة، حيث أن التمييز يعتبر حاجزا أمام المنافسين الجدد للدخول إلى الصناعة[89]. وترتكز هذه الإستراتيجية على مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لغرض تقديم منتجات متميزة وذات خصائص فريدة من نوعها[90]. كما تهدف المؤسسة من خلال هذه الإستراتيجية إلى تقديم منتجات أو خدمات مختلفة تتناسب مع رغبات واحتياجات المستهلك الذي يهتم بالتمييز والجودة أكثر من اهتمامه بالسعر مقارنة بما يقدمه المنافسون، ويتحقق هذا عندما تتمكن المؤسسة من إتباع إستراتيجيات ناجحة من خلال تحقيق عدد من الأنشطة والتي تتطلب[91]:

---

[88] M.Porter, Opcit, P147-150.

[89] مؤيد سعيد السالم، أساسيات الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 148.

[90] الكبراتي، حنان صحبت عبد الله، استعمال معلومات إدارة التكلفة الإستراتيجية في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة بغداد، 2005، ص44.

[91] نبيل محمد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 238.

- التفوق التقني من خلال امتلاك تكنولوجيا رائدة تسمح لها بتحقيق التميز في مجال الإنتاج.
- الإنتاج بالجودة العالية مقارنة بالمنافسين الآخرين.
- تكثيف البحث والتطوير تجاه المنتوج، بحيث تؤدي إلى تحسين الجودة وتنويع تشكيلة الإنتاج وتقديم نماذج جديدة في زمن أقل.
- مرونة نظام التسليم مع وجود نظام دقيق لإعداد الملفات والأوامر المطلوبة.
- أنشطة التسويق والمبيعات والتي تعمل على تقديم المساعدة الفنية للزبائن وتقديم معلومات أكثر على كيفية استخدام المنتوج.
- أن يضمن المنتوج المقدم للزبون قيمة أعلى من قيمة بقية المنتجات المشابهة له.

إن امتلاك المؤسسة لهذه المميزات يعتبر شرطا ضروريا للتفوق لكنه يبقى غير كاف، لذا يتعين عليها الاستجابة لجملة من الشروط وهي:

- يشترط في هذا التميز أن يكون غير قابل للتقليد من طرف المؤسسات المنافسة على الأقل في المدى القصير.
- أن يكون الاختلاف واضحا بين المنتوج المراد تسويقه وبقية المنتجات الموجودة في السوق، بحيث يكون التميز واضحا للزبون ليفرق بين منتجات المؤسسة والمنافسين وان يستطيع الزبون دفع ثمن هذا التمييز.

III.1.2. الأخطاء الواجب تفاديها ضمن إستراتيجية التمييز:

هناك العديد من الأخطاء تقع فيها المؤسسات التي تتبنى إستراتيجية التميز يجب تفاديها قدر الإمكان، واهم هذه الأخطاء[92]:

1. التميز المفرط: إن عدم إدراك المؤسسة للآليات التي تؤثر بواسطتها على القيمة المنتجة في نظر الزبون وتقديم مستويات من الخدمة تتعدى احتياجات الزبائن يؤدي بها إلى أن تكون هدفا سهلا أمام المنافسين الذين يقدمون منتجات مناسبة وبسعر أقل.

[92] M.Porter, Opcit, P 198-200.

2. ارتفاع فائض السعر: يرتبط السعر الإضافي المصاحب للتميز بالقيمة الممنوحة للزبون وباستمرارية التميز ذاته، فالسعر الإضافي المرتفع قد يؤدي بالزبون إلى التخلي عن منتجات المؤسسة، وبالتالي لابد من الموازنة بين السعر الإضافي والقيمة المنتجة المرافقة له، حيث يجب أن يرتبط هذا الأخير بدرجة التميز وبموقع المؤسسة تجاه التكلفة النسبية، وللحفاظ على السعر الإضافي لا بد من إبقاء التكاليف في حدود المستوى المتعارف عليه في قطاع النشاط.

3. عدم معرفة تكلفة التميز: لا تحقق إستراتيجية التميز أهدافها إلا إذا تجاوزت القيمة الملحوظة من قبل الزبون تكلفة الحيازة على هذا التميز، لذا يجب على المؤسسة تحديد تكلفة الأنشطة المسؤولة عن التميز حتى تتمكن من استغلال الفرص المتاحة أمامها لتخفيض التكاليف.

III.3. إستراتيجية التركيز:

تهدف إستراتيجية التركيز أو التخصيص إلى بناء ميزة تنافسية والوصول إلى موقع أفضل في السوق من خلال إشباع رغبات مجموعة محددة من الزبائن أو بواسطة التركيز على سوق جغرافي محدود، أو التركيز على استخدامات معينة للمنتوج. وتتمثل هذه الإستراتيجية في اختيار المؤسسة لمجال تنافسي محدود داخل قطاع الصناعة الذي تنشط فيه، حيث تسعى إلى الاستفادة من ميزة تنافسية في السوق المستهدف من خلال تقديم منتجات بأسعار أقل من المنافسين وذلك بالتركيز على تخفيض التكاليف أو تقديم منتجات متميزة من حيث الجودة وخدمة الزبائن، وهناك بديلين لتطبيق هذه الإستراتيجية هما:[93]

III.3.1. التركيز على أساس تخفيض التكاليف:

هي إستراتيجية تنافسية تعتمد على تخفيض تكاليف المنتوج من خلال التركيز على قطاع معين في السوق، أو على مجموعة معينة من الزبائن، وفي هذه الإستراتيجية تركز المؤسسة على تحقيق ميزة تنافسية في قطاع محدود من السوق المستهدف معتمدة في ذلك على التكلفة المنخفضة.

[93] مؤيد سعيد السالم، مرجع سبق ذكره، ص 148.

III.2.3. التركيز على أساس التمييز:

هي إستراتيجية تعتمد على التميز في المنتوج والموجهة إلى قطاع محدود من السوق المستهدف وليس السوق ككل أو على مجموعة من الزبائن، وفي هذه الحالة تسعى المؤسسة إلى تحقيق ميزة تنافسية في قطاع السوق المستهدف وذلك من خلال التميز وتحقيق ولاء الزبائن لمنتجاتها.

ويتوقف نجاح إستراتيجية التركيز بشكل خاص على مدى ملائمة القطاع الذي تستهدفه المؤسسة مع قدرتها على التركيز من اجل إبعاد المنافسين الآخرين والمحتملين ومنعهم من التأثير في حصة المؤسسة. ولكي تكون إستراتيجية التركيز المستندة على التكلفة المنخفضة أو التميز ملائمة للمؤسسة بشكل أفضل يجب توفر الشروط التالية:[94]

- أن تكون هناك احتمالية نمو مرتفعة للقطاع السوقي المستهدف.
- أن يكون القطاع السوقي المستهدف كبيرا بالدرجة التي يمكن أن تحقق المؤسسة من خلاله الربح.
- أن يكون لدى المؤسسة الموارد اللازمة للنشاط بذلك القطاع بصورة فعالة.
- قدرة المؤسسة على الدفاع عن حصتها في السوق أمام المنافسين من خلال التركيز على سمعتها وعلامتها التجارية أمام الزبائن.

III.3.3. الشروط اللازمة لتطبيق إستراتجية التركيز:

تتحقق الميزة الناتجة عن استخدام إستراتيجية التركيز في الحالات التالية[95]:

- عندما تتفاوت قطاعات الصناعة بشكل كبير من حيث الحجم ومعدل النمو والربحية.
- عندما توجد مجموعات مختلفة ومتميزة من الزبائن تستخدم المنتوج بطرق مختلفة.
- إذا كانت موارد المؤسسة لا تسمح إلا بتغطية قطاع سوقي محدد.
- في حالة اشتداد ضغط عوامل التنافس الخمس بحيث تكون بعض القطاعات أكثر جاذبية عن غيرها.

[94] Thompson A, Strickland J, Strategic management: concepts and cases, 11th Ed, Mc Graw Hill, 1999, P 155.
[95] نبيل محمد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

- عدم وجود منافسين آخرين في نفس القطاع السوقي المستهدف.

أما عن كيفية الدخول في إستراتيجية التركيز فإنها تتم عن طريق تحديد القطاع الصناعي الذي يتم التنافس فيه، إضافة إلى اختيار كيفية بناء ميزة تنافسية في القطاع السوقي المستهدف وذلك من خلال تحديد مدى جاذبية القطاع بناءا على معرفة حجم القطاع، ربحية القطاع، مدى شدة قوى التنافس الخمس، الأهمية الإستراتيجية للقطاع بالنسبة للمنافسين الآخرين ومدى التوافق بين إمكانيات المؤسسة وحاجات القطاع السوقي المستهدف.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالمنافسة والتنافسية ومؤشرات قياسها سواء على مستوى المؤسسة أو قطاع النشاط أو على مستوى الدولة، كما تطرقنا إلى مختلف الاستراتيجيات التنافسية المتاحة أمام المؤسسات الصناعية والمتمثلة في إستراتيجية تخفيض التكاليف، إستراتيجية التركيز وإستراتيجية التمييز، ومن خلال ما تم عرضه في هذا الفصل فإن اكتساب المؤسسات الصناعية لمزايا تنافسية عالية وبشكل مستمر يستدعي تكاتف الجهود واستغلال جميع الموارد والإمكانيات المتوفرة لديها بشكل عقلاني وتحويلها إلى عناصر تميزها عن منافسيها في الأسواق المحلية والدولية.

إن التطورات الحاصلة في المجال الصناعي والتكنولوجي والتحولات السياسية والاجتماعية التي تعرفها البيئة الاقتصادية العالمية في الوقت الحالي والمتمثلة في العولمة والتحول إلى اقتصاد السوق، تستدعي من صانعي القرار على مستوى المؤسسات الصناعية بصفة خاصة التكيف مع هذه التطورات بالاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية، وتقديم منتجات تتماشى مع متطلبات المعايير الدولية وبأقل التكاليف من أجل بلوغ الأهداف المسطرة على المديين القصير والطويل وتقوية القدرات التنافسية لهذه المؤسسات وضمان الاستمرار والبقاء في ظل البيئة الصناعية الحديثة التي تتميز بالتعقيد وشدة المنافسة.

وعلى أساس ما تم عرضه في هذا الفصل وفي ظل رهانات العولمة الاقتصادية والتطورات الحاصلة على كافة الأصعدة البشرية والتقنية والعلمية، ومن أجل دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية فإنه أصبح لزاما على أصحاب القرار في القطاع الصناعي الاهتمام بالجانب العلمي والتقني في نظم الإنتاج مع التركيز على إدارة الجودة الشاملة، وإدارة المعرفة والبحث والتطوير وتشجيع الإبداع والابتكار، وتحسين بيئة الأعمال من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني

آليات دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل عرض مختلف الآليات التي من خلالها يمكن للمؤسسة الصناعية من تدعيم وتنمية قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية ، ومن بين هذه الآليات تعتبر إدارة الجودة الشاملة أسلوبا مهما لتحقيق التميز من خلال جودة المنتجات، مما يجعلها من بين الآليات المهمة التي تستخدمها المؤسسات الصناعية الناجحة على وجه الخصوص في تطوير وتحسين منتجاتها بشكل مستمر حتى تتمكن من مواجهة التحديات التنافسية المرتبطة بالبيئة الصناعية المحيطة بها. إضافة إلى إدارة الجودة الشاملة يعتبر الإبداع من بين العوامل الأساسية التي تساهم بشكل كبير في تحسين أداء المؤسسة وتحسين مركزها التنافسي من خلال تطوير منتجات قائمة وتحسين وظائف استخدامها أو إبداع منتوجات أو معدات وآلات صناعية جديدة، حيث وبفضل الإبداع والابتكار تمكنت العديد من المؤسسات الصناعية العالمية الكبرى من التفوق والاستمرار وبسط نفوذها وسيطرتها على الأسواق الدولية والتأثير في السياسات الاقتصادية للعديد الدول النامية. كما سنتطرق من خلال المبحث الثالث إلى الإطار النظري لإدارة المعرفة ومدى مساهمتها في تطوير المزايا التنافسية للمؤسسات الصناعية من خلال إدارة الموارد البشرية وتنميتها وتدريبها، إضافة إلى الدور الفعال لإدارة المعرفة في تحويل رأس المال الفكري إلى مزايا تنافسية مستدامة غير قابلة للتقادم أو التقليد.

وأخيرا سنقوم بإبراز الدور الهام والفعال للاستثمار الأجنبي المباشر في نقل الخبرات والتكنولوجيا العالية، وأنظمة التصنيع وطرق التسيير الحديثة، ومساهمته في تدفق رؤوس الأموال وتمويل القطاعات الصناعية الإستراتيجية في الدول النامية كقطاع الطاقة والصناعات التحويلية وتمكينها من الولوج إلى الأسواق العالمية وتنمية قدراتها التنافسية، مما ينعكس بالإيجاب على تنويع الصادرات خارج المحروقات ورفع كفاءة قطاع التصدير وتحسين ميزان المدفوعات وتحسين المركز التنافسي للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي في الأسواق الخارجية.

I. إدارة الجودة الشاملة في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية:

لقد ساهمت التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي في ظهور إدارة الجودة الشاملة، وأصبحت الهدف الاستراتيجي الذي يشتمل على كيفية تحقيق التميز من خلال جودة المنتجات مما جعلها من بين الآليات المهمة التي تستخدمها المؤسسات الناجحة خاصة الصناعية منها لتطوير وتحسين منتجاتها بشكل مستمر ومتنامي من أجل مواجهة التحديات التنافسية.

وتعتمد إدارة الجودة الشاملة باعتبارها فلسفة إدارية جديدة على عدة عناصر ومقومات أساسية يجب توفيرها في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصناعية بصفة خاصة من أجل تحقيق بلوغ هدف الريادة وتعزيز مركزها التنافسي، بحيث لا تكتفي في تطبيقها بالاعتماد على وظيفة معينة أو إجراء بعض التغييرات الجزئية، بل يجب الاعتماد على التغيير الجذري لأنظمة ووظائف المؤسسة وأسلوب عملها وثقافتها ومواردها لأن إدارة الجودة الشاملة هي العمل الصحيح منذ البداية للتقليل من التكاليف من ناحية، وتقديم الأداء المتميز والملائم لمتطلبات الزبائن من ناحية أخرى[1].

1.I. الجودة:

تعني كلمة جودة طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته، حيث تعبر عن وجود ميزات أو صفات معينة في السلعة أو الخدمة تلبي رغبات من تشتريها أو يستخدمها[2]، ويشمل مفهوم الجودة على عدة جوانب يركز كل منها على جانب معين فهناك من يربط الجودة بالأداء الأفضل والبعض الآخر يربطها بالمطابقة للمعايير والمواصفات العالمية. ويعرفها "بسترفيلد"[3] على أنها السلعة أو الخدمة الممتازة التي تلبي احتياجات الزبون، فهي لا تعني المنتوج الخالي من العيوب فقط بل لا بد أن يشبع رغبات الزبون وبالشكل المطلوب.

[1] حمداوي وسيلة، الجودة ميزة تنافسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2009، ص 31.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 19.

[3] بسترفيلد، ترجمة ومراجعة سرور علي إبراهيم سرور، الرقابة على الجودة، المكتبة الأكاديمية، 1995، ص 26.

ويعرفها معهد المعايير الوطنية الأمريكية (ANSI) وجمعية ضبط الجودة الأمريكية (ASQC) بأنها " المزايا والخصائص الكلية للسلعة أو الخدمة والتي تشتمل على قدرتها في تلبية الاحتياجات"[4]. أما معهد المواصفات البريطانية (BSI) فعرف الجودة بأنها "فلسفة إدارية تشمل جميع أنشطة المؤسسة التي من خلالها يتم تحقيق احتياجات وتوقعات الزبائن فضلا عن تحقيق أهداف المؤسسة وبأقل التكاليف الممكنة وذلك من خلال الاستخدام السليم لطاقات جميع العاملين في المؤسسة من أجل تحقيق التحسين والتطور المستمر"[5]. وحسب المواصفات القياسية الدولية ISO 9000 تعرف الجودة على أنها " تكامل مجموعة الأولويات والخصائص لمنتوج أو خدمة ما بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات معلنة أو معروفة ضمنيا"[6].

ويشير(Hill & Jones, 2008) إلى أن الجودة هي كل ما يتعلق بالمنتوج من خصائص مثل الشكل والمعالم والأداء والمتانة والموثوقية والنمط والتصميم، والمنتج له جودة فائقة عندما يدرك الزبون بأن خصائص هذا المنتوج تعطي منفعة عالية أكثر من خصائص منتجات النافسين[7].

ويعرف كروسبي (Crosby[8]) الجودة بأنها "مطابقة السلعة أو الخدمة مع المتطلبات"[9]. أما (Jocou Pierre) فقد عرف الجودة على أنها تتمثل في تقديم جميع الأداءات اللازمة للزبون، والتي ينتظر منها هذا الأخير أن تشبع وتلبي حاجاته ورغباته وفق سعر تنافسي، وفي الوقت المناسب ووفق الطرق والأساليب التي تناسبه[10].

[4] محمد عبد العال النعيمي وآخرون، إدارة الجودة المعاصرة – مقدمة في إدارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات–، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 31.

[5] علاء فرحان طالب، زينب مكي محمود البناء، إستراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية المستدامة، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 178.

[6] Jean Philipe Neuville, La Qualité en Question, Revue Francaise de gestion (Mars-Mai), 1996, P 39.

[7] نفس المرجع، ص 179.

[8] أمريكي الجنسية من مواليد 1926، وهو من أشهر العلماء والرواد البارزين في مجال إدارة الجودة الشاملة، وهو أول من أسس كلية للجودة.

[9] علي أحمد ثاني بن عبود، إدارة الجودة الشاملة مدخل متكامل لتطوير الأداء بالدوائر المحلية بحكومية دبي، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص 54.

[10] Jocou Pierre et Lucas Frédéric, A cœur du changement: Une démarche de management la qualité totale, Edition Dunod, 3éme édition, Paris, 1995, P22.

من خلال التعاريف السابقة نجدها كلها تركز على عنصر رئيسي وهو إرضاء الزبائن وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم لكنها تختلف في كيفية تلبية هذه الاحتياجات،وبالتالي فتعريف الجودة متعدد الجوانب يشتمل على عدة خصائص يمكننا أن نستخلصها فيما يلي:

- الجودة تعني خصائص المنتجات التي تلبي احتياجات ورضا الزبائن وهي تختلف باختلاف نوع المنتجات وطرق استخدامها، وفي هذا السياق كلما زادت الجودة زاد رضا الزبائن وبالتالي تزداد أرباح المؤسسة.[11]
- الجودة لا تعكس التصّور الشائع لها والتي تعني الأحسن بشكل مطلق بل بشكل نسبي وهي تعني الأحسن للزبون الذي تسعى المؤسسة لإرضائه وتحقيق تطلعاته.[12]
- تكتسي الجودة طابعا حركيا وهذا يتطلب من المنتج أن يكيّف ويضبط باستمرار منتجاته وخدماته وفق تطوّر حاجات ورغبات الزبائن.

وللجودة ثلاث جوانب مترابطة فيما بينها بحيث إذا تم تطبيقها على مستوى المؤسسة فإن المنتجات التي تقدمها هذه الأخيرة تكون ذات جودة معتمدة وهي:

- **جودة التصميم**: يجب على كل مؤسسة القيام بتصميم المنتوج وفق مواصفات ملموسة وغير ملموسة تتناسب مع حاجات الزبائن ورغباتهم، ويقصد بالتصميم جميع القرارات التي تتعلق بتحديد خصائص السلعة، وترتبط عملية تصميم المنتوج بالقدرات المادية والبشرية والتكنولوجية التي تمتلكها المؤسسة وذلك من خلال التركيز على نتائج دراسة السوق والتي تحدد[13]:
  - الزبائن المستهدفين واحتياجاتهم ورغباتهم ودوافعهم.
  - خصائص ومواصفات المتوج المطلوبة من طرف الزبائن.
  - خصائص المنتجات المنافسة وحجم الطلب عليها.
- **جودة المطابقة**: وهي تعني إمكانية إنتاج سلعة تتوافق مع المواصفات المحددة في التصميم لأن مطابقة المواصفات ضرورية ومهمة لكي يكون المنتوج جيدا، ولكن ذلك لا يكفي نظرا

[11] محمد عبد العال النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[12] خضير كاظم حمود، إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة، عمان، 2000، ص 42.

[13] حمداوي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

لوجود عوامل تؤثر في ذلك مثل القدرات الإنتاجية والمتمثلة في الآلات والمعدات ومهارات العاملين، فالتصميم الجيد وحده لا يكفي لتحقيق مستوى مناسب من الجودة فقد يكون التصميم جيدا لكن إنتاج السلعة يكون رديئا نتيجة الآلات والمعدات أو تلف المواد بعد استلامها، أو ارتكاب عمال الإنتاج لبعض الأخطاء في التنفيذ ومن هنا تبرز أهمية المطابقة لإنتاج السلعة مع التصميم[14].

- **جودة الأداء:** تعني جودة الأداء قدرة المنتوج على تحقيق الغرض الذي صنع من أجله في ظل ظروف عمل معينة وخلال مدة زمنية محددة وتوجيه الزبون نحو كيفية استخدامه وبالشكل المناسب بحيث يلبي بشكل مستمر حاجات الزبون ولمدة مناسبة.

I.1.1. الأهمية الإستراتيجية لتطبيق إدارة الجودة في المؤسسة الصناعية:

للجودة أهمية إستراتيجية كبيرة سواء على مستوى المؤسسة أو قطاع النشاط أو الدولة ككل، وأخذت هذه الأهمية في التزايد منذ خمسينيات القرن الماضي، ففي سنة 1950 صرحت اليابان بأن الجودة هي الهدف الأساسي في بناء الاقتصاد والرفع من الإنتاجية والتميز في الأسواق الداخلية والخارجية، وبالتالي الوصول إلى المركز التنافسي الذي تطمح إليه المؤسسات في الأسواق العالمية، وتكمن أهمية تطبيق الجودة على مستوى المؤسسات الصناعية من خلال تأثيرها في العناصر التالية[15]:

1. سمعة المؤسسة: تستمد المؤسسة سمعتها وشهرتها من مستوى الجودة التي تنتج بها منتجاتها، وبالتالي فتطبيق مستوى عال من الجودة في عملية الإنتاج يضفي على المؤسسة الصناعية السمعة الحسنة والانتشار الواسع لمنتجاتها.

2. المسؤولية القانونية عن المنتوج: إن المؤسسات التي تقوم بتصميم منتجات معينة وإنتاجها تكون مسؤولة قانونا عن كل ضرر يلحق بالزبائن نتيجة استخدامهم للمنتوج، وبالتالي فإن تطبيق المؤسسة المنتجة لمبادئ ومتطلبات إدارة الجودة يجعلها تنتج وتوزع منتجات خالية من العيوب والأخطاء مما يجعلها تتجنب المساءلة القانونية المترتبة عن ذلك.

[14] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

[15] نفس المرجع، ص 41-42.

3. تطبيق المعايير الدولية: من أجل أن تكون المؤسسة الصناعية في وضع تنافسي على المستوى الدولي وضمان بقائها في السوق المحلية أو الدولية لا بد أن تتماشى منتجاتها وتتوافق مع المعايير والمتطلبات العالمية، فعلى سبيل المثال عند الحصول على شهادة ISO يتطلب ذلك من المؤسسة الالتزام بالمواصفات المحددة والمتفق عليها دوليا في مجال الجودة كما أن حصول المؤسسة على هذه الشهادة لا يعني توقفها عن تطوير مستواها، بل يجب عليها أن تعمل على التحسين والتطوير المستمر لجودة منتجاتها.

4. التأثير الإيجابي على التكاليف والحصة السوقية: إن تحقيق المؤسسة لمستوى عالي من الجودة والتحسين المستمر لمنتجاتها يجعلها تجذب أكبر عدد من الزبائن مما يؤدي إلى زيادة حصتها السوقية، مما ينعكس بالإيجاب على تخفيض التكاليف وزيادة ربحية المؤسسة[16].

I.1.2. أبعاد الجودة:

تمتلك السلعة عدة أبعاد ترتبط ارتباطا وطيدا بالجودة بحيث يمكن من خلالها تحديد مدى قدرتها على إشباع حاجات الزبائن وتحقيق رغباتهم، وقد لخص Garven هذه الأبعاد في ما يلي[17]:

1. الأداء: وهو قدرة المنتوج على أداء ما هو متوقع منه ولمدة زمنية مناسبة.

2. الخصائص الثانوية: وهي تلك الخدمات الإضافية التي تدعم الوظيفة الأساسية للمنتوج، وتعتبر الخصائص الثانوية معيارا مهما لشراء المنتوج من طرف الزبون خاصة عندما تكون كل المنتجات في السوق لا تختلف من حيث الخصائص والوظائف الأساسية[18].

3. مدة الصلاحية: وهي المدة المحتملة لمدة حياة المنتوج، ومن بين المؤشرات التي تستخدم لقياس هذا البعد هو الوقت الذي ينقضي حين حدوث العطب الأول، ومعدل حدوث الأعطاب خلال فترة زمنية محددة[19].

---

[16] عطا الله علي الزبون، خالد بني حمدان، إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات، دار اليازوري، عمان، 2015، ص 67.

[17] توفيق محمد عبد المحسن، تخطيط ومراقبة جودة المنتجات: مدخل إدارة الجودة الشاملة، دار النهضة، القاهرة، 1996، ص 30.

[18] سيد أحمد حاج عيسى، أثر تدريب الأفراد على تحسين الجودة الشاملة الصحية في المستشفيات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 8.

[19] زواق عبد العزيز، متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال–، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2006، ص 19.

4. المطابقة مع المواصفات: وهي درجة مطابقة تصميم المنتوج وأدائه مع المواصفات والمعايير المعلنة للزبون حيث تقاس المطابقة على مستوى المصنع بنسبة الوحدات المعيبة التي لا تحقق الأداء المطلوب، أما في مجال الاستخدام فتقاس المطابقة بمعدل الإصلاحات خلال فترة الضمان.

I.1.3. الآثار السلبية لعدم تطبيق إدارة الجودة في المؤسسة:

إن عدم تطبيق إدارة الجودة في المؤسسة يساهم بشكل كبير في ضعف قدراتها التنافسية، حيث تتمثل الآثار السلبية للجودة الرديئة على المؤسسة فيما يلي:

1. فقدان القدرة على الاستمرار: تؤدي الجودة الرديئة للمنتجات أو الخدمات إلى خسارة المؤسسة وفقدانها القدرة على الاستمرار في النشاط نتيجة تأثر سمعتها لدى الزبائن مما يؤثر بشكل مباشر في تناقص حصتها السوقية مع إمكانية التوقف عن النشاط وخروجها من السوق.

2. التأثير على الإنتاجية: ترتبط الجودة ارتباطا وطيدا بالإنتاجية، حيث كلما كانت المؤسسة تسعى إلى المحافظة على تطوير جودة منتجاتها واستمراريتها فإن ذلك يؤدي حتما إلى زيادة الإنتاجية، ومن ناحية أخرى فإن الجودة الرديئة تؤثر بشكل سلبي على الإنتاجية من خلال عدم الكفاءة في استخدام موارد الإنتاج.

3. التأثير السلبي على التكاليف: تؤدي الجودة الرديئة إلى زيادة التكاليف التي تتحملها المؤسسة،خاصة تلك التكاليف المتعلقة بالوحدات المعيبة وتكاليف إعادة الإنتاج وتكاليف الفحص وبالتالي فإن ارتفاع التكاليف يعتبر مؤشرا عن عدم فعالية الإدارة مما يؤثر سلبا على تنافسية المؤسسة[20].ويمكن تصنيف تكاليف الجودة الرديئة إلى نوعين هما[21]:

أ. **تكاليف الإخفاق الداخلي:** وتتمثل في التكاليف الناتجة عن اكتشاف عيوب المنتجات قبل إرسالها إلى الزبون، ومن الأمثلة على هذه التكاليف نذكر:

- تكاليف المنتجات الرديئة التي يجب التخلص منها والتي تشمل تكاليف العمل والمواد والتكاليف الغير المباشرة.
- تكاليف إصلاح المنتجات أو تعديلها للتوافق مع المواصفات المحددة من طرف الزبائن.

[20] بسترفيلد، مرجع سبق ذكره، ص 494.

[21] محمد عبد العال النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 74-75.

- تكاليف وقف العملية الإنتاجية للبحث عن المشكلة وإصلاح الخلل.
- تكاليف تخفيض سعر المنتجات نتيجة رداءتها وعدم توافقها مع المواصفات المطلوبة.

ب. تكاليف الإخفاق الخارجي: وتمثل في التكاليف الناتجة بعد استلام الزبائن لمنتجات بجودة رديئة ومن الأمثلة على ذلك:

- تكاليف استبدال المنتجات الرديئة التي يرجعها الزبائن.
- تكاليف التعويض الناجمة عن مسؤولية المؤسسة عن إلحاق الضرر بالزبائن نتيجة رداءة منتجاتها.
- تكاليف خسارة المبيعات الناجمة عن عدم رضا الزبائن عن جودة المنتوج مما يؤثر سلبا على ربحية المؤسسة وتنافسيتها.

2.I. إدارة الجودة الشاملة:

تعتبر إدارة الجودة الشاملة من بين المفاهيم الفكرية الحديثة والرائدة التي لقيت اهتماما واسعا من قبل الباحثين والأكاديميين المهتمين بتطوير وتحسين الأداء الإنتاجي والخدمي في مختلف المؤسسات، وتشير بعض الدراسات إلى أن التأسيس الفكري لإدارة الجودة الشاملة كان على يد إدواردز ديمنج "Edwards Deming[22]" في أمريكا لكن ذلك لم يلق اهتماما هناك، وبعدها انتقل إلى العمل كخبير في إحدى الشركات اليابانية حيث اهتم اليابانيون اهتماما كبيرا بطريقة ديمنج لإدارة الجودة الشاملة والتحسين المستمر لعمليات الإنتاج وحولوا تلك الأفكار والمفاهيم إلى تطبيق عملي وحققوا من خلالها ما يسمى بمعجزة الجودة اليابانية التي تشكلت معالمها منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي[23]. وأصبح مفهوم إدارة الجودة الشاملة في الوقت الحالي أسلوبا مهما في الإدارة نظرا لأهميته في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية التي ترتكز على تحسين الجودة بشكل مستمر.

[22] هو مهندس تصنيع أمريكي، ولد عام 1900م وحصل على الدكتوراه في الرياضيات والفيزياء، حيث أدرك ديمنج أن الموظفين هم وحدهم الذين يتحكمون بالفعل في عملية الإنتاج فقام بطرح نظريته المسماة بدائرة ديمنج التي بناها على أربعة محاور (خطط – نفذ – افحص – باشر).

[23] Micheal Périgord , Réussir la qualité total, les éditions d'organisations, Paris, 1997, P 12.

وقد أشار كروسبي (Crosby) إلى أن إدارة الجودة الشاملة هي "الأسلوب الأمثل الذي يساعد على منع وتجنب حدوث المشكلات التي تؤثر بشكل سلبي على جودة المنتوج وذلك من خلال تشجيع السلوكيات الجيدة والاستخدام الأمثل لأساليب التحكم التي تجعل عدم حدوث هذه المشاكل أمرا ممكنا"[24]. أما (Josef Jablonski) فقد عرفها بأنها "شكل من أشكال التعاون لأداء الأعمال يعتمد على المواهب والقدرات لكل من الإدارة والعاملين من أجل تحسين الإنتاجية والجودة بشكل مستمر عن طريق اعتماد فريق العمل بكفاءة إنتاجية عالية"[25].

ويعرف (بايول هاكمان) إدارة الجودة الشاملة بأنها " منهج إداري متكامل يتكون من العديد من المتطلبات التي يجب تطبيقها بشكل كلي في ظروف داخلية مواتية"، حيث يرى بأن فلسفة إدارة الجودة الشاملة تنطوي على مفهومين هما الشمولية والتكاملية، فالشمولية تعني التوسع في مستوى نوعية المنتجات التي يتوقعها الزبائن ليتم تجاوز تلك التوقعات، أما التكاملية فتعني أن المؤسسة عبارة عن نظام متكامل يتكون من أنظمة فرعية يعتمد بعضها على البعض الآخر[26].

أما فيجنباوم (Feigenbaum) فعرف إدارة الجودة الشاملة بذلك النظام الفعال الذي يحقق التكامل بين جهود المجموعات المتنوعة داخل المؤسسة والتي تتولى تطوير الجودة وصيانتها وتحسينها لتقديم منتجات بأعلى المستويات والتي تحقق الرضا الكامل للزبون[27]. ويأتي تعريف العالم جون أوكلاند(John Oakland) لإدارة الجودة الشاملة بأنها "الوسيلة التي تدار بها المؤسسة لتطوير فاعليتها ومرونتها ووضعها التنافسي على نطاق العمل ككل"[28].

إذن من خلال العرض السابق نلاحظ أن جل التعاريف تتفق بأن إدارة الجودة الشاملة هي نظام متكامل حيث تعتبر مهمة أساسية لكل الأفراد العاملين في المؤسسة، إذ أنها تعني المساهمة الفعالة للنظام الإداري والتنظيمي بكافة عناصره لتحقيق الكفاءة للموارد المتاحة من مواد أولية ومعدات وموارد بشرية ومالية من أجل تحقيق الهدف الأسمى للمؤسسة والذي يرتكز على تحقيق الإشباع

[24] Robert Fey, Jean Marie Gogue, La maîtrise de la qualité, Les éditions d'organisation, Paris, 1998, P 31.
[25] Chegeru Mizuno, la maîtrise pleine et entière de la qualité, Economica, Paris, 1990, P 08.
[26] لعلى بوكميش، إدارة الجودة الشاملة: إيزو 9000، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 65.
[27] نفس المرجع، ص 64.
[28] خضير كاظم حمود، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الأمثل للزبون من خلال تقديم منتجات بالمواصفات القياسية ذات الجودة العالية والسعر الذي يتلائم مع قدرته الشرائية وتوفير الضمانات اللازمة للحصول على السلعة في المكان والزمان المناسبين.

وقد أشار ديمنج إلى ضرورة إعطاء إدارة الجودة الشاملة الأهمية الكبيرة من خلال التركيز على تقليص التكاليف وذلك بتكثيف الجهود نحو تقليل الأخطاء والأعطاب وإعادة التصنيع التي ترافق العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للمواد الأولية والوقت مما يؤثر بشكل إيجابي في تحسين الجودة وتطوير الإنتاجية وزيادة الحصة السوقية مما يؤدي بدوره إلى زيادة أرباح المؤسسة ودعم قدراتها التنافسية[29].

I.1.2. دواعي الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية:

في ظل المنافسة العالمية الحادة التي يشهدها القطاع الصناعي أصبحت إدارة الجودة الشاملة من العناصر الهامة والضرورية، وأصبح من الضروري التركيز على جميع الجوانب من أجل الصمود ومواجهة تهديدات هذه المنافسة، سواء تعلق الأمر بجودة أو سعر المنتوج أو تقليص التكاليف أو حسن إدارة الوقت أو توفير الأمان في المنتوج وفي بيئة العمل أو زيادة الإنتاجية أو تحسين مستوى أداء العمليات، وبالتالي لا يمكن تحقيق هذه العناصر إلا من خلال تبني وتطبيق إدارة الجودة الشاملة على مستوى المؤسسة[30]. ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة نذكر[31]:

1. زيادة المنافسة بين المؤسسات الصناعية مما ترتب عنها ضرورة تطوير منتوجات بأقل التكاليف.
2. تطور أساليب النقل والمواصلات والتي أدت إلى زيادة التنافس على الصعيد العالمي.
3. ظهور العولمة الاقتصادية والتي أدت إلى تحول المنافسة من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي ودخول الشركات العالمية في شراكات تجارية سهلت من غزو الأسواق الخارجية خصوصا بعد إزالة القيود الجمركية وتوسع عمليات التجارة الخارجية والتي أصبحت من السياسات الدولية.

[29] نفس المرجع، ص 77.
[30] لعلى بوكميش، مرجع سبق ذكره، ص 95.
[31] عطا الله علي الزبون، خالد بني حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 53-55.

4. تحول بعض الدول النامية إلى دول ناشئة صناعيا مثل دول جنوب غرب آسيا والتي سميت بالنمور الآسيوية، فقد غزت منتوجات تلك الدول الأسواق العالمية مما أثر على تسويق منتجات الدول الصناعية، الأمر الذي جعلها تركز على النوعية والتعامل مع الزبائن من خلال تطوير أساليب الجودة الشاملة.

5. الاتجاه نحو الخوصصة نتيجة عجز القطاع العام في الكثير من الدول بسبب الفساد الإداري وضعف الرقابة والتركيز على الجانب الخدمي مقابل التركيز على النوعية والمنافسة واستقطاب الكفاءات القادرة على تطوير العمل.

I.2.2. أهمية إدارة الجودة الشاملة في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية:

تعتبر إدارة الجودة الشاملة أسلوبا وقائيا لتفادي حدوث الأخطاء وتصحيحها كما تساهم في حل المشكلات وإدارة الأزمات بأسلوب علمي يراعي القدرات والإمكانيات المتاحة لكل مؤسسة، والاستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات من خلال تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة التي تعتبر بمثابة الجدار الواقي للاختلالات المسببة لفقدان ولاء الزبائن بعد أن تصبح منتجاتها عرضة للضغط التنافسي الشديد الموجود في السوق. إن المؤسسة التي تتبنى هذه الفلسفة عليها تطوير إمكانياتها التنافسية وتعزيز موقعها التنافسي بالحفاظ على نقاط القوة التي تمتلكها والتخلص من نقاط ضعفها عن طريق تعديل طرق العمل وتدريب المستخدمين والإصغاء لانشغالات الزبائن الذين يمثلون مصدر المعلومات التي تحدد من خلالها المؤسسة الخصائص المناسبة لمنتوجاتها[32]. ويمكن توضيح أهمية إدارة الجودة الشاملة على مستوى المؤسسات الصناعية في تحقيق العديد من عوامل النجاح والمتمثلة فيما يلي[33]:

1. تفادي شكاوى الزبائن وتقليصها: إن تبني المؤسسة لأسلوب إدارة الجودة الشاملة يجعل منتجاتها محل ثقة الزبائن، وبالتالي تقليص شكاوي المستهلكين بشان المنتجات المقدمة مما ينعكس ذلك على تخفيض التكاليف الكلية، وفي هذا الإطار كشفت بعض الدراسات على مستوى

[32] مزغيش عبد الحليم، تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2012، ص 64.
[33] خضير كاظم حمود، مرجع سبق ذكره، ص 78-81.

الشركات الأوروبية في بداية الثمانينيات أن تكاليف شكاوى المستهلكين بلغت نسبة 14 % من إجمالي المبيعات، وبعد استخدامها لأسلوب إدارة الجودة الشاملة استطاعت تخفيض هذه النسبة إلى 0.9% في أواخر الثمانينيات.

2. تقليص تكاليف النوعية: يؤدي تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية إلى تقليص التكاليف التي تتحملها المؤسسة،خاصة تلك التكاليف المتعلقة بالوحدات المعيبة وتكاليف إعادة الإنتاج وتكاليف الفحص، حيث حققت شركة كاتر بلر (Cater Pillar) الأمريكية بتقليص التكاليف من 800 مليون دولار إلى 400 مليون دولار خلال سبع سنوات من خلال التركيز على:

- تحديد المسؤولية لكل نشاط إنتاجي.
- إقرار المقاييس النوعية ونقاط المراقبة المراد إنجازها.
- استخدام الخرائط الإحصائية واعتماد أسلوب النظام الوقائي في السيطرة على العمليات الإنتاجية.

3. زيادة الكفاءة: تعمل إدارة الجودة الشاملة على زيادة كفاءة المؤسسة وتحقيق أهدافها، وقد كشفت بعض الدراسات عن استخدام هذا الأسلوب من طرف شركة (Cirobank) منذ عام 1988 وقد تم من خلال ذلك تحسين وتطوير 28 مشروع خلال السنة الأولى من التطبيق وقد تم خلال سنة 1990 تسجيل 1500 مشروع، استكمل منها أكثر من 300 مشروع خلال نفس السنة وتقليص التكاليف بمقدار 4 مليون دولار، وقد أشارت تقارير هذه الشركة من خلال استخدامها لأسلوب إدارة الجودة الشاملة لمدة ثلاث سنوات ونصف إلى تحقيق ما يلي:

- تقليص المخزونات بنسبة 40 %.
- تقليص الأخطاء بالعمليات التشغيلية بنسبة 80 %.
- تقليص المشاكل المتعلقة بالمستهلكين من 94 % إلى 57 %.
- تقليص مشاكل العمال والموظفين بنسبة 12 %.

4. زيادة الإنتاجية والأرباح والحصة السوقية: يعد مستوى الجودة من أهم المؤثرات على المزيج التسويقي للسلعة الذي يؤثر بدوره على حجم المبيعات ومستوى الأرباح وزيادة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسة ، لأن الجودة هي أحد أبرز الجوانب الأساسية للمنتجات المعروضة في السوق[34]، وتشير التقارير التي نشرتها شركة (Hewlett Packard) أن استخدام إدارة الجودة الشاملة مكن الشركة من تحقيق زيادة في الأرباح بنسبة 244 %، كما أن الإنتاجية ارتفعت بمقدار 120% والحصة السوقية للشركة زادت بمقدار 193% كما حققت في نفس الوقت انخفاضا في المخزونات السلعية بنسبة 36% وتخفيض تكاليف التصنيع بنسبة 42% وتخفيض الوحدات المعيبة بنسبة 79%. كما حققت شركة (IBM) في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المنافع ذات الأثر الفعال في تحقيق أهدافها من خلال استخدام أسلوب إدارة الجودة الشاملة، ويمكننا إيجاز هذه المنافع في ما يلي:

- تحسين وتطوير الإنتاجية بنسبة 30% منذ 1986.
- تخفيض الوقت الكلي في العمليات التصنيعية بنسبة 60%.
- تخفيض التكاليف المتعلقة بشكاوي المستهلكين بنسبة 75%.
- تخصيص حوالي 3.6 مليون دولار أمريكي تم إنفاقها على 40% من العاملين في الشركة خلال سنة 1989 من أجل تحفيزهم على التقيد بمبادئ الجودة في العملية الإنتاجية.
- تشكيل ما يقارب 350 مجموعة عمل في مجال المواصفات القياسية للنوعية.

من خلال ماسبق فإن أهمية إدارة الجودة الشاملة تتأتى في كونها منهج متكامل وشامل للتغيير أبعد من كونه نظام يتبع أساليب مدونة في شكل إجراءات وقرارات، ويمكننا توضيح أهمية إدارة الجودة الشاملة من خلال الشكل التالي:

[34] مزغيش عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 65.

الشكل 1.2. أهمية إدارة الجودة الشاملة

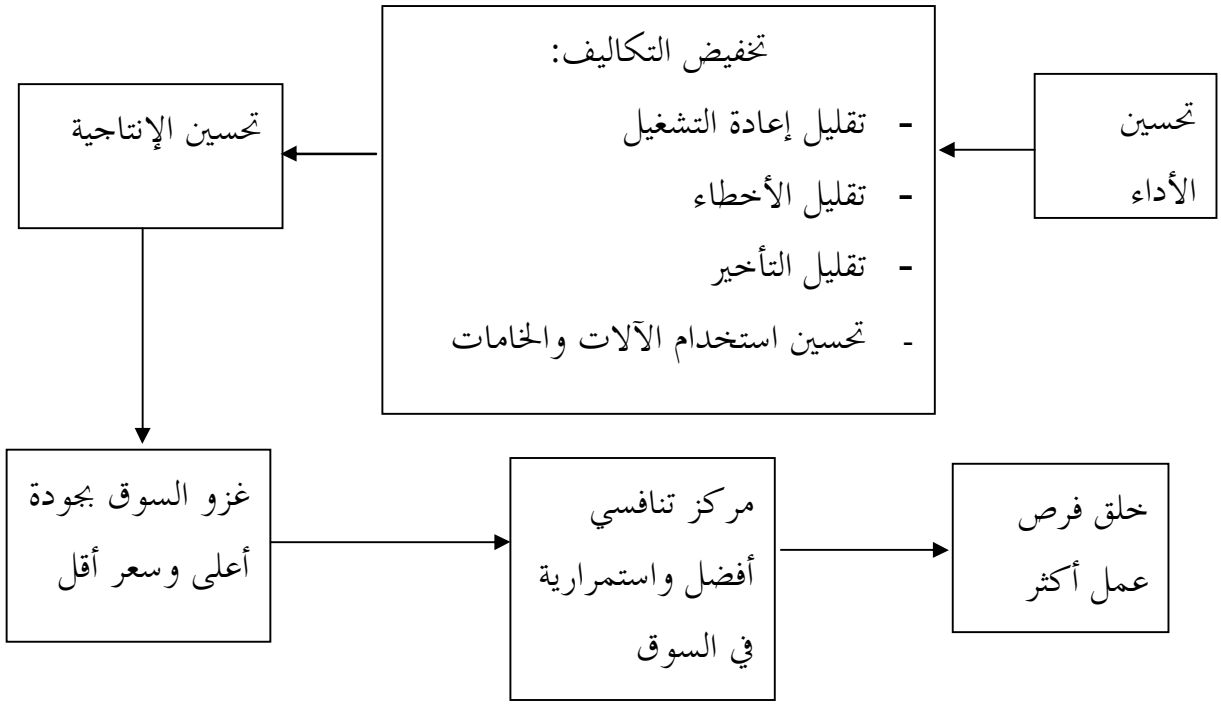

المصدر: علي السلمي، السياسات الإدارية في عصر المعلومات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 299.

I.3.2. مرتكزات إدارة الجودة الشاملة:

تعتبر المرتكزات الأساسية لإدارة الجودة الشاملة ذات أهمية كبيرة في إطار التطبيق العملي لها في مختلف المؤسسات، وتشير هذه العناصر إلى الحقائق الأساسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند الشروع باستخدام هذا الأسلوب، وقد تباينت أراء ووجهات نظر الباحثين والأكاديميين في تحديد أولويات وأهمية هذه المرتكزات من باحث لآخر، لكنها وبالرغم من هذا الاختلاف في وجهات النظر لازالت تشكل المنعطف الحاسم في إمكانية التطبيق، ويمكننا التطرق إلى مرتكزات إدارة الجودة الشاملة من خلال النقاط التالية:

1. التركيز على الزبون: يعتبر الزبون أهم المرتكزات التي تستند إليها إدارة الجودة الشاملة، لذا ينبغي على المؤسسة أن تركز على الأنشطة التي من شأنها أن تحقق للزبون الجودة العالية من أجل تحقيق رغباته وتحفيزه على اقتناء منتوجاتها، والعمل على تعزيز الثقة بينهما حتى تتمكن من كسب ولائه ورضاه وثقته وهو الهدف الأسمى الذي ينبغي التركيز عليه في كافة الأنشطة التشغيلية من أجل دعم المؤسسة لقدراتها التنافسية[35].

2. التميز: نتيجة للتطور التكنولوجي واشتداد حدة المنافسة في الأسواق العالمية يجعل المؤسسات تبحث عن التميز في منتوجاتها من خلال إدخال بعض التحسينات في المنتوج أو التميز السعري أو خدمات ما بعد البيع، وهذا يعني اعتماد المؤسسات بشكل أساسي على البيانات والمعلومات المرتدة عن الزبائن وأخذها بعين الاعتبار في خططها واستراتيجياتها التنظيمية من أجل الوصول إلى التميز، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال عملية إدارة الجودة الشاملة[36].

3. التركيز على إدارة الموارد البشرية: تعتبر إدارة الموارد البشرية على مستوى المؤسسة ذات أهمية كبيرة في تفعيل وتطبيق إدارة الجودة الشاملة، لأن توفر المهارات والكفاءات البشرية وتدريبها وتحفيزها من أهم الركائز التي بفضلها تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها، لذا يتطلب تكريس الاهتمام والعناية اللازمة بالأفراد بدءا من عملية الانتقاء والتعيين والتقييم وبرامج التدريب والتطوير وأساليب التحفيز من أجل تحقيق التحسين المستمر في الأداء،لأن تعليم وتدريب الأفراد بمختلف مستوياتهم يعد ركنا أساسيا من أركان إدارة المعرفة التي تعتمد في جوهرها على إدارة الموارد البشرية وتنميتها. إن الموارد البشرية والكفاءات هي المسؤولة عن اتخاذ وتطبيق القرارات الإستراتيجية والتنفيذية للجودة الشاملة، كما أنها تتيح للمؤسسة الصناعية فرص امتلاك القدرة التنافسية، وبالتالي فإن فقدان الكفاءات أو ضعف أداء الموارد البشرية بسبب عدم فعالية طرق التسيير يعتبر من الأسباب الرئيسية في فشل تطبيق إستراتيجية إدارة الجودة الشاملة[37].

---

[35] خضير كاظم حمود، مرجع سبق ذكره، ص 78-81

[36] عطا الله علي الزبون، خالد بني حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[37] أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الفندقية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 26.

4. التحسين والتطوير الدائم: يعتبر التحسين المستمر فلسفة إدارية تهدف إلى العمل على تطوير العمليات والأنشطة المتعلقة بالآلات والمواد والأفراد وطرق الإنتاج بشكل مستمر، لأن فلسفة التطوير الدائم هي أحد ركائز إدارة الجودة الشاملة بهدف الوصول إلى الإتقان التام في العمل عن طريق استمرارية التحسين في العمليات الإنتاجية[38]. ويجب أن يكون التحسين والتطوير الدائم محور الاهتمام الأساسي للمؤسسة كنتيجة للتركيز على الجودة، وأن يتم الأداء بشكل أفضل في كافة العمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة وليس فقط في مراحل تصنيع المنتوج بل لابد من تحسس ما يحتاجه المستهلك من خدمات أو ما هو معروض في السوق من منتوجات من قبل المؤسسات المنافسة.

5. التركيز على الجودة: إن الهدف من التركيز على الجودة هو إنتاج سلع وخدمات قادرة على تحقيق احتياجات ورغبات الزبائن من خلال وضع استراتيجيات مناسبة، وهذا يتطلب معرفة الخصائص الممكن قياسها للسلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة والطريقة التي يدرك بها الزبائن القيمة الحقيقية لتلك السلع والخدمات، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال معرفة الرغبات التي يطمح إليها الزبون مما يجعل المؤسسة العمل من خلال إدارة الجودة الشاملة على إدخال التحسينات والإضافات التي من شأنها جذب الزبائن الجدد والمحافظة على الزبائن الحاليين[39].

6. المناخ التنظيمي: إن توفير المناخ التنظيمي الملائم على مستوى المؤسسة الصناعية يعتبر عنصرا في غاية الأهمية لنجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ويعني المناخ التنظيمي قيام الإدارة العليا بإعداد وتهيئة العاملين في المؤسسة على مختلف مستوياتهم لقبول وتبني مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، لأن ذلك يساهم في تحسين أدائهم ويقلل من مقاومتهم ورفضهم للتغيير ويوفر الموارد والتسهيلات المطلوبة لنجاح تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة، ويزرع ثقافة الجودة بين العاملين في مختلف مستوياتهم بما ينسجم مع ثقافة المؤسسة ككل في إطار الجودة وتكامل الأبعاد التي تنطوي عليها[40].

[38] نفس المرجع، ص 23.

[39] نفس المرجع، ص 56.

[40] خضير كاظم حمود، مرجع سبق ذكره، ص 103.

7. الوقاية من الأخطاء: تنطلق فلسفة إدارة الجودة الشاملة من مبدأ أن الجودة ترتكز بالأساس على عملية الوقاية من الأخطاء وليس عملية التفتيش، ففي نظريات الإدارة التقليدية فإن مراقبة جودة المنتوجات تتم بعد عملية التصنيع، مما يؤدي إلى استنزاف الطاقات البشرية والموارد المالية في عملية الكشف عن العيوب والأخطاء في العملية الإنتاجية، أما في حالة تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة فإن ذلك يؤدي إلى تقليص التكاليف وزيادة الربحية من خلال إدخال عنصر الوقاية في العملية الإنتاجية عن طريق مراقبة الانحرافات ومحاولة تصحيحها[41]. ويتطلب تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة تحديد المعايير والمقاييس التي تمكن العاملين في مختلف الأنشطة التشغيلية من تحقيق الأداء المنسجم مع المواصفات والمعايير المحددة، لذا فإن تحديد هذه المعايير يتيح إمكانية الرقابة الوقائية للانحرافات والأخطاء التي يمكن أن تحدث أثناء العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن هذا الاتجاه في التعامل من شأنه أن يعزز إمكانية وفاعلية النجاح المستهدف لنظام إدارة الجودة الشاملة[42].

8. نظم المعلومات والتغذية العكسية: يعتبر نظام المعلومات والتغذية العكسية من الركائز الأساسية التي تقتضيها متطلبات إدارة الجودة الشاملة حيث يعتبر ذلك من أهم العوامل في تحقيق أهداف المؤسسة، كما أن اتخاذ القرارات الصائبة يرتبط بشكل وثيق مع توفر البيانات والمعلومات الصحيحة، كما أن استمرارية التحسين والتطور يرتبط بشكل أساسي بالتدفق المعلوماتي وأنظمة الاسترجاع الفاعلة.

9. التعاون الجماعي والمشاركة والتحفيز: يركز نظام إدارة الجودة الشاملة على أهمية التعاون بين مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة، ومن الملاحظ أن من بين الأسباب الرئيسية لنجاح اليابان في تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة يعود إلى مبدأ التعاون الجماعي من خلال استخدام اليابانيين لأسلوب حلقات الجودة لإشاكاوا (Ishikawa)[43]، كما استطاع اليابانيون تحقيق التفوق من خلال اعتمادهم أسلوب المشاركة والتحفيز وذلك عن طريق تشجيع الابتكار والإبداع وخلق البرامج التحفيزية وذلك بتفعيل نظام المكافآت والحوافز الذي أساسه تقييم الأداء.

---

[41] يحي برويقات عبد الكريم، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الصناعية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية ENIE، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2003، ص 56.

[42] خضير كاظم حمود، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

[43] أحمد بن عيشاوي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

10. اتخاذ القرار المبني على الحقائق والأسس العلمية: تعتبر عملية اتخاذ القرار المبنية على الحقائق من العناصر الأساسية في الفلسفة الحديثة لإدارة الجودة الشاملة، فعدم دراسة عناصر السوق وتحليلها وعدم توفر المعلومات الكافية عن احتياجات ورغبات الزبائن سيؤدي حتما إلى وضع وتطوير تصميم غير صحيح للمنتوج مما يجعله لا يلبي حاجات المستهلك ولا يتماشى مع رغباته وتوقعاته[44]، لذا يجب على متخذي القرار على مستوى اتخاذ القرارات المبنية على الأسس العلمية وعلى البيانات والمعلومات الدقيقة عن متغيرات البيئة التنافسية من منافسين ومستهلكين وموردين قبل البدء في العملية الإنتاجية.

II. إدارة الإبداع والابتكار كآلية لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية:

في ظل البيئة التنافسية المعقدة والمتغيرة المحيطة بالمؤسسات الصناعية يتحتم عليها مواجهة هذه التحديات بسرعة وفي ذات الوقت بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يتطلب قدرات إبداعية وابتكارية عالية لدى هذه المؤسسات حتى تتمكن من تطوير أفكار وإيجاد حلول تمكنها من الاستمرار والنمو. ولقد تزايد الاهتمام بموضوع الإبداع كنتيجة للتحديات المتنامية التي أصبحت تفرضها العولمة الاقتصادية والتغيرات التكنولوجية المتسارعة والمنافسة الشديدة وثورة المعلومات والاتفاقيات الدولية بشأن التجارة الحرة وغيرها. ويعتبر الإبداع والابتكار أحد أهم الأساليب الداعمة لتنافسية المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصناعية بصفة خاصة، وذلك من خلال أهمية النفقات التي تخصصها هذه المؤسسات لدعم أنشطة الإبداع والابتكار والبحث والتطوير بهدف تطوير منتجات جديدة أو تحسين المنتجات القائمة من أجل تلبية رغبات واحتياجات الزبائن ودعم قدراتها التنافسية[45].

II.1. الإبداع:

إن من بين المشاكل التي نتلقاها عند تحليلنا للإبداع هو غياب اتفاق جامع حول معنى هذا المصطلح، حيث اختلفت الآراء وتباينت وجهات النظر حول مفهوم مصطلح الإبداع، وذلك

[44] سيد أحمد حاج عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[45] بن نذير نصر الدين، دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 129.

باختلاف وجهات النظر بين الباحثين والأكاديميين الذين تطرقوا لموضوع الإبداع نظرا لاختلاف مدارسهم الفكرية من جهة، ومن جهة أخرى لوجود نوع من التداخل والتشابه بينه وبين مصطلحات أخرى لها نفس المعنى تقريبا كالابتكار والمعرفة والبحث والتطوير.

إن المقصود بالإبداع وفق التعاريف المتداولة هو إنشاء شيء جديد[46]، لكن هذا التعريف هو شامل مما يفقده القدرة على تحديد ما هو مطلوب للفهم والتطبيق، فالجديد قد يكون فكرة جديدة أو مفهوما جديدا. ورغم أهمية الفكرة والمفهوم إلا أنهما في مجال بيئة الأعمال واستخداماتها لا يكونا كافيين، إذ لا بد من التطبيق في منتوج أو عملية جديدة. لهذا فإن الإبداع هو التوصل إلى ما هو جديد بصيغة التطور المنظم التطبيق العملي لفكرة جديدة[47].

ويرى (Gawan) أن الإبداع هو "مزيج من القدرات والخصائص الشخصية التي إذا ما وجدت بيئة مناسبة يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي إلى نتائج مفيدة للفرد أو المجتمع أو المؤسسة"[48]. أما (أسامة خيري) فقد عرف الإبداع بأنه "عملية فكرية منفردة تجمع بين المعرفة المتألقة والعمل الخلاق وتمس شتى مجالات الحياة وتتعامل مع الواقع وتسعى إلى الأفضل، كما أن الإبداع في نفس الوقت ناتج عن تفاعل متغيرات ذاتية أو موضوعية أو بيئية أو سلوكية يقودها أشخاص متميزون"[49]. أما (Ambil) فيعرف الإبداع بأنه "عملية عقلية خلاقة تؤدي إلى إنتاج أفكار جديدة مفيدة وغير مألوفة من طرف فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد الذين يعملون معا"[50]. ويعرف *(Josef Schumpeter) الإبداع بأنه "نتيجة ناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج وكذا التغيير في جميع مكونات المنتوج أو في كيفية تصميمه"[51]، حيث حدد (Schumpeter) خمس إشكال للإبداع وهي[52]:

---

[46] Pascal Corbel, Technologie, Innovation, Stratégie: De l'innovation Technologique à l'innovation Stratégique, Gualino lextenso éditions, Paris, 2009, P17.

[47] نجم عبود نجم، إدارة الابتكار: المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص 19.

[48] فاطمة مانع، الإبداع والابتكار قواعد للتعلم في المنظمات الصناعية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية في المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، جامعة الشلف، 2010، ص 2.

[49] أسامة خيري، إدارة الإبداع والابتكارات، دار الراية للنشر، الأردن، 2012، ص 39.

[50] رفعت عبد الحليم الفاعوري، إدارة الإبداع التنظيمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 11.

* إقتصادي نمساوي يعتبر المنظر الأول للإبداع حيث اهتم اهتماما بالغا بالدور الجوهري للإبداع في التنمية الاقتصادية.

[51] Jean Lachmann, Le financement des stratégies de l'innovation, Edition Economica, Paris, 1993, P 22.

[52] Ibid, P 22.

- إنتاج منتوج جديد.
- إدماج طرق جديدة في الإنتاج أو التسويق.
- استخدام مصدر جديد للمواد الأولية.
- غزو سوق جديدة.
- تنظيم جديد للصناعة.

أما (Zalmanet) فعرف الإبداع على أنه "فكرة، تطبيق أو منتوج لدى المؤسسة ينظر على أنه جديد من قبل الوحدة أو الهيكل الذي يتبناه"[53]. ويعرف (سيد محمد جاد الرب) الإبداع بأنه "البراعة والتخيل لخلق منهج جديد للأشياء وإيجاد الحلول الفريدة للمشكلات"[54] .

وبناءا على ما تقدم يمكننا أن نعرف الإبداع بأنه عملية نسبية تقع بين مرحلة المحاكاة والتطوير إلى مرحلة الابتكار الأصيل، وهي عملية البراعة والتخيل لخلق منهج جديد للأشياء وإيجاد الحلول للمشكلات عن طريق قيام الفرد أو مجموعة من الأفراد بالبحث والاستقصاء من أجل إنتاج شيء جديد وأصيل ذو قيمة للمجتمع، وقد يتعلق هذا الشيء الجديد بسلعة أو خدمة أو أسلوب عمل جديد مثل أفكار جديدة في القيادة والإشراف والاستراتيجيات واتخاذ القرارات أو طرق جديدة في تصميم العمل أو تصميم الهيكل التنظيمي أو تطبيق أفكار جديدة تؤدي إلى تحسين المنتوجات أو طرق الإنتاج والتسويق داخل المؤسسة. ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص بعض خصائص الإبداع وهي[55]:

- الإبداع هو تطبيق لمعارف علمية وتكنولوجية بطريقة متواصلة ومنسقة.
- يتوقف نجاح الإبداع على تضافر مجموعة من الجهود التقنية والفنية والقدرة على تسويقها ونشرها.
- إن المؤسسات التي تمتلك القدرات العلمية والتكنولوجية هي الأجدر بالإبداع.

[53] Camille Carrier , Denis Jean Garand, Le Concept d'innovation, 5éme conférence internationale de management stratégique, France, Lille, 13-14-15 mai 1996, P 5.

[54] سيد محمد جاد الرب، إدارة الإبداع والتميز التنافسي، دار الوفاء للنشر، مصر، 2012، ص 209.

[55] ياسين حميني، تفعيل عملية الإبداع من خلال تنمية العلاقة بالزبائن – دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للسباكة بالحراش خلال الفترة 1999-2001، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2006، ص 116.

- يعتبر توفر سوق تعرض فيه الإبداعات أمر ضروري ومهم في تحديد نجاح أو فشل هذه الإبداعات.
- لكي نطلق مصطلح إبداع على الجهود المبذولة من قبل المؤسسة حيال المنتوجات والخدمات يجب أن تقدم قيمة مضافة للزبون، وأن يكون بإمكانه التمييز بين خصائص المنتوج أو الخدمة محل الإبداع.

II.1.1. التحولات الاقتصادية العالمية وضرورة التركيز على الإبداع:

نتيجة للتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي تعددت الدوافع والأسباب لضرورة التركيز على الإبداع، لكن مضمونها يكمن في العمل المستمر والجاد لاكتساب مزايا تنافسية تمكن المؤسسات من تحسين موقعها التنافسي في الأسواق أو المحافظة عليه والتأقلم مع التغيرات البيئية الحاصلة[56]، لذا سنقوم بعرض الدوافع التي أدت إلى ضرورة التركيز على الإبداع من خلال النقاط التالية:

- في ظل التحولات الاقتصادية العالمية يعتبر التركيز على الإبداع اليوم أحد الانشغالات الأساسية والدائمة للمؤسسات الصناعية، حيث أصبح الاقتصاد الجديد يتميز باشتداد حدة المنافسة نتيجة فتح الحدود الوطنية للمبادلات التجارية والمالية ورؤوس الأموال الأجنبية وبروز تحولات تكنولوجية سريعة ومذهلة أدت إلى اضطراب الأسواق، مما جعل معظم المؤسسات الصناعية الرائدة تتوجه نحو صناعة المعرفة والتقنيات العالية، الأمر الذي يجعل تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات في الظروف الاقتصادية الحالية يكمن في الإبداع[57].
- إن التوسع الكبير لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحرير المبادلات غيرت بصفة شاملة مواقف وسلوكيات الزبائن، فالوصول إلى المعلومة لم يعد أساس الميزة التنافسية للمؤسسات بقدر ما أصبح استخلاص المعلومة الملائمة في الوقت المناسب هو الأهم، فأمام المنافسة الشرسة وعولمة الأسواق انخفضت الفترة المتوسطة لحياة الفكرة مما أدى إلى تزايد المنافسة وخلق صعوبات جديدة للمؤسسة التي تعمل في ظل هذه الظروف.

[56] بن نذير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[57] آيت زيان كمال، آيت زيان حورية، تسيير المعارف والإبداع في المؤسسة العربية، المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع: إستراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، 15-16 مارس 2005، ص 5.

- الثورة العلمية والتكنولوجية والتي أدت إلى تطبيق نتائج الأبحاث والاكتشافات التي تتعلق بالإنتاج والتصميم وتحسين الجودة، إضافة إلى قصر المدة الفاصلة بين التوصل إلى الاكتشافات والابتكارات وتجسيدها في شكل منتوجات وطرق إنتاج إجراءات تسييرية، هذا ما شجع على تطوير الأبحاث وعقد اتفاقيات مع مراكز البحث والجامعات، بل إنشاء مختبرات خاصة بالمؤسسات نفسها وتطويرها[58].

- الندرة النسبية للطاقة والذي أدى إلى تطوير الكثير من المنتجات في شكل المنتجات التي تشتغل بالطاقة الشمسية، إضافة إلى تقديم الكثير من المنتوجات الكهربائية والميكانيكية التي تساعد في ترشيد وعقلنة استهلاك الطاقة، ويؤكد العديد من الباحثين أن الأزمة الأولى للطاقة سنة 1973 كان لها الدور الفعال في بروز أعداد كبيرة من الاختراعات والاكتشافات والتي ساهمت في تطوير العديد من المنتوجات[59].

- التحولات الكبيرة في مجال المعرفة ودورها الكبير في إنتاج الثروة أدى إلى الانتقال من رأسمالية صناعية تعتمد على الإنتاج الوفير للسلع المادية النمطية إلى رأسمالية معرفية مبنية على المعرفة والديناميكية التنافسية للإبداع الدائم والمستمر.

II.2.1. متطلبات تفعيل عملية الإبداع في المؤسسة الصناعية:

تتميز العملية الإبداعية بالتعقيد مما يعني أن ثمة عوامل عديدة تتداخل في تكوينها وتطورها، وبالتالي من أجل تفعيل عملية الإبداع في المؤسسة لابد من توفير المناخ والظروف المناسبة لزيادة النشاط الإبداعي وذلك من خلال ما يلي:

1. **القيادة وأسلوب الإدارة:** إن تشجيع المشرفين يعد من بين أهم الأسباب المحفزة للإبداع، فالقيادة هي فن التعامل مع الآخرين والقدرة على كسب ثقتهم وتعاونهم وتشجيع الروح الإبداعية لدى المرؤوسين من خلال المشاركة في اتخاذ القرار ووضع آليات لتحفيز وتقدير المجهودات الإبداعية[60]. كما أن الروتين الشديد ومركزية القرار تجعل المرؤوسين أكثر إحساسا

[58] بن نذير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[59] نفس المرجع، ص 141.

[60] عبد الله حسن مسلم، الإبداع والابتكار الإداري في التنظيم والتنسيق، دار المعتز للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 30.

بالضعف وهذا يقتل فيهم الروح الإبداعية الخلاقة، وهناك عدة آليات يمكن للقادة ومرؤوسيهم استخدامها لتحسين وتطوير قدراتهم الإبداعية نذكر منها ما يلي[61]:

- التخلص من القيود المفروضة على المرؤوسين و وتمكينهم من المشاركة في عملية صنع القرارات.
- استخدام الأساليب المساعدة على تطوير القدرات الإبداعية للأفراد، حيث يعتبر أسلوب دلفي والعصف الذهني من أهم الأساليب الشائعة الاستخدام في تنمية الإبداع.
- استخدام أسلوب دعم وتعزيز الإبداع من خلال التحفيزات والمكافآت التي تعطى للمبدعين.
- يجب على القيادة الإدارية أن تكون لديها القابلية للتطوير وتوفير المناخ التنظيمي الملائم الذي يساعد على تحويل الأفكار الإبداعية إلى مخرجات ذات جودة عالية[62].

2. **نظم المعلومات والاتصالات:** يجب إقامة نظام معلومات مرن وديناميكي يهتم بمصادر المعلومات التكنولوجية التنافسية والتجارية التي تشجع على الإبداع وتمكن المؤسسة من الحضور الدائم على كل المستويات، خاصة مع مراكز البحث العلمي والمنافسين الآخرين والبيئة التكنولوجية[63]. كما أن نظم الاتصال الفعالة لها الأثر الكبير على وجهات نظر العاملين وأنماط تفكيرهم وروحهم المعنوية داخل المؤسسة، لأن تفعيل العملية الإبداعية تتطلب وجود قنوات اتصال فعالة داخل المؤسسة تساعد على انتقال المعلومات والأفكار بين الأقسام المختلفة، فمعظم المبادرات الإبداعية يكون مصيرها الفشل نتيجة ضعف الاتصال وقلة الوقت، وبالتالي فالاتصال داخل المؤسسة يجب أن يكون وسيلة لتبادل الأفكار والاقتراحات والمشاركة في اتخاذ القرارات مما يشجع على العملية الإبداعية[64].

[61] سمية بروبي، دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 83.

[62] لشهب الصادق، دور الابتكار في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015، ص 13.

[63] عبد الله حسن مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[64] سمية بروبي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

3. **إستراتيجية المؤسسة:** تلعب إستراتيجية المؤسسة دورا هاما في تفعيل الإبداع، فإذا كانت المؤسسة تتخذ من الإبداع مصدرا لميزتها التنافسية وأحد أبعاد أدائها الاستراتيجي في السوق فإنها تعمل جاهدة على استقطاب المبدعين والبحث عنهم من أجل تطوير وبناء إستراتيجية تنافسية على مستوى المؤسسة قائمة على الإبداع مما ينعكس بالإيجاب على قدرتها التنافسية، أما إذا كانت إستراتيجية المؤسسة موجهة نحو الحالة القائمة أي التكنولوجيا والمنتجات والخدمات الحالية فإن ذلك يحد من استمرارية تنافسية المؤسسة على المستوى البعيد[65].
4. **توفير الموارد البشرية اللازمة وتدريبها:** من بين أهم العناصر التي تساعد المؤسسة على تفعيل الإبداع هو توفير الموارد البشرية والكفاءات اللازمة وذلك يتطلب التركيز على:

- التوظيف المباشر أو تكوين الأفراد الذين لديهم الكفاءات والقدرات الإبداعية اللازمة.
- تقديم الحوافز المادية والمعنوية الضرورية لتشجيع الأفراد على الإبداع.
- فسح المجال أمام مساهمة الأفراد في اتخاذ القرارات.

5. **تبني روح الفريق داخل المؤسسة:** كي تكون المؤسسة رائدة في مجال الإبداع لابد لها أن تشجع استخدام روح الفريق بين مختلف الأقسام والوظائف من أجل معالجة مشكلة التخصص والتي تؤثر بشكل سلبي على تكامل الجهود بين الأقسام، إضافة تحرير الفرق من بعض القيود والإجراءات المتبعة من أجل استمرار العمل وضمان تدفق الموارد لأن العملية الإبداعية على مستوى المؤسسات الحديثة أصبحت أكثر تعقيدا وتتطلب تداخل وتكامل النظم والاختصاصات والوظائف، وبالتالي فروح المجموعة داخل المؤسسة تمثل المناخ الأكثر ملاءمة من أجل تعزيز ودعم الإبداع والابتكار والعمل الفكري للمبدعين.
6. **التحفيز:** من أجل ضمان المؤسسة البقاء والنمو في ظل البيئة التنافسية المعقدة فهي بحاجة ماسة إلى توفير المناخ الملائم للإبداع، ولاشك في أن هذا المناخ هو حصيلة لعوامل مادية ومعنوية واسعة تجعل المؤسسة هي الحاضنة الحقيقية لتوليد الأفكار وتبنيها ودعمها من أجل تحويلها إلى منتجات وخدمات وعمليات جديدة، ويعتبر تحفيز الأفراد ومكافئتهم من بين أهم العوامل التي المولدة للإبداع والمساعدة على استقرار المبدعين في المؤسسة واللذين يمتلكون

[65] نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 135.

القدرة على خلق المعرفة الجديدة . وبالتالي فإن نظام التحفيز يمثل الطريقة المثلى والأكثر تأثيرا في إرسال رسالة واضحة لكل العاملين على اهتمام المؤسسة بالإبداع والمبدعين، ومن الضروري أن تكون هذه الحوافز موجهة لتشجيع النجاح وكذلك تشجيع اللذين لم يصلوا إلى نتائج على محاولاتهم، وهذه السمة في الحوافز هي التي تجعل المؤسسة ميدانا فعالا وخلاقا للإبداع والابتكار[66]. وتلخيصا لما سبق يمكننا أن نعرض مختلف العوامل المهمة في تفعيل الإبداع داخل المؤسسة الصناعية من خلال الشكل التالي:

الشكل 2.2. عوامل تفعيل عملية الإبداع في المؤسسة الصناعية

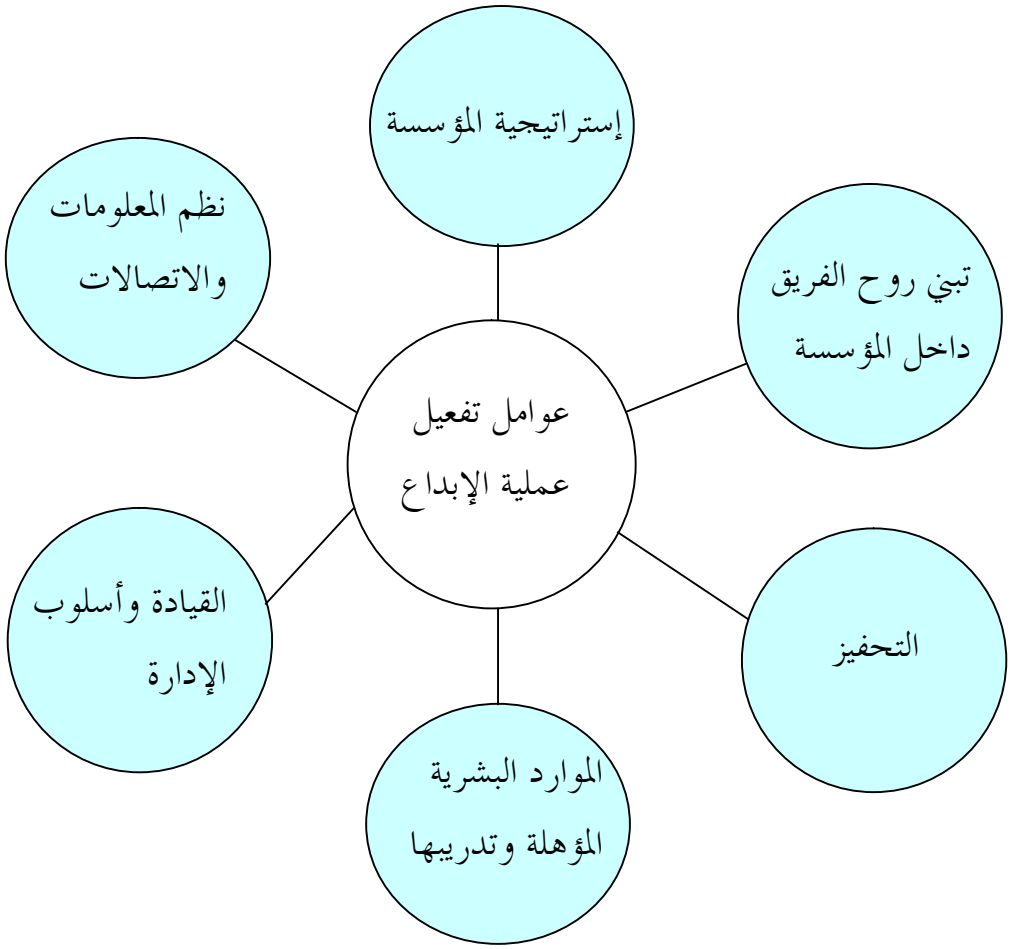

المصدر: من إعداد الطالب

[66] نفس المرجع، ص 198-199.

II.2. الإبداع التكنولوجي:

يعتبر الإبداع التكنولوجي أحد القوى الأساسية المحركة للمنافسة بفعل انعكاساته التنظيمية و والهيكلية على أداء المؤسسة وقدراتها التنافسية، وقدرته على إبداع منتجات وأنشطة صناعية جديدة، حيث أن العديد من المؤسسات العالمية الكبرى يعود سبب تفوقها واستمرارها إلى هذا العامل[67].

والإبداع التكنولوجي هو تجسيد فكرة أو اختراع في الواقع أو بعبارة أخرى هو النهاية التجارية أو الصناعية للاختراع، والذي يصبح إبداعا عندما يظهر في السوق أو يستخدم في القطاع الصناعي، أما التكنولوجيا فهي فن وضع حيز التنفيذ كل العلوم والتقنيات في تصميم المنتجات أو الأساليب الفنية للإنتاج في المؤسسة[68]. وقبل التطرق إلى مفهوم الإبداع التكنولوجي نجد أن هناك تعاريف كثيرة تستخدم مصطلح الإبداع التكنولوجي للتعبير عن الاختراع أو العكس، لكن في الواقع هناك اختلاف كبير بينهما، فالاختراع هو إيجاد شيء جديد أما الإبداع التكنولوجي فهو تجسيد الاختراع في أرض الواقع، فقد يبقى الاختراع مجرد فكرة دفينة ولا يستفيد منها أحد، أما إذا تطورت هذه الفكرة ليستفيد منها الآخرون تصبح حينئذ إبداعا تكنولوجيا.

لقد عرف الاقتصادي (Morin) الإبداع التكنولوجي بأنه " وضع حيز التنفيذ أو الاستغلال تكنولوجيا موجودة والتي تتم في ظل شروط جديدة وتترجم بنتيجة صناعية"[69]. أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فعرفت الإبداع التكنولوجي على أنه يغطي المنتجات والأساليب الفنية الجديدة وأيضا التغييرات التكنولوجية المهمة للمنتجات والأساليب الفنية، ويكتمل الإبداع التكنولوجي عندما يتم إدخاله للسوق في شكل منتوج جديد أو استخدامه في شكل أسلوب إنتاج جديد[70]. كما عرفه محمد السعيد أوكيل بأنه " كل جديد على الإطلاق أو كل تحسين طفيف أو

[67] علي فلاح مفلح الزعبي، دور الإبداع التكنولوجي كمدخل للتسويق الريادي في منظمات الخدمات الأردنية(دراسة تحليلية)، الملتقى الدولي الأول – التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات وتنافسية المؤسسة، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر3، 18 نوفمبر 2015، ص 10.

[68] عبد الله حسن مسم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[69] دويس محمد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[70] عبد الله حسن مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 59.

كبير في المنتجات وأساليب الصنع الذي يحصل بمجهود فردي أو جماعي، والذي يثبت نجاحه من الناحية الفنية أو التكنولوجية وكذا فعاليته من الناحية الاقتصادية[71]. ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف الإبداع التكنولوجي هو التنفيذ أو الاستغلال الفعلي لتكنولوجيا موجودة من أجل إنتاج منتوج جديد أو إيجاد أسلوب إنتاجي أو تنظيمي جديد. ويمكننا أن نستخلص أهم مميزات الإبداع التكنولوجي والمتمثلة فيما يلي[72]:

- يرتبط الإبداع التكنولوجي ارتباطا وطيدا بالمنتجات وأساليب الإنتاج، حيث يتم من خلاله تحسين العمليات الإنتاجية وتوفير المنتجات الجديدة وتطويرها أو تحسينها.
- يسمح الإبداع التكنولوجي بعقلنة استخدام وسائل الإنتاج، كما يؤثر تأثيرا إيجابيا على تدنية تكاليف الإنتاج وتحسين أداء الأسلوب الإنتاجي من الناحيتين الاقتصادية والفنية، مما يؤدي إلى تحسين المردودية وكمية المخرجات وتخفيض التكلفة الوحدوية للإنتاج.
- الإبداع التكنولوجي هو تطبيق فعلي للمعارف العلمية والتكنولوجية متواصلة تتطلب التنسيق والتنظيم لنجاحه.
- يخص الإبداع التكنولوجي كل ما يتعلق بالمنتوج وتحسينه سواء تعلق بمفهوم المنتوج وخصائصه التقنية أو بطريقة تقديمه.
- يتوقف نجاح الإبداع التكنولوجي على تكامل العوامل التقنية والفنية والقدرة على نشرها وتسويقها[73].

II.1.2. طبيعة الإبداع التكنولوجي:

يصنف الاقتصادي (Schumpeter) الإبداع التكنولوجي حسب طبيعته إلى خمس أصناف وهي المنتجات الجديدة، الأساليب الفنية الجديدة للإنتاج، الأسواق الجديدة، المصادر الجديدة للمواد الأولية والأشكال الجديدة للتنظيم، فحسب شومبيتر فإن الإبداع التكنولوجي قد يتعلق بالمنتوج

[71] محمد السعيد أوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 111.
[72] بن نذير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 147.
[73] ياسين حميني، مرجع سبق ذكره، ص 116.

وخصائصه الفنية أو بالأسلوب الفني أو التنظيمي، لكننا سنقوم بالتركيز على أهم صنفين وهما الإبداع التكنولوجي للمنتوج والطريقة الإنتاجية.

1. الإبداع التكنولوجي للمنتوج: يتعلق هذا الصنف بخصائص ومكونات المنتوج، ويقصد به إحداث التغييرات في خصائص ومواصفات المنتوج من أجل تلبية رغبات وإشباع حاجيات الزبائن بطريقة أحسن، كما يهدف إلى عرض منتجات تتميز بالتجديد مقارنة بالمنتجات المعروضة في نفس السوق من قبل المنافسين الآخرين. وحسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فإن هذا النوع يتيح اكتساب خصائص أداء جديدة ومحسنة وتقديمها إلى المستهلك، حيث يأخذ هذا الإبداع شكلين وهما[74]:

- منتوج تكنولوجي جديد: هو منتوج تختلف خصائصه التكنولوجية أو استخداماته اختلافا جوهريا عن خصائص واستخدامات المنتجات التي سبق إنتاجها، ومثل هذه الإبداعات يمكن أن تنطوي عن تكنولوجيا جديدة أو تكون مشتقة من استخدام معرفة جديدة.
- منتوج تكنولوجي محسن: هو منتوج موجود تم تحسين أدائه، حيث يمكن تحسين منتوج بسيط باستخدام مكونات أو مواد ذات أداء أفضل أو تحسين منتوج مركب يظم عددا من الأنظمة الفرعية التقنية المتكاملة بإجراء تغييرات جزئية في أحد الأنظمة الفرعية.

ويهتم الإبداع التكنولوجي بجميع المركبات والخصائص للمنتجات والعمل على تحسينها وتقديمها إلى الزبون، حيث يمكننا التميز بين ثلاث أشكال وهي[75]:

- إبداع التركيبة الوظيفية للمنتوج: ويتمثل في ابتكار تركيبة جديدة للمنتوج أو تغيير جذري فيها.
- إبداع التركيبة التكنولوجية للمنتوج: ويتعلق بالخصائص والمكونات التقنية للمنتوج.
- إبداع طريقة تقديم المنتوج: ويتعلق بالشكل الذي يقدم به المنتوج.

[74] نفس المرجع، ص 148.

[75] Joël Broustail, Frédéric Fréry, Le management stratégique de l'innovation, Edition Dalloz, Paris, 1993, P 7.

2. الإبداع التكنولوجي في الأساليب الإنتاجية:

يعرف بأنه كل جديد أو تغيير في أساليب الإنتاج[76]، ويخص التحسين في طريقة الإنتاج من أجل تبسيط الأنشطة الإنتاجية وتدنية التكاليف، والهدف من هذا هو تحسين أداء الأسلوب الفني للإنتاج من الناحيتين الفنية والاقتصادية في آن واحد مما يترتب عنه نتائج إيجابية في المردودية وكمية المخرجات وانخفاض التكلفة بالنسبة للوحدة الواحدة المنتجة[77].

إذن الإبداع التكنولوجي في الطريقة الإنتاجية يعني إدخال تغييرات جديدة في عمليات الإنتاج وفي المواد الأولية والمعدات والآلات بهدف تحسين الأداء وترشيد العملية الإنتاجية من خلال السرعة في معالجة المدخلات وتدفق المخرجات وتخفيض التكاليف ورفع فعالية نظام الإنتاج، وهذا ما يسمح للمؤسسة الصناعية من تحقيق هوامش ربح أكبر وضمان استمراريتها وتدعيم قدراتها التنافسية، وعليه فالإبداع التكنولوجي يمكن المؤسسة من تحسين أداء أسلوبها الإنتاجي فنيا واقتصاديا، حيث يكمن الجانب الفني في تحسين جودة المنتجات والسرعة في معالجة المدخلات ويكمن الجانب الاقتصادي في تخفيض تكاليف الإنتاج[78].

II.2.2. تأثير الإبداع التكنولوجي على القوى التنافسية:

1. التأثير على شدة المنافسة والداخلين المحتملين: يؤثر الإبداع التكنولوجي على شدة المنافسة وذلك عن طريق التأثير على نمو أو هامش ربح قطاع النشاط، حيث كلما كان قطاع النشاط مربحا نتيجة للإبداع التكنولوجي الجذري ازداد عدد المؤسسات التي تريد الاستثمار في هذا القطاع مما يؤدي إلى اشتداد المنافسة. ويمكن للإبداع التكنولوجي أن يغير من شدة المنافسة من خلال تغيير حواجز الدخول والخروج، حيث يؤدي التقادم التدريجي للتكنولوجيا إلى دخول منافسين جدد إلى السوق وخروج آخرين منها مثل ما حدث لصناعة الإعلام الآلي في الثمانينيات م القرن الماضي[79].

---

[76] Ibid, P 8.

[77] ياسين حميني، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[78] بن نذير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[79] Joël Broustail, Frédéric Fréry, Opcit, P 87-89.

أما التأثير على الداخلين المحتملين فيتمثل في مساهمة الإبداع التكنولوجي في بناء حواجز للدخول في قطاع النشاط عن طريق حصول المؤسسات المبدعة على التكنولوجيا والمعارف الجديدة وبراءات الاختراع، مما يجعلها محمية من المنافسين المحتملين نظرا لتحكمها في الأساليب التكنولوجية الجديدة للإنتاج. وفي العادة لا يمكن للمؤسسة بناء حواجز الدخول بالاعتماد على إبداع معين ولفترة طويلة، ولكن الحاجز الحقيقي يتمثل في قدرتها على الإبداع باستمرار من أجل ضمان تواجدها في السوق وتعزيز مركزها التنافسي كما هو الحال في الصناعات الصيدلانية والإلكترونية والتي تتطلب استثمار أموال كبيرة واستقطاب باحثين وكفاءات ذو مستوى عال وإنشاء مخابر للبحث[80].

2. التأثير على القوة التفاوضية للزبائن والموردين: يمكن الإبداع التكنولوجي من التأثير على القوى التفاوضية للموردين والزبائن بعدة أشكال، حيث يغير من القوة التفاوضية للزبائن من خلال القدرة على تغيير تكاليف التبديل، كما يساهم في إضافة خصائص جديدة للمنتجات تؤثر في الدوافع الشرائية للزبائن وتؤدي إلى سلوك تفضيل قوي للمشترين، مما يسمح بتضييق نطاق المفاوضة بين المؤسسة المبدعة والمنتجين، كما أن امتلاك المؤسسة المبدعة لتكنولوجيا جديدة متصلة بأداء السلعة أو بخصائصها يضعها في قمة المنافسة ويمنحها قوة تفاوضية كبيرة أمام الزبائن[81].

أما بالنسبة للموردين فإن الإبداع التكنولوجي في أساليب الإنتاج أو المنتوجات يترتب عنه التغيير في العملية الإنتاجية أو في المنتوج النهائي، مما يجعل المؤسسات المبدعة تحذف أجزاء من التموين التقليدي في عملية تصميم المنتوج أو في مكوناته، وهذا يؤدي إلى تقليص منافذ البيع بالنسبة للموردين، وبالتالي التقليل من قوتهم وقدرتهم التفاوضية[82]. وبالمقابل يمكن للإبداع أن يؤدي إلى ظهور موردين جدد أو تطوير قدرات الموردين الحاليين وقوتهم التفاوضية، كما هو الحال بالنسبة لموردي القطع والمكونات الالكترونية والذين لا يمكن الاستغناء عنهم نتيجة الاستخدام الواسع

---

[80] Ibid, P 87-89.

[81] عمار بوقلاشي، محمد أمين دنداني، الابتكار وتنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات –سوق واعدة لمنظمات رائدة، الملتقى الدولي الأول – التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات وتنافسية المؤسسة، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر3، 18 نوفمبر 2015، ص 18.

[82] Joël Broustail, Frédéric Fréry, Opcit, P 86.

لهذه المواد في عدة صناعات حيوية كالطيران وصناعة السيارات وصناعة الآلات الالكترونية الطبية.

3. التأثير على المنتجات البديلة: في الغالب فإن المنتجات البديلة هي ثمرة لإبداعات جذرية تم التوصل إليها، وتكون في شكل منتجات لها خصائص مميزة كالوزن والصلابة، مقاومة العوامل الطبيعية، مقاومة الضغط ودرجات الحرارة العالية، ومثال على ذلك ألياف الكربون التي تعوض الحديد في بعض الصناعات المتطورة كصناعة السيارات والصناعات الفضائية والطيران، حيث نجد أن هذه المنتجات تتميز بخفة الوزن، ومقاومة الضغط ودرجات الحرارة العالية مما يجعلها تحل مكان المنتجات القديمة والتي لا تتميز بنفس خصائصها.

III. إدارة المعرفة في تنمية تنافسية المؤسسة الصناعية:

لقد ساهمت التحولات الكبيرة في أساليب عمل المؤسسات إلى ظهور مفهوم "إدارة المعرفة" والانتقال إلى اقتصاد المعرفة وما رافقه من ظهور قوانين جديدة غيرت بصورة جذرية مفاهيم النظرية الاقتصادية التقليدية، فضلا عن ظهور مجتمعات المعلومات والمعرفة مما أدى إلى تغيير آليات بناء القدرات التنافسية للمؤسسات وتحولت القيمة من المادة إلى المعرفة وانتقلت مزايا المنافسة إلى موارد المعرفة ورأس المال الفكري[83]. ولم تعد المعرفة خاصية جوهرية للنشاط الاقتصادي فقط بل هي العنصر الحاسم في استمرار وجود ونمو المؤسسات، وهي العامل الأكثر أهمية في تحسين مستوى معيشة الأفراد نتيجة ارتباط المعرفة بالثروة والرفاهية والتنمية المستدامة والتقدم.

وتعتبر إدارة المعرفة من المفاهيم الإدارية الحديثة التي لقيت اهتماما واسعا من قبل الباحثين المهتمين بإدارة الأعمال، إذ تسعى العديد من المؤسسات إلى تحويل أعمالها إلى أعمال وأنشطة قائمة على المعرفة وتوجيه استثماراتها نحو توليد المعرفة والاهتمام بالأنشطة والأفراد التي تسمح بامتلاك رأس المال الفكري الذي يعتبر من الأصول الأكثر أهمية في تحقيق الميزة التنافسية[84].

[83] غنيم أحمد محمد، نظم دعم القرار، دار الوفاء، القاهرة، 2004، ص 04.

[84] بوركوة عبد المالك، إدارة المعرفة لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة ميدانية لشكة نجمة للاتصالات- ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص08.

لقد عرف (Denning, 2003) من جامعة تكساس إدارة المعرفة بأنها " عملية منظمة للبحث عن المعلومات واختيارها وتنظيمها وتصنيفها بطريقة تزيد من مستوى فهم العاملين لها، وتخزينها بشكل يحسن مستوى أداء المنظمة، ويوفر لها المرونة اللازمة في العمل، ويحفظ الأصول الفكرية من الضياع، ويسهل الاستفادة منها في حل مشاكل العمل وفي التعلم والتخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات والاستفادة من الخبرات السابقة"[85]، ويتضح من خلال هذا التعريف أن هناك تداخلا بين المعرفة والمعلومات، حيث أن المعلومات هي أساس تشكيل المعرفة ووسيلة لاكتسابها. ويعرف (علي السلمي، 2004) إدارة المعرفة بأنها " التجميع المنظم للمعلومات من مصادر داخلية وخارجية، وتحليلها وتفسيرها واستنتاج مؤشرات تستخدم في توجيه العمليات في المؤسسة وتحقيق التحسين المستمر في الأداء والرفع من مستويات الانجاز مقارنة بانجازات المنافسين"[86].

أما (الكيالي، 2004) فقد عرف إدارة المعرفة بأنها " عملية إدارة الخبرات العلمية والمعلوماتية للمنظمة والحفاظ عليها والاستفادة منها في الحصول على مزايا تنافسية وتحقيق رضا الزبون من خلال رفع مستوى كفاءة الأداء وزيادة مستوى الابتكار والإبداع بالإضافة إلى رفع كفاءة عملية اتخاذ القرار"[87]. ويعرفها (Montana, 2000) على أنها تلك الأساليب والطرق الإبداعية النظامية والممارسات وأساليب إدارة وابتكار المعرفة واكتسابها وتبادلها وحمايتها وتوزيعها وبالتالي العمل على استخدام وتطبيق المعرفة ورأس المال الفكري والموجودات غير الملموسة[88].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن إدارة المعرفة هي نمط إداري متكامل يتولى المعرفة ويوجهها وفق أسس معينة بالاعتماد على جمع المعلومات وتنظيمها وتصنيفها ثم ابتكار وتوليد معارف جديدة حتى تحقق المؤسسة أهدافها بالتجديد والتطوير مما يضمن لها تحقيق الميزة التنافسية، وتكون الميزة التنافسية المستندة للمعرفة عادة مستدامة لكونها قيمة ونادرة وغير قابلة للتقليد أو الإحلال.

[85] محمد قاسم أحمد، إدارة المعرفة التنظيمية: المفاهيم والأساليب والاستراتيجيات، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي 15و16 مارس 2005، ص 05.

[86] علي السلمي، إدارة المعرفة، دار غريب للنشر، القاهرة، 2004، ص 48.

[87] علاء فرحان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[88] نفس المرجع، ص 202.

III.1. مبررات التحول إلى إدارة المعرفة:

إن اهتمام المؤسسات المعاصرة بإدارة المعرفة لم يكن أمرا تلقائيا وإنما جاء استجابة لعدة متطلبات ومؤثرات بيئية داخلية وخارجية ومحاولة تحقيق نوع من التكيف مع هذه المتطلبات، ويمكن أن نلخص هذه المبررات التي شجعت التحول نحو إدارة المعرفة في النقاط التالية[89]:

- تعاظم دور المعرفة في تمكين المؤسسات من تحقيق تخفيض التكاليف ورفع موجوداتها لتوليد إيرادات جديدة.
- إدراك أسواق المال العالمية أن المعلوماتية والمعرفة والتي تمثل أهم موجودات رأس المال الفكري في المؤسسات هي مصدر الميزة التنافسية وأهم المصادر التقليدية والمتمثلة في الأرض ورأس المال والعمل.
- الملموسية القياسية للمعرفة، حيث أصبحت غالبية المؤسسات قادرة على تلمس أثر المعرفة على المنتجات والخدمات المقدمة للزبائن وقياس هذا الأثر بكل شفافية.
- نجاح إدارة المعرفة في معالجة العديد من المجالات لاسيما في مجال التنافس والإبداع والابتكار.
- الطبيعة الديناميكية للموجودات المعرفية وإمكانية تعزيزها المستمر بتطوير معرفة جديدة يجعل من إدارتها عملية معقدة، مما يحتم الدفع في اتجاه تطوير برامج لإدارة المعرفة.
- اختلاف طبيعة المعرفة عن البيانات والمعلومات، فضلا عن اختلاف نظم تفسيرها ونقلها عن نظم تفسير ونقل المعلومات واختلاف القيمة المضافة لها عن القيمة المضافة للمعلومات.
- التغير الواسع والسريع في أذواق الزبائن والتي جعلت الأنماط الإدارية التقليدية غير ملائمة لمواكبة تلك التغيرات.

III.2. الأهمية الإستراتيجية لإدارة المعرفة في المؤسسات الصناعية:

إن أهمية إدارة المعرفة تكمن في كونها عامل حاسم في صنع الكفاءات وتعزيز المركز التنافسي للمؤسسة بفعل عملية خلق القيمة التي تتحقق من خلال تفاعل كل مكونات رأس المال الغير

[89] أسامة خيري، مرجع سبق ذكره، ص 174.

مادي، وهذا ما يجعلنا ندرك الدور المتنامي لإدارة المعرفة باعتبار أنها تأتي في قلب الميزة التنافسية للمؤسسة الصناعية لما يمكن أن تحققه من قدرة على الإبداع وتحكم في الكفاءات الإستراتيجية[90].

من خلال إدارة المعرفة يمكن للمؤسسة الصناعية تنمية وتوطيد العلاقات بين الأفراد وتشجيع مشاركتهم في الخبرات والتعلم وتطوير قدراتهم على الإبداع والابتكار، فالإدارة الإستراتيجية للمعرفة هي عملية إدارة الخبرات العلمية والمعلوماتية والحفاظ عليها والاستفادة منها أجل الحصول على مزايا تنافسية وتحقيق التفوق من خلال رفع مستوى الأداء وزيادة مستوى الإبداع والابتكار، وبالتالي فأساس اقتصاد المعرفة هو الإدارة الفعالة للعلم والتكنولوجيا[91]. وترتكز تنافسية المؤسسة في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة والجودة والكفاءات بشكل كبير على قدرة التجديد والإبداع، وعلى التحكم في الكفاءات الإستراتيجية المرتبطة بالمعرفة، بالإضافة إلى أنها ترتكز بشكل آخر على موارد غير مادية كالبحث والتطوير، وأصول الملكية الفكرية، والمهارة، وكفاءة اليد العاملة.

وتكمن أهمية إدارة المعرفة أيضا في كونها مؤشرا على وجود طريقة واضحة وشاملة لإزالة القيود وإعادة الهيكلة التي تساعد في التطوير والتغيير لمواكبة متطلبات البيئة الاقتصادية وتزيد من عوائد المؤسسة ورضا العاملين وولائهم وتقوي المركز التنافسي من خلال التركيز على الموجودات الغير ملموسة التي يصعب قياسها وتظهر نتائجها في المدى الطويل، وبالتالي فإن الدور الذي تلعبه إدارة المعرفة من خلال عملياتها وممارساتها تحقق نتائج إيجابية في السياق التنظيمي وتحسن الإنتاجية وتزيد من رضى الزبائن عن تعاملهم للمؤسسة[92]. وتتجلى الأهمية الإستراتيجية لإدارة المعرفة في عدة جوانب أهمها[93]:

- بناء وتنمية قدرة المؤسسة على التعامل مع المتغيرات التنافسية والتكيف معها.

---

[90] سملالي يحضيه، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (مدخل المعرفة والجودة)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 196.

[91] سعد محمود الكواز، محمد نايف محمود، اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي الخامس: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 25 و 27 أفريل 2005، ص 04.

[92] ياسر الصاوي، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر، القاهرة، 2007، ص 22.

[93] محمد قويدري، سملالي يحضيه، أهمية تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي الخامس: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، يومي 25 و 27 أفريل 2005، جامعة الزيتونة الأردنية، ص 13-14.

- توفر منظومة الكفاءات المحورية للمؤسسة إمكانية تفعيل قوتها التنافسية نتيجة احتياجها لرصيد معرفي يستخدم في استغلال الطاقة الإنتاجية وفي تقديم سلع وخدمات متميزة وعالية الجودة تلبي رغبات واحتياجات الزبائن.

- تعظيم التفكير الابتكاري في الاستفادة من استخدام المعرفة في حل المشاكل التنظيمية على مستوى المؤسسة[94].

- تساهم إدارة المعرفة في إطلاق الطاقات الفكرية وقدرات الأفراد الفنية بالمؤسسة على كافة المستويات بما يساهم في رفع كفاءة العمليات وتحسين الإنتاجية وإيجاد الحلول الأفضل للمشكلات.

- تهيئ فرص تطور المؤسسة بمعدلات متناسبة مع قدراتها من خلال الاستغلال الأمثل لنتائج المعرفة ومنتجاتها الثقافية المتجددة إلى جانب الخبرات المتراكمة للأفراد.

- من خلال الإدارة الفعالة للمعرفة يمكن للمؤسسة أن تتميز وتختلف عن المؤسسات المنافسة سواء من حيث الجودة، التكلفة، المبيعات، الربحية والإبداع[95].

- تحقيق التكامل بين قدرات الموارد البشرية المبدعة من ذوي المعرفة ومتطلبات تقنيات الاتصالات والمعلومات حتى تصبح للمؤسسة القدرة على رصد المعرفة من مختلف المصادر، ومعالجتها بالتحليل والتحديث وإتاحتها للاستخدام الفعال في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات وتشغيل الأنظمة والوظائف والعمليات.

- توفر المناخ المناسب لتحفيز العاملين ذوي المعرفة بما يؤدي إلى إطلاق معرفتهم الكامنة ودفعهم لتنميتها.

- تساهم إدارة المعرفة في تعظيم القيمة البشرية للعاملين في المؤسسة، وتنمية المهارات الابتكارية والإبداعية وتنمية رأس المال الفكري، وتعظيم الاستفادة من جميع البيانات والمعلومات[96].

[94] سيد محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، ص 419.

[95] نفس المرجع، ص 419.

[96] نفس المرجع، ص 418.

III.3. متطلبات تفعيل إدارة المعرفة في المؤسسات الصناعية:

من أجل تفعيل إدارة المعرفة بشكل إيجابي يتطلب تهيئة البيئة الداخلية للمؤسسة وجعلها بيئة محفزة ومشجعة على الإدارة الفعالة للمعرفة، وجعل الهياكل التنظيمية أكثر مرونة وتكيفا مع البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك يتطلب السرعة في تبادل المعلومات وسهولة الاتصالات وقدرتها على الاستجابة السريعة للتغيرات[97]. وحتى تتمكن المؤسسة من التطبيق الأمثل لبرامج إدارة المعرفة واستغلالها أحسن استغلال لا بد من خلق بيئة تعلم داخل المؤسسة وتعزيز ثقافة تنظيمية تتماشى وإدارة المعرفة ، مع الإدارة الفعالة لتكنولوجيا والموارد البشرية.

1. خلق بيئة تعلم: يلعب التعليم دورا مهما في تعزيز قدرة الأفراد على التكيف والتأقلم مع بيئة المؤسسة وتحسين أدائهم التنظيمي، وحتى تتمكن المؤسسة من تعزيز فرص التعلم للعاملين لابد من تغيير المفاهيم والسلوكيات من خلال نقل المعرفة عن طريق المحاضرات والمشاركة وتوفير فرص الدراسة الذاتية للعاملين، وبذلك يتجاوز هدف عملية التعلم والتعليم هدف المحافظة على ما هو موجود، والقدرة على التكيف للوصول بالعاملين إلى المستوى الذي وصله المنافسون، ويصبح التعليم بدلا من ذلك تعليما إبداعيا يحقق التميز والريادة والتفوق على المنافسين[98].

2. مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المتميزة: من خلال مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المتميزة يتم تحديد نقاط القوة والضعف، وقيام المؤسسة بتحديد وجمع المعرفة والتحكم فيها حتى تستطيع التفوق على منافسيها عن طريق استغلال المعرفة الغير مستغلة، وإتباع استراتيجيات تسهل الاستفادة من المعرفة الجديدة، وإنتاج ما من شأنه أن يحسن خدمة الزبائن ويزيد من ولائهم للسلع التي تنتجها المؤسسة وبالتالي تعزيز مركزها التنافسي.

3. تعزيز ثقافة تنظيمية مبنية على المعرفة: الثقافة التنظيمية هي مجموع القيم والمعتقدات الموجودة داخل المؤسسة والتي تسود بين العاملين، ويتطلب تطبيق إدارة المعرفة في أية مؤسسة أن تكون القيم الثقافية السائدة متوافقة وملائمة مع مبدأ الاستمرار في التعلم والمعرفة، كما يجب أن تكون الثقافة التنظيمية مشجعة لروح الفريق في العمل وتبادل الأفكار مع الآخرين.

---

[97] أسامة خيري، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[98] محمد قاسم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

4. إدارة التكنولوجيا: لتكنولوجيا المعلومات دور مهم في تطوير وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات، وذلك من خلال توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب ودعم وتحسين عملية اتخاذ القرار وتنشيط حركة الاتصالات داخل المؤسسة[99]. كما تعتبر إدارة التكنولوجيا والاتصالات ذات أهمية كبيرة في إنتاج وحفظ المعلومات ونقلها حول العالم في وقت قياسي، مما يؤثر بشكل إيجابي على ربحية المؤسسات ودعم قدراتها التنافسية. وتلعب التكنولوجيا دورا هاما في إستراتيجية التنمية باعتبارها من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية، ويمكننا أن نعرض خصائص التكنولوجيا من خلال النقاط التالية:

- التكنولوجيا هي القدرة والخبرة والمعرفة وهي تمثل صورة من صور السيادة والتمييز والتحكم العلمي.
- التكنولوجيا نظام يرتكز على التفوق العلمي ويحدد العلاقات الدولية في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- التكنولوجيا أصبحت سلعة تباع وتشترى في الأسواق العالمية أو في شكل عمالة ماهرة قادرة على الاستخدام الأمثل للآلات والمعدات أو في صورة معلومات فنية أو تجارية.
- التكنولوجيا هي مزيج من الموجودات المادية والموارد البشرية والقدرة التنظيمية اللازمة لتوليد التكنولوجيا ذاتها، واستخدامها بكفاءة في إنتاج السلع والخدمات وزيادة تطويرها تماشيا مع الاحتياجات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

5. إدارة الموارد البشرية: تعتبر إدارة الموارد البشرية والخبرات البشرية العالية التميز هو من أهم الإستراتيجيات التنافسية التي تواجه بها المؤسسات الناجحة تلك التهديدات التي تفرضها البيئة الصناعية والمنافسين الآخرين، ويرى توماس ستيورات أن العقول البشرية والخبرات المتميزة هي أصل من أصول المؤسسة، وعندما يترك لها حرية التفكير والابتكار والمشاركة فإنها تنجز الكثير لصالح المؤسسة، كما يضيف ستيوارت أن البيانات والمعلومات والمعرفة أصبحت أسلحة تنافسية في هذا العصر، حيث تؤدي إدارة الأصول الفكرية إلى تخفيض التكاليف وترشيد

[99] أسامة خيري، مرجع سبق ذكره، ص 181.

استخدام رأس المال المادي في المؤسسة[100]. كما تعتبر الموارد البشرية مصدرا حقيقيا لدعم واستمرار القدرة التنافسية للمؤسسات وبدونها لا يمكن تحقيق الأهداف مهما توفرت الموارد المتاحة الأخرى، لذا يجب الاهتمام بالعنصر البشري وتنمية قدراته الفكرية وإطلاق الفرصة أمامه للإبداع والتطوير وتمكينه من مباشرة مسؤولياته لحل المشكلات ومواجهة التحديات مما يدفعه إلى الابتكار[101].

6. **الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير:** يساهم البحث والتطوير بدرجة كبيرة في الرفع من القدرات التنافسية للمؤسسة في الأسواق المحلية والعالمية، ويتم ذلك عبر استثمار وتخصيص موارد مالية من أجل تشجيع البحث والتطوير وإنشاء صناديق خاصة بتطوير البحث العلمي على مستوى المؤسسة، فوظيفة البحث والتطوير تعتبر أحد أهم الآليات لدعم الإنتاج، حيث تستطيع المؤسسة من خلاله في رفع الإنتاجية وتقليص التكاليف عبر ابتكار مدخلات جديدة أو تحسين طرق الإنتاج مما يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات[102]. ومن أجل الرفع من مستوى الأداء التنافسي للمؤسسات يجب الاهتمام بوظيفة البحث والتطوير وتبني مفهوم التفكير الإبداعي لخلق منتجات جديدة قائمة على تكنولوجيا حديثة وذلك من خلال التركيز على أنشطة البحث والتطوير، ونظرا لأهمية هذا المؤشر فإن تقرير التنافسية العالمي يعتمد في تحديد نقاط قوة وضعف تنافسية اقتصاديات الدول على مؤشرات دالة على البحث والتطوير والإبداع والابتكار، حيث يصنف التقرير اقتصاديات الدول إلى مجموعتين وهي دول مبدعة وأخرى غير مبدعة، وذلك اعتمادا على أنشطة البحث العلمي وعدد براءات الاختراع.

IV. الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية:

ازدادت أهمية الاستثمارات الأجنبية في عملية التنمية الصناعية بعد التغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام المالي الدولي في أعقاب أزمة المديونية الخارجية في أوائل الثمانينيات، حيث أخذت معظم الدول النامية تسعى إلى جذب هذا النوع من الاستثمارات للاستعانة بها في تمويل مشاريعها وفي

[100] سيد محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، ص 495.

[101] عبد الله حسن مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[102] عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص 47.

مواجهة بعض مشكلاتها الاقتصادية، وأصبحت الاستثمارات الأجنبية مجالا مهما في دراسة العلاقة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال تدفق هذه الاستثمارات في صور متعددة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية[103]، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة للتمويل وتتضمن تنوعا واسعا في التنظيم والإنتاج والتسويق لتسهيل انتقال السلع والخدمات ورأس المال والتقنيات بين الدول[104].

ويقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق التسيير والإدارة[105]، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، فالطابع الأول هو وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني تمثل في ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.

ويعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة(UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على التحكم الإداري بين مؤسسة في البلد الأم (البلد المستثمر) ومؤسسة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر وهو البلد المستضيف للاستثمار"[106]. أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فقدمت تعريفا للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " توظيف الأموال الأجنبية غير الوطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة، وينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة، والذي له الحق في إدارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه"[107]. أما أحمد زغدار فعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " تلك المشاريع التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة ، حيث تتميز بأنها استثمارات طويلة

[103] Claudio Jedlicki, La France et l'investissement direct étranger en Amérique latine, revue monde en développement, tome 26, N° 104, 1998, P 87.

[104] باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر-عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014، ص 20.

[105] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية- دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 31.

[106] باسم حمادي الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[107] OCDE, Detailed benchmark definition of foreign direct investment, Paris, P 03.

الأجل كما تتميز بالاستقرار الكبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة"[108].

من خلال هذين التعريفين يمكننا استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية يساهم في نقل التكنولوجيا والخبرة وتطوير الإدارة، وأن المستثمر الحقيقي له الحق في تسيير وإدارة موجوداته، وقد تتباين درجة الحق في الإدارة بتباين النسبة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي من أصل رأس المال.

وحسب تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة لسنة 2004 فإن صندوق النقد الدولي حدد نسبة 10% كأدنى حد من أصل رأس المال الاسمي لمنح المستثمر الأجنبي حق التصويت على القرارات الإدارية وقد تختلف هذه النسبة بين البلدان وحسب سياسة البلد المضيف[109]، نفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نجد أن حيازة 10% من رأس مال مؤسسة ما من طرف مستثمر أجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر[110]، وقد تم انتقاد هذه النسبة من طرف بعض الاقتصاديين كفرانسوا شيني (F.Chesnais) حيث اعتبر أن هذه النسبة لا تسمح للمستثمر أن يمارس أي تأثير، الأمر الذي يجعلها تدخل ضمن الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة. وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنه كي يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا يجب أن يسيطر المستثمر الأجنبي على نسبة تتراوح بين 25% و 50% من كامل أسهم المشروع، غير أن هناك شركات ترغب بامتلاك كامل أسهم المشروع وإدارته، بينما توجد شركات أخرى لا تبدي رغبة للاستثمار في الخارج ما لم تمتلك على الأقل 51% من أسهم المشروع[111].

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بخصائص هيكلية وتقنية تميزه عن باقي الاستثمارات وهي:

- أنها تتميز بطول المدة الزمنية والاستقرار.

---

[108] أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص 159.

[109] UNCTAD, World investment report 2004, New York and Geneva, P27.

[110] Peter Lindert, Thomas Pugel, Economie internationale, 10éme édition, Economica, Paris, 1996, P 822.

[111] جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت، 1982، ص 11.

- أنها تخضع للاتفاقيات الدولية.
- أنها تستهدف الاستثمار في المشاريع ذات الطابع الإنتاجي والخدمي.
- تعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة.
- تتميز بقدرتها على المساهمة الفعالة في الإدارة من قبل المستثمر.
- أنها تساهم في تمويل وتنمية اقتصاديات الدول المستضيفة.

IV.1. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية والصناعية:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه يعتبر مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل الخارجي للدول المستضيفة، حيث تتمكن هذه الدول من خلاله الحصول على التكنولوجيا الحديثة والخبرة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة ويساهم في دعم ميزان مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على تسديد ديونها.

ويتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بقدرة أكبر على تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي كما يعتبر دعامة أساسية للقدرات التنافسية للمؤسسات وتنمية اقتصاديات الدول المضيفة خاصة الدول النامية، وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر عاملا من عوامل تكريس الانفتاح والتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية ومن ثم الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي[112]. ويمكننا أن نبرز أهمية الاستثمار الأجنبي من خلال النقاط التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة تمويل حقيقية وذلك من خلال تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في نقل التكنولوجيا والمعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يرافقها من الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية والتي تساهم في حل جميع المشاكل التي تعيق التنمية الاقتصادية[113].
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مهما في تنمية وتحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة من خلال ما ينتج عن الشركات متعددة الجنسيات من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي، سواء

[112] إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011، ص 85.

[113] محمد سارة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة حالة أوراسكوم–، مذكرة ماجستير تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 12.

لعب هذا القطاع دور المورد لهذه الشركات أو كمنافس لها أو جعله قطاعا منتجا لأسواق أخرى[114].

- يساهم في تنمية وتقوية تنافسية المؤسسات المحلية ويساعدها على اختراق الأسواق العالمية، مما ينعكس بالإيجاب على ترقية وتطوير الصادرات وتخفيض الواردات من السلع والخدمات وبالتالي تحسين الميزان التجاري للبلد المضيف.
- يحفز المنتجين الوطنيين على تنمية قدراتهم وتطوير أساليب الإنتاج لمنافسة المستثمرين الأجانب، كما يساهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات الوطنية المحلية.
- يساهم في خلق مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، كما يشجع على ظهور مؤسسات المناولة الصغيرة والمتوسطة وتنشيط أعمال الموردين المحليين.
- يساهم في إنشاء علاقات اقتصادية بين مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المعنية مما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية في برامج التنمية الاقتصادية للدول المضيفة عن طريق التخفيف من حدة العجز في المدخرات المحلية وزيادة عرض العمات الأجنبية مما ينعكس بالإيجاب على زيادة الإنتاجية وارتفاع الدخل الحقيقي للفرد وارتفاع الأجور المحلية، وانخفاض مستوى الأسعار والمساهمة في توظيف العمالة المحلية ونقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية العالية إليها[115].
- إن تواجد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في البلدان النامية قد يؤدي إلى قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشاريع الأجنبية باحتياجاتها أو الصناعات المتممة التي تنتج السلع المكملة لمنتجات المشاريع الأجنبية، أو ورش الصيانة والإصلاح التي قد تحتاج إليها المشاريع الأجنبية.

[114] سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004، ص 35.

[115] بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية – دراسة قياسية–، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 2004، ص 26.

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توفير العديد من السلع الاستهلاكية عالية الجودة وبأسعار تنافسية، الأمر الذي يزيد من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع مما يؤدي إلى ارتقاء أذواق المستهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية.
- إن استقدام الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية يؤدي إلى زيادة إيرادات هذه الدول الناتجة عن اقتطاعات الضرائب على السلع المنتجة والأرباح المحققة من طرف الشركات الأجنبية، وعلى السلع والمنتجة وأرباح الاستثمارات الوطنية التي كان للمستثمر الأجنبي الفضل في قيامها وتشجيعها، الأمر الذي يمكن حكومات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي من تنفيذ جزء أكبر من المشاريع التنموية.

IV.2. دوافع التنافس نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لقد كانت نظرة الدول النامية إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرة متشائمة، وكانت تعتبرها أنها أداة في يد الشركات المتعددة الجنسيات من أجل نهب المقدرات والموارد الاقتصادية لهذه الدول وتحويلها نحو الدول المصدرة لهذه الاستثمارات، لكن مع مرور الزمن تغيرت وجهة النظر واتجهت معظم الدول النامية نحو التنافس الشديد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار الذي يعد عنصرا هاما في تطوير وتنمية اقتصادياتها الوطنية، ومن بين أهم الدوافع نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نلخصها في العناصر التالية[116]:

1. المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية: إن سعي الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي بها يتطلب استثمارات ضخمة تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية الحقيقية، وأمام هذا العجز فإنها تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية

[116] جيل برتان، مرجع سبق ذكره، ص 46-54.

التنمية الاقتصادية والعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه وبالتالي زيادة صادرات البلد نحو الأسواق العالمية[117].

ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا في التنمية الاقتصادية والصناعية للبلد المضيف، وذلك من خلال دوره الفعال في سد الفجوة بين الموارد المطلوبة وحجم الموارد الفعلية المتوفرة، كما يساهم في نقل الخبرات وتنمية المهارات الفنية وتدريب العاملين والمدراء الوطنيين ونقل التكنولوجيا والفن الإنتاجي إلى الدول المضيفة،كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الأداة الفعالة في نقل أحدث التقنيات والابتكارات سواء كانت منتجات جديدة أو وسائل فنية أو خبرات.

وتتضمن الموارد الأجنبية المحولة إلى الدول المضيفة للاستثمار بصفة أساسية الموارد المالية الأجنبية ونقل التكنولوجيا، ففي الأحوال التي يتجه فيها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين فإنه يشكل جزءا مهما من رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع، وهذا ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور هام وفعال في تمويل القطاعات الصناعية الإستراتيجية في الدول النامية كقطاع الطاقة والصناعات التحويلية وتنمية قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

2. زيادة الإنتاج والتخفيف من حدة البطالة: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة ايجابية في زيادة الإنتاج وذلك نتيجة امتلاك المستثمر الأجنبي للخبرة اللازمة في النشاط الاقتصادي ومعرفته بالفنون الإنتاجية والتسويقية مما يجعله أكثر قدرة وكفاءة في تنفيذ المشاريع في الدول المضيفة مما يؤدي إلى زيادة طاقة الإنتاج بما يحقق فائضا للتصدير، مما ينعكس بالإيجاب على إيجاد مداخيل جديدة وخلق فرص عمل لمواطني الدول المضيفة بشكل مباشر أو غير مباشر ، كما يساهم في تأهيل وتدريب اليد العاملة الوطنية وتنمية قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

وتعد البطالة أحد أهم الدوافع التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من أهم الآليات التي تمكنها من التخلص من البطالة أو على الأقل في الحد منها ومن تفاقمها، وقد أشار تقرير أعدته منظمة العمل الدولية إلى أن الشركات العابرة للقارات والتي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية قامت بتوظيف حوالي 4 ملايين مواطن في هذه البلدان

[117] نزيه عبد المقصود محمد ميروك، مرجع سبق ذكره، 464-465.

خلال عام واحد أي ما يعادل نسبة 5% من إجمالي القوى العاملة في العالم، ويمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص عمل وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات التالية[118]:

- إن وجود الشركات الأجنبية في الدول المضيفة يؤدي إلى تشجيع إنشاء المشاريع لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة لهذه الشركات وبالتالي زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.
- قيام الشركات الأجنبية بدفع الضرائب على الأرباح المحققة يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة مما يساهم في إنشاء مشاريع استثمارية صناعية وتجارية وخدمية يترتب عنها خلق فرص عمل جديدة.
- تساهم المشاريع الاستثمارية الأجنبية الموجهة للتصدير والمشاريع كثيفة العمالة في خلق العديد من مناصب الشغل لفائدة مواطني الدول المضيفة.

3. التأثير على ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد المسؤولين عن تخطيط السياسة الاقتصادية لأي دولة في توجيه الاقتصاد القومي، ونظرا لكون العديد من البلدان النامية تعاني من عجز كبير في موازين مدفوعاتها نتيجة زيادة قيمة وارداتها على قيمة الصادرات، اتجهت العديد من هذه الدول إلى فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد بدائل التمويل الخارجي والتي أظهرت نجاحا كبيرا مقارنة بالتمويل عن طريق الاقتراض، لأن تمويل عجز ميزان المدفوعات بالاقتراض من الخارج يؤدي بمرور الزمن إلى تراكم الديون الخارجية.

وتلعب الشركات العالمية التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير وتحسين المركز التنافسي للدولة المضيفة في الأسواق الخارجية، كما أن هناك دوافع لهذه الشركات الأجنبية في نقل وتوطين بعض الصناعات في الدول المضيفة، ومن بين أهم هذه الدوافع الانخفاض النسبي في تكاليف اليد العاملة وتكلفة النقل واختصار الوقت اللازم للنقل، لأن هذا النوع من التكاليف يمثل نسبة عالية من تكلفة المنتوج النهائي في الدول الصناعية، وبالتالي فإن

[118] نفس المرجع، ص 419-420.

وجود هذه الشركات العالمية في الدول المضيفة يساهم في دخول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة صادراتها وتحسين ميزان مدفوعاتها[119].

4. نقل التكنولوجيا: للاستثمارات الأجنبية دورا هاما في نقل التكنولوجيا من الدول المصدرة إلى الدول المضيفة وذلك من خلال المشاركة في تأسيس المشاريع الاستثمارية الإنتاجية والتي تستخدم وسائل إنتاج غير متاحة أمام الشركات المحلية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات والقدرات الابتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية، الأمر الذي يسمح بتحسين الصناعة، وتحقيق التقدم في طرق التصنيع، وزيادة الإنتاج واكتساب الخبرة الإدارية، إضافة إلى تدريب اليد العاملة المحلية والمساهمة في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة[120]. كما يساهم الاستثمار الأجنبي في رفع كفاءة اليد العاملة في الدولة المضيفة حيث تتميز الآلات والمعدات التي يستخدمها المستثمر الأجنبي بدرجة عالية من التكنولوجيا، مما يزيد من مستوى مهارات اليد العامة وكفاءتها وبالتالي الزيادة في إنتاجيتها.

[119] نفس المرجع، ص 439.

[120] نفس المرجع، ص 448.

خاتمة:

كخاتمة لهذا الفصل وفي ظل المنافسة العالمية الحادة التي يشهدها القطاع الصناعي على وجه الخصوص، أصبح لزاما على المؤسسات الصناعية تبني وتطبيق بعض الآليات من أجل دعم وتنمية قدرتها التنافسية، ومن بين هذه الآليات نرى أن إدارة الجودة الشاملة من العناصر الهامة والضرورية من أجل الصمود ومواجهة تهديدات المنافسين في الأسواق المحلية والدولية، كما يعتبر الإبداع والابتكار أحد أهم الأساليب الداعمة لتنافسية المؤسسات، لذا ينبغي الاهتمام بأنشطة الإبداع والابتكار والبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصناعية بهدف تطوير منتجات جديدة أو تحسين المنتجات القائمة وتلبية رغبات واحتياجات الزبائن ودعم قدراتها التنافسية.

كما تتطلب استدامة القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية على المدى الطويل، تفعيل إدارة المعرفة من خلال تهيئة البيئة الداخلية للمؤسسة الصناعية وجعلها بيئة محفزة ومشجعة على التعلم وبناء المعارف وتطوير القدرات المعرفية للموارد البشرية، وجعل الهياكل التنظيمية للمؤسسة أكثر مرونة وتكيفا من حيث السرعة في تبادل المعلومات وسهولة الاتصالات والقدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات.

ومن أجل دعم تنافسية الصادرات الصناعية للدولة في الأسواق العالمية، لابد من تحسين بيئة أعمالها وجعلها أكثر تشجيعا وجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عاملا مهما في تنمية وتحديث هيكلها الصناعي، ونقل التكنولوجيا ومصدرا لرؤوس الأموال من العملة الصعبة، كما أنه يساهم في تنمية وتقوية تنافسية المؤسسات المحلية ويساعدها على اختراق الأسواق العالمية، مما ينعكس بالإيجاب على ترقية وتطوير الصادرات من السلع والخدمات وبالتالي تحسين الميزان التجاري وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

واقع القطاع الصناعي الجزائري

تمهيد:

يرتبط التصنيع ارتباطا وطيدا بالواقع السياسي والثقافي لأي بلد، ونتيجة لكون القطاع الصناعي من بين القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال وتمويل عملية التنمية الاقتصادية، أصبح هناك تنافس شديد بين الأمم من أجل اكتساب قدرات صناعية قوية تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وتحسين مستوياتهم الاجتماعية، كما أن اكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد أكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، لأن أهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية والمساهمة في زيادة الدخل الفردي والقومي، وإحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتحسين ميزان المدفوعات.

منذ الاستقلال والجزائر تعيش معركة حقيقية وفي سباق مع الزمن من أجل تنمية اقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية، لكن بدون امتلاك قاعدة صناعية وطنية قوية مبنية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الصناعي وتقديم منتجات صناعية وفق متطلبات الجودة العالمية، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المنشودة بالمفهوم الشامل، كما أن الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتراكم رأس المال يجعل اقتصادنا الوطني مرهون بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبتطور الأسعار في الأسواق الدولية، كما يجعله أكثر هشاشة وشديد التأثر بالصدمات والتقلبات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي.

سنحاول في هذا الفصل تحليل ودراسة إمكانيات التصنيع في الجزائر من خلال عرض مختلف التطورات التي شهدها القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 2015، لأنه بدون تحليل البنية الاقتصادية والتطور التاريخي للقطاع الصناعي الجزائري وعلى أساس منهج علمي لا يمكن فهم الواقع الموضوعي للصناعة الوطنية وبالتالي لا يمكن وضع إستراتيجية صحيحة مبنية على أسس علمية لتطويرها.

I. القطاع الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى والدول النامية التي هي في طريق التقدم، حيث كان للثورة الصناعية التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في التطور الاقتصادي الذي حققته هذه الدول في مختلف القطاعات الأخرى، كما أن التطور التكنولوجي والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهده شعوب العديد من الدول الصناعية ما هو إلا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي.

ونتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي، حيث "كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل"[1]، كما اكتساب قطاع صناعي قوي وخارج المحروقات يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

وانطلاقا من أن عملية التصنيع هي عملية تنموية لا تختلف في جوهرها عن التنمية الاقتصادية، فإنه يمكن اعتبار التصنيع بتلك العملية التنموية الهادفة إلى القضاء على التخلف[2] وتطوير مختلف مكونات الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة واستخدامها في شتى المؤسسات الإنتاجية، وتحقيق الأهداف الاجتماعية المتمثلة في القضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي للأفراد[3].

[1] عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، العدد الرابع، أبو ضبي، 2014، ص 03.

[2] عندما يقال أن هذا البلد متخلف فذلك يعني بالدرجة الأولى الوضع المتخلف للصناعة أو التصنيع.

[3] طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986، ص 79.

I.1. بنية القطاع الصناعي وتصنيف الصناعات:

يتشكل القطاع الصناعي من العديد من المؤسسات التي تتوزع بين عدة فروع صناعية مختلفة، حيث أن كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج أو استخداماته، فإذا كان تحليل الهيكل الصناعي على أساس العملية الإنتاجية فإنه يمكننا تقسيم الصناعات إلى إستخراجية وتحويلية، فالصناعات الاستخراجية هي التي تتولى استخراج المواد الخام من الطبيعة دون إجراء أي تغييرات ميكانيكية أو كيميائية عليها، أما الصناعات التحويلية فتتمثل في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتوجات نهائية أو نصف مصنعة كصناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج، الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية[4]. وحسب الملكية الخاصة للمنشآت الصناعية يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من الصناعات وهما القطاع الخاص والقطاع العام والمختلط، ومن حيث الحجم فإن القطاع الصناعي يتشكل من الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

1. **تصنيف الصناعات حسب أهمية المنتوج:** إذا كان تصنيف الصناعات على أساس أهمية المنتوج فإنه يمكننا التمييز بين نوعين وهما[5]:

أ. **الصناعات الثقيلة:** وتشمل صناعة السلع الإنتاجية والاستهلاكية المتطورة كالكيماويات والمنتجات المعدنية ومنتجات البترول والآلات والمركبات.

ب. **الصناعات الخفيفة:** وتتمثل في صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالصناعات الغذائية، والتبغ والمنسوجات والأثاث والخشب.

2. تصنيف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة[6]:

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE 2005)، فإنه يمكن تصنيف مختلف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة إلى ثلاث أصناف وهي الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة

[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[5] نفس المرجع، ص 50.

[6] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي 2013، ص 12.

والتي تتميز بعمليات الإنتاج كثيفة العمالة وانخفاض كثافة رأس المال والصناعات متوسطة التكنولوجيا والتي تتميز بكثافة رأس المال ومهارة اليد العاملة، والصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة ومن أهم مميزاتها أنها تعتبر من الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا معا.

أ. **الصناعات منخفضة التكنولوجيا:** وتشمل الصناعة الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات التبغ، الصناعة النسيجية، صناعة الملابس والمنتجات الجلدية والأحذية، مصنوعات الورق والمنتجات الورقية، مصنوعات الأثاث والمنتجات الخشبية إضافة إلى الصناعات المتعلقة بالطبع والنشر.

ب. **الصناعات متوسطة التكنولوجيا:** وتضم صناعة تكرير النفط والوقود النووي، صناعة المطاط، الصناعة المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة.

ج. **الصناعات عالية التكنولوجيا:** ويتمثل هذا النوع في الصناعات الكيميائية، وصناعة الآلات والمعدات الإلكترونية والحواسيب، وصناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة الاتصالات، والصناعات المتعلقة بالأجهزة والمعدات الطبية والأجهزة الدقيقة البصرية، إضافة إلى صناعة المركبات الآلية والمقطورات ومعدات النقل.

3. **التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية:** حسب التصنيف القياسي الدولي (ISIC) الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة والذي يعتبر من أهم التصنيفات وأكثرها استخداما في الإحصاءات الصناعية الدولية، فان القطاع الصناعي يتشكل من ثلاث مجموعات رئيسية وهي[7]:

أ. **التعدين والمقالع (المحاجر):** وتضم هذه المجموعة أربعة فروع صناعية وهي استخراج الفحم الحجري، والنفط الخام والغاز الطبيعي، والمعادن النفسية، واستخراج المواد المعدنية الخام.

ب. **الكهرباء والماء والغاز:** وتضم الصناعة المرتبطة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها، والماء والغاز.

ت. **الصناعة التحويلية:** وتضم هذه المجموعة جميع فروع الصناعات التحويلية الرئيسية على مستوى الرقمين (two digits) وهي كالآتي:

[7] مدحت القريشي، مرج سبق ذكره، ص 90-91.

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (31).
- صناعة المنتوجات والملابس والصناعات الجلدية (32).
- صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث (33).
- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر (34).
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك (35).
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (ماعدا النفط والفحم) (36).
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية (37).
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات (38).
- صناعات تحويلية أخرى (وتضم صناعة المجوهرات والمصوغات والأحجار الكريمة) (39).

4. تصنيف الصناعات حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS [8]: يتم تحديد بنية القطاع الصناعي في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات على أساس تسع مجموعات رئيسية وهي:

- الطاقة والمحروقات.
- المناجم والمحاجر.
- صناعة الحديد والصلب، والتعدين والصناعة الميكانيكية والكهربائية.
- مواد البناء، الفخار والزجاج.
- الصناعة الكيميائية، المطاط والبلاستيك.
- الصناعات الغذائية، التبغ والكبريت.
- الصناعات النسيجية.
- صناعة الجلود والأحذية.
- صناعة الخشب والورق.

[8] فتيحة فيصل منيعي، النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 127.

I.2. أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية:

تعتبر قضية التصنيع والتطور الصناعي عنصرا هاما في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فبدون بناء صناعات وطنية قوية ومستقلة مبنية على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الصناعي، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية بالمفهوم الشامل. وأهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعله عنصرا أساسيا في تحسين مستويات المعيشية للسكان وزيادة الدخل الفردي، كما أن الصناعة التحويلية تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات. ويمكننا إبراز أهمية الصناعة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال النقاط التالية[9]:

- تتميز الصناعة بقدرتها على استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص الشغل والتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدول العالم، زيادة على ذلك فإنها ترتبط مع بقية القطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية مما يجعلها محفزة على النمو المستدام.
- تساهم الإنتاجية المرتفعة في القطاع الصناعي في تسريع وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقات التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى زيادة على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا واستخدام المعدات والآلات المتطورة.
- يعتبر التطور الصناعي عنصرا أساسيا في خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية مما ينعكس على ارتفاع مستويات المداخيل وتوزيعها بطريقة عادلة.
- يعتبر التصنيع كعامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي وتحسين إنتاجيته من خلال توفير المعدات والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات، حيث لا يمكن لأي دولة من تطوير قطاعها الزراعي دون إستراتيجية تصنيعية قوية كما لا يمكن تطوير الصناعة بدون وجود مواد خام ناتجة عن قطاع الزراعة.
- إن وجود قطاع صناعي متنوع وقوي يخفف من الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات.

[9] مدحت اقريشي، مرجع سبق ذكره، ص 39-41.

- يلعب القطاع الصناعي التصديري القوي دورا مهما في تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتوجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتوجات الخام أو النصف مصنعة في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة المداخيل وتحسين مستوى الرفاهية.

II. التطورات التي شهدها القطاع الصناعي الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد المخطط (1962-1989):

1.II. تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1962-1969):

لقد تميز الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال بارتباطه التام بالخارج وعلى وجه الخصوص بفرنسا، وكان المستعمر يهدف إلى عدم السماح بإقامة صناعة وطنية متطورة وإبقائها كمصدر للمواد الخام لتلبية حاجات البلدان المتقدمة، حيث أدى ذلك إلى انهيار الصناعات اليدوية المحلية نتيجة عدم قدرتها على منافسة المنتجات الصناعية الفرنسية، وقد تم خلال هذه المرحلة إخضاع المؤسسات الصناعية التي غادرها المعمرون إلى نظام التسيير الذاتي سنة 1963 وإنشاء دواوين وطنية (كديوان الحبوب وديوان التجارة) وشركات وطنية (كشركة الكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لتسويق المحروقات)، باستثناء بعض الشركات الصناعية الكبرى التي بقيت تزاول نشاطها كشركات رونو (RENAULT) وبيرلي (BERLIET) والشركات المتعددة الجنسيات التي كانت تنشط في مجال النفط والغاز.

وشهد القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدة بين 1962 و 1963 تطورات مثيرة للقلق، حيث انخفض إنتاج قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 55%، كما تم تسجيل اختفاء حوالي 1400 مؤسسة صناعية ، وعرف قطاع التعدين وصناعة الحديد والصلب انخفاضا في الإنتاج بنسبة 20% و 25% على التوالي، وزيادة على هذا فقد عرف قطاع النسيج انخفاضا في طاقاته الإنتاجية بنسبة 58%، و14% بالنسبة لصناعة تعليب الأسماك[10]. وتميزت هذه الفترة بقوة قطاعين هما الزراعة والخدمات، حيث كانت تمثلان نسبة 73% من إجمالي الإنتاج، أما القطاع الصناعي فكانت نسبة مساهمته حوالي 20% في الإنتاج الكلي والتي كانت تستخدم كمدخلات للصناعات الثقيلة، في

[10] بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص 31-32.

حين نجد أن الصناعات الغذائية والتي كانت تعتمد على التحويل البسيط للمنتجات الزراعية لم تكن تمثل سوى نسبة 45% من إجمالي إنتاج القطاع الثانوي[11]، إن هذا الأداء الضعيف الذي شهده القطاع الصناعي بعد الاستقلال ما هو إلا نتيجة لتخلي المعمرين عن المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصناعية وانعدام سياسة صناعية واضحة المعالم مما أدى إلى انعدام التكامل والترابط الأمامي والخلفي بينها. ومن بين الخصائص التي تميزت بها الصناعة الثقيلة إلى غاية أواخر سنة 1966 هي كالتالي:

- لم تكن الصناعة الثقيلة خلال هذه الفترة سوى صناعات قائمة على استيراد المواد النصف مصنعة من الخارج وإعادة تركيبها وبالتالي لا يمكن لها أن تكون قاعدة أساسية لعملية التصنيع التي تتم عن طريق الصناعات التحويلية الفعلية، كصناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والميكانيكية[12].
- تم التركيز خلال هذه الفترة على الصناعات الاستخراجية وصناعة المنتجات الزراعية وبعض الأنشطة الصناعية كالتغليف والتعبئة المتعلقة بتهيئة المنتوجات الزراعية نحو التصدير.
- عدم وجود تكامل أمامي وخلفي بين الصناعات فيما بينها من ناحية وبين القطاع الزراعي والصناعة من ناحية أخرى.
- تميزت الصناعات بانخفاض إنتاجيتها وذلك راجع إلى تقادم واهتلاك المعدات والآلات الإنتاجية من جهة وعمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت الصناعية من طرف المعمرين الأوربيين.

تميزت الفترة 1963-1966 بحجم استثمارات قدره 9641 مليون دج، حيث بلغت نسبة استثمارات القطاع العمومي حوالي 25.66%، أما المؤسسات الأجنبية فحققت أعلى نسبة قيمتها حوالي 73.61% تم تخصيص 39.52% منها لقطاع المحروقات و 34.09% لباقي القطاعات الأخرى ، وتأتي استثمارات القطاع الخاص في المرتبة الأخيرة بنسبة 0.73% وهذا يبين مدى ضعف القطاع الخاص المحلي في مساهمته في الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة.

[11] عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة، الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 19.

[12] عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 128.

وشهدت سنة 1967 ميلاد المخطط الثلاثي الأول في تاريخ الجزائر المستقلة بهدف تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي والخروج من دائرة التخلف الصناعي والاجتماعي، حيث بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي 5400 مليون دج أي بنسبة 50% من إجمالي استثمارات المخطط الثلاثي 1967-1969، وهي موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول 1.3. الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي (1967-1969)

القطاعات	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة (%)
المحروقات والمواد الكيميائية	2710	51
المناجم	180	4
الكهرباء	260	5
الحديد والصلب	1200	23
الصناعة التحويلية	1050	20
المجموع	**5400**	**100**

المصدر: جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 25.

من خلال حجم الاستثمارات المخصصة يتضح جليا أن الإستراتيجية الصناعية المتبعة خلال الفترة 1967-1969 كانت تهدف إلى تنمية وتطوير قطاع المحروقات والصناعات المرتبطة به باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية حيث تم تخصيص 51% من إجمالي الاستثمارات لفائدة هذا القطاع، كما تم تخصيص 23% لتطوير قطاع الحديد والصلب من أجل توفير المنتجات في السوق المحلية والقضاء على التبعية للسوق الخارجية، أما فيما يخص الصناعات التحويلية والتي خصص لها 20% من إجمالي الاستثمارات الصناعية فكان الهدف من ذلك هو إعادة هيكلة مؤسسات القطاع من أجل توفير السلع الاستهلاكية الضرورية لتلبية حاجيات المواطنين.

1. الأهمية النسبية لمختلف القطاعات خلال الفترة (1963-1969):

من أجل معرفة التطورات الهيكلية الحاصلة على مستوى القطاع الصناعي خلال هذه الفترة مقارنة بجميع القطاعات الأخرى سنقوم بتحليل مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 2.3. مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1963-1969)

الوحدة: مليون دج

السنوات / قطاع النشاط	1963		1965		1967		1969	
	ن.د.خ	النسبة (%)	ن.د.خ	النسبة (%)	ن.د.خ	النسبة (%)	ن.د.خ	النسبة (%)
الطاقة والمحروقات	2141	16	2289	15	3099	19	3733,8	17,7
الصناعات التحويلية	1233	9	1710	11,2	1998	12	2778,4	13,2
الزراعة	2300	18	2508	16,5	2128	13	2216,1	10,5
البناء والأشغال العمومية	600	5	786	5,2	764	5	1611,8	7,6
التجارة والخدمات	6856	52	7947	52,1	8241	51	10704,7	51
المجموع	**13130**	**100**	**15240**	**100**	**16230**	**100**	**21044,8**	**100**

(ن.د.خ): الناتج الداخلي الخام

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص222.

يبين الجدول (1.3) أن الاقتصاد الجزائري عرف هيمنة كبيرة لقطاع التجارة والخدمات خلال الفترة 1963-1969 حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام أكثر من 51% ، أما قطاع الطاقة والمحروقات فلم تتجاوز مساهمته في الناتج الإجمالي 19% خلال نفس الفترة، وهذا راجع لسيطرة الشركات الفرنسية والشركات الأجنبية الأخرى على إنتاج النفط، حيث "بلغت حصة استغلال الشركات الفرنسية والأجنبية آنذاك حوالي 90% مقابل 10% للدولة الجزائرية في مجمل الإنتاج، زيادة على ذلك فإن عائدات الجزائر من النفط كانت تتوزع على أساس مناصفة

الأرباح وكانت الخزينة الجزائرية تحصل على دخل قدره 29 سنتا للبرميل مقابل دخل يتراوح بين 70 و 90 سنتا للبرميل لفائدة الدول الأجنبية بما فيها فرنسا"[13]، إن هذا الإجحاف كان حافزا للسلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة للشروع في تأميم قطاع المحروقات وجميع الثروات الطبيعية والعمل على تطوير صناعات قاعدية تكون أساس الانطلاق نحو مسار التصنيع والتطور الصناعي.

وبالنسبة للصناعات التحويلية فقد سجلت مستويات تصاعدية في أهميتها النسبية إلا أن هذه النسب تبقى متواضعة نتيجة قلة المنشآت واهتلاك المعدات والآلات إضافة إلى عدم توفر اليد العاملة المؤهلة ونقص الكوادر والخبراء في مجال الصناعة، حيث تراوحت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية بين 9% سنة 1963 و 13.2% سنة 1969، وهذا يدل على أن إستراتيجية التصنيع خلال هذه المرحلة كانت تهدف إلى تلبية الحاجيات الأساسية للسكان والمتمثلة في المواد الغذائية الأساسية والملابس. أما قطاع الزراعة وبالرغم من كونه أقوى القطاعات الإنتاجية خلال الفترة 1963-1965 حيث تراوحت مساهمته في الناتج المحلي الخام بين 16.5% و18% إلا أنه سجل مستويات متناقصة وصلت حدود 10.5%، نفس الشيء بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل مستويات متدنية في مساهمته في الناتج الإجمالي لم تتجاوز حدود 7.6% سنة 1969 نتيجة انخفاض حركة البناء والأشغال العمومية الناجمة عن هبوط حجم الاستثمارات. إن هذا التراجع في أداء القطاع الزراعي وقطاع البناء والأشغال العمومية ناجم عن إستراتيجية النمو غير المتوازن التي تبنتها السلطات الجزائرية من خلال حجم الاستثمارات المخصصة لتنمية القطاع الصناعي والتي بلغت 50% من إجمالي مخصصات المخطط الثلاثي 1967-1969.

2. نمو القطاع الصناعي خلال الفترة (1963-1969):

تشير معدلات النمو إلى حدوث تغيرات في هيكل القطاعات الإنتاجية، فقطاع الطاقة والمحروقات شهد حالة عدم الاستقرار وهذا أمر طبيعي لكون القطاع ظل تحت سيطرة الشركات الفرنسية، وبالرغم من ذلك إلا أنه سجل نموا قدره 16.3% خلال الفترة 1965-1967 وهو أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 3.2%. وبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد حققت معدلات نمو أعلى مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى ارتفاع أهميتها النسبية من

[13] نفس المرجع، ص 143.

9% سنة 1963 إلى 13.2% سنة 1969 وهذا النمو يمكن تفسيره بعودة المؤسسات الصناعية التي تركها المعمرون إلى الإنتاج، كما أن التطور الملحوظ الذي شهدته الصناعات التحويلية ما هو إلا نتيجة لحجم للاستثمارات التنموية التي خصصتها السلطات للقطاع الصناعي خلال الفترة 1963-1966 والتي بلغت حوالي 810.3 مليون دج.

الجدول 3.3. نمو القطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات خلال الفترة (1963-1967)

السنوات / قطاع النشاط	1965-1963	1967-1965	1969-1967
	معدل النمو (%)	معدل النمو (%)	معدل النمو (%)
الطاقة والمحروقات	3,4	16,3	9,8
الصناعات التحويلية	17,8	8,1	17,9
الزراعة	4,4	-7,9	2,0
البناء والأشغال العمومية	14,4	-1,4	45,2
الناتج الداخلي الخام الإجمالي	7,7	3,2	13,9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (2.3)

وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية وبالرغم من التراجع الذي عرفه القطاع خلال الفترة 1965-1967، إلا أنه عرف انطلاقة قوية خلال الفترة 1967-1969 أين سجل نموا قدره 45.2% نتيجة للهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تم تشييدها خلال هذه الفترة والمتمثلة في المساكن والمنشآت الصناعية والمدارس وغيرها. أما قطاع الزراعة فبالرغم من دوره الريادي في الاقتصاد الوطني سنة 1963 أين بلغت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي 18% ، إلا أن نمو القطاع عرف تراجعا كبيرا خلال الفترة 1965-1967 بنسبة 7.9% ، إن هذا الركود الكبير الذي شهده القطاع الزراعي مرتبط بضعف الإنتاجية الناجمة عن استخدام الوسائل البدائية وانعدام صناعات تحويلية قوية تزود القطاع بالمعدات والآلات الزراعية الحديثة، إضافة إلى هجرة المزارعين نحو المناطق الحضرية والمدن وتحويل نشاطهم من القطاع الزراعي نحو القطاع الصناعي.

II.2. تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1970-1979):

مع بداية السبعينات قررت السلطات الجزائرية آنذاك انتهاج سياسة اقتصادية شاملة مستوحاة من فكر الاقتصاديين الفرنسيين (فرانسوا بيرو، جيرار ديستان و بيرني)[14] والمبنية على إستراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة وتوجيه الإنتاج الصناعي نحو السوق الداخلي وهو ما يعرف بإستراتيجية إحلال الواردات، باعتبارها أساس الثورة الصناعية والتحرر الاقتصادي بحيث تكون فيما بعد القاطرة الأمامية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم التركيز من خلال هذه الإستراتيجية على رفع الإنتاجية والسماح للإطارات والعمال بالتأقلم والتدريب على وسط صناعي عصري ومتقدم تقنيا، كما يجب على هذه الصناعات أن تكون منتجة لأدوات التجهيز.

وشهدت هذه المرحلة تأميم قطاع المحروقات سنة 1971 حيث أصبحت الجزائر تمتلك 51% من أسهم الشركات الفرنسية، كما تم تأميم منابع الغاز الطبيعي بنسبة 100% وإلغاء عقود الامتياز وإعطاء شركة سوناطراك الأولوية التامة وصاحبة الحق لوحدها في التنقيب واستغلال النفط، إضافة إلى إجبار جميع الشركات الأجنبية التي ترغب في استغلال النفط على إنشاء شركات تجارية تخضع للقانون الجزائري بحيث يكون مقرها في الجزائر. إن هذه القرارات التي تم اتخاذها نابعة من أهمية قطاع المحروقات في تمويل التنمية الاقتصادية وتطوير الصناعات القاعدية مما يؤدي إلى تنمية باقي القطاعات وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

وبفضل جميع التأميمات تكونت لدى قطاع الدولة قاعدة مهمة في الميدان الصناعي تم تعزيزها ببرنامج التصنيع الواسع الذي قامت به الشركات الوطنية المختلفة، وأصبحت مهيمنة على الجهاز الإنتاجي الصناعي وتتحكم في وسائل الإنتاج بنسبة تزيد عن 80% [15]، بعد أن كانت العلاقات الإنتاجية السائدة هي رأسمالية استعمارية تتميز بسيطرة رأس المال الأجنبية والذي فرض على الجهاز الإنتاجي الصناعي عدم التوازن بين العرض والطلب، لأن هذا الإنتاج كان يحول إلى الخارج في شكل مواد أولية موجهة للتسويق في الأسواق الأجنبية.

[14] بنجامين ستورا، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[15] محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي –مثال الجزائر–، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 280-281.

1. الاستثمار في القطاع الصناعي خلال الفترة (1970-1979):

تميزت المخططات الرباعية خلال هذه الفترة باللامركزية كمبدأ اقتصادي أساسي في توزيع الاستثمارات على الصعيد الوطني وهو ما أكده المرسوم الرئاسي رقم 74-68 بتاريخ 24 جوان 1974 في مادته السادسة[16]، والهدف من ذلك هو تحقيق التوازن الجهوي من جهة بإفادة مختلف المناطق ببرامج استثمارية مع تطوير قدراتها الإنتاجية المحلية، ومن جهة أخرى تحقيق مستوى أفضل للإنتاج في مختلف المناطق بالاعتماد على الاستغلال الأوسع للموارد الطبيعية والطاقات البشرية المحلية المتوفرة، ومن بين أهم المشاريع الاستثمارية مصنع الحديد والصلب في عنابة ومصنع الجرارات في قسنطينة.

وعرفت المخططات الاستثمارية التنموية لهذه المرحلة تطورا كبيرا، حيث ارتفعت استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بنسبة 150% مقارنة بالمخطط الثلاثي (1967-1969) كما تضاعفت المخصصات الاستثمارية للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) أربع مرات مقارنة بالمخطط الرباعي الأول، وشهدت جميع المخططات اهتماما كبيرا بقطاع الصناعة الاستخراجي والتحويلي حيث تراوحت نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع بين 42% و 45%، ويليه القطاع الزراعي من حيث الأهمية بنسبة 15%، ويأتي قطاع التجهيزات الاجتماعية في المركز الثالث من حيث المخصصات بنسبة تراوحت بين 12% و 13%. إن الهدف من التوجه نحو إستراتيجية تنمية قطاع المحروقات والصناعات القاعدية خلال هذه المرحلة هو بناء قطاع صناعي بإمكانه أن يساهم في حل مشكلة عدم التوازن الداخلي وتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، وخلق فائض اقتصادي يكون قادرا على تمويل عملية التنمية. وبالمقابل إذا نظرنا إلى توزيع الاستثمارات على مستوى القطاع الصناعي نجد أنه تم منح الأولوية لثلاث قطاعات صناعية وهي قطاع المحروقات والحديد والصلب وقطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية كما هو مبين من خلال الجدول التالي:

[16] نفس المرجع، ص 304.

الجدول 4.3. الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي للفترة (1970-1977)

القطاعات	المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني	
	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة (%)	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة (%)
المحروقات	4573	36	19500	40.6
المناجم	700	6	1100	2.3
الكهرباء	735	6	1525	3.2
الحديد والصلب	1900	15	5865	12.2
الصناعة الميكانيكية والكهربائية	1275	11	6238	13
الصناعة الكيميائية	512	4	4000	8.3
تركيب الآلات	940	8	4100	8.5
الصناعة الغذائية	470	3	1470	3.1
صناعة النسيج	515	5	1420	3
صناعة الجلود	60	-	170	0.3
صناعة الخشب والورق	-	-	1660	3.5
الصناعات التقليدية	140	1	910	1.9
صناعات أخرى	580	5	42	0.1
المجموع	**12400**	**100**	**48000**	**100**

المصدر: جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص 26-27، بتصرف من الطالب.

يبين الجدول 4.3 أن بنية الاستثمارات الصناعية خلال الفترة 1970-1977 شهدت سيطرة ثلاث قطاعات وهي قطاع المحروقات والصناعة الحديد والصلب والصناعات الكهربائية والميكانيكية، حيث بلغ إجمالي المخصصات لهذه القطاعات أكثر من 60% بينما بقيت نسبة 40% موزعة على باقي الصناعات، لكن ما هو ملاحظ أنه تم تسجيل تراجع الاستثمار في قطاعي المناجم والكهرباء والذي انخفض من 6% خلال المخطط الرباعي الأول إلى 2.3% و3.2% على التوالي في المخطط الرباعي الثاني، وبالنسبة لقطاع الصناعات الكيميائية فقد عرفت قفزة نوعية بارتفاع استثمارات القطاع من 4% إلى 8.3%، أما الصناعات الاستهلاكية والمتمثلة في الصناعات الغذائية والنسيج والجلود والخشب والورق لم تلقى اهتماما كبيرا خلال المخططين

الرباعيين حيث لم تتجاوز الاستثمارات في هذه الصناعات عتبة 3% مما يجعل هذه الصناعات غير قادرة على تلبية الطلب الداخلي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود خاصة في مجال الصناعات الغذائية.

الشكل1.3. الاستثمارات الصناعية خلال الفترة (1970-1977)

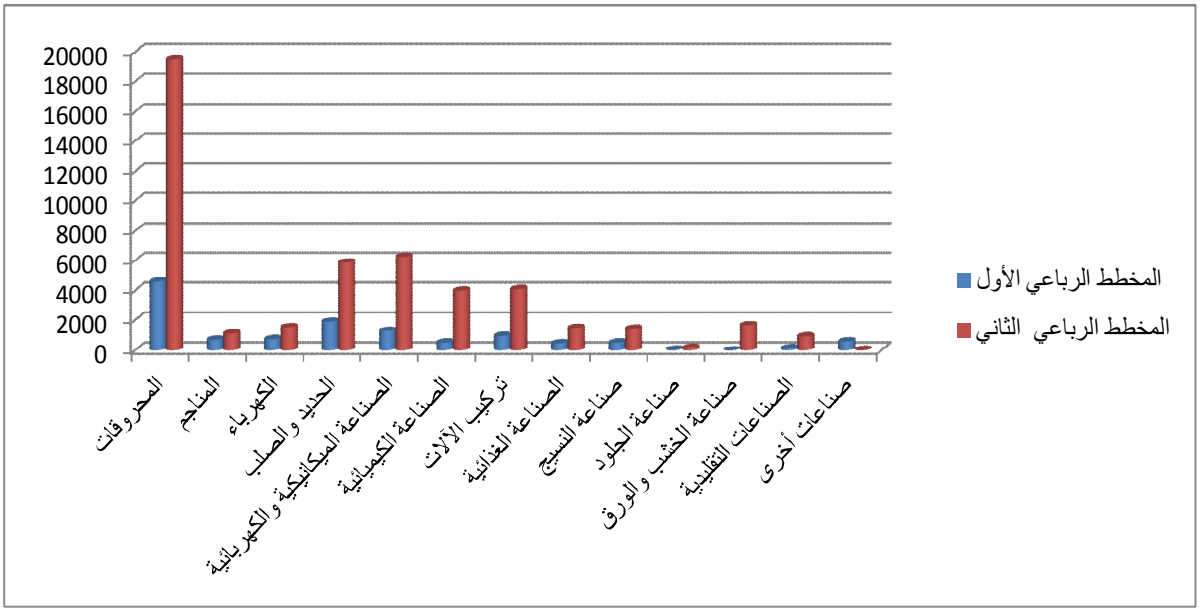

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (4.3)

2. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1970-1979):

تميزت المرحلة 1970-1979 بتطور ملحوظ شهده قطاع الطاقة والمحروقات حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 20% سنة 1972 إلى 37% سنة 1974 في حين لم تتجاوز هذه النسبة خلال الفترة السابقة (1962-1969) عتبة 19%، وهذا التطور ما هو إلا نتيجة لتأميم حقول النفط والغاز وكذا المناجم التي قامت بها السلطات بداية هذه الفترة زيادة عن حجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع والتي فاقت 42% من إجمالي استثمارات المخططات التنموية الثلاث إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1973 مما انعكس بشكل كبير على تنمية صادرات المحروقات حيث ارتفعت من 3.4 مليار دج سنة 1970 إلى حوالي 35.9 مليار دج سنة 1979 في حين لم تتجاوز صادرات قطاع المحروقات عتبة 3.1 مليار دج سنوات الستينيات.

الجدول 5.3 مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1972-1978)

الوحدة: مليون دج

السنوات / قطاع النشاط	1972		1974		1976		1978	
	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)
الطاقة والمحروقات	6040,6	20	20664,8	37	23624,1	32	29803	28
الصناعات التحويلية	4087,4	13	4562,7	8	6572	9	9838,1	9
الزراعة	2828,1	9	3873,5	7	6685	9	8422,1	8
البناء والأشغال العمومية	2481,4	8	4120,2	7	7077,7	10	11305	11
التجارة والخدمات	9232,4	30	11270,5	20	14708,5	20	22537	21
الناتج المحلي الخام الإجمالي	**30413,2**	–	**55561**	–	**74075**	–	**104832**	–

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص224-226.

بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فقد شهد تراجعا كبيرا من حيث أهميته النسبية حيث انخفضت مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي الخام من 13% سنة 1972 إلى 9% سنة 1978 وهي الوضعية التي كان عليها القطاع سنة 1969، وتتشكل القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من 22% للصناعات الغذائية وحوالي 20% للصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية بينما بقيت مساهمة قطاعات النسيج والجلود ومواد البناء والخشب والورق والصناعات الأخرى في القيمة المضافة للصناعة التحويلية جد ضعيفة، ويعود تراجع القطاع إلى عدة أسباب أهمها إستراتيجية النمو الغير المتوازن التي انتهجتها السلطات بالتركيز على تطوير الصناعات الثقيلة وإهمال الصناعات الخفيفة التي بإمكانها تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير العملة الأجنبية، زيادة عن عدم قدرة اليد العاملة المحلية على التحكم في التكنولوجيا المستوردة مما أدى إلى ضعف إنتاجية اليد العاملة وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية للمصانع بطريقة مثلى.

لقد سجل القطاع الزراعي خلال هذه الفترة تراجعا عما كان عليه في بداية الستينيات حيث عرفت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا معتبرا من 13% سنة 1972 إلى 9% سنة 1978، ويرتبط هذا الانكماش الذي شهده القطاع ارتباطا مباشرا بتخلف القطاع الصناعي الذي يمده بالآلات والمعدات الفلاحية والأسمدة والمبيدات، زيادة على هجرة الفلاحين والمزارعين من الأرياف نحو المدن نتيجة نقص التنمية وعدم توفر الحاجيات الأساسية الضرورية وتغيير نشاطهم من القطاع الفلاحي نحو القطاع الصناعي، فضلا عن تحويل الأراضي الفلاحية الخصبة إلى مشاريع صناعية واجتماعية وبنى تحتية أخرى .

يمكننا القول أن الإستراتيجية الصناعية المرتكزة على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة التي تبنتها السلطات خلال المخططات التنموية الثلاث لم تحقق الأهداف المنشودة و لم تتمكن الدولة من تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للصناعات الغذائية والصناعات ذات الاستهلاك الواسع، حيث ارتفعت واردات المواد الغذائية من 680 مليون دج سنة 1970 إلى 5.17 مليار دج سنة 1979، كما ارتفعت ورادات السلع الاستهلاكية الأخرى من 484 مليون دج سنة 1970 إلى 1.78 مليار دج سنة 1979، وبالنسبة لصادرات المواد الغذائية عرفت هي الأخرى تراجعا كبيرا حيث انخفضت من 957 مليون دينار إلى 401 مليون دج خلال نفس الفترة وتمثلت هذه الصادرات في التمور والحمضيات والبقول الجافة، وفيما يخص صادرات السلع الاستهلاكية الأخرى انخفضت من 42 مليون دج سنة 1970 إلى 18 مليون دج سنة 1979. إن هذه الأرقام توضح جليا الوضعية الصعبة التي عرفها قطاع الصناعات التحويلية خلال هذه الفترة حيث لم يتمكن من توفير السلع الأساسية وتحقيق الاكتفاء الذاتي كما أنه لم يساهم ولو بنسبة قليلة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ومن بين السلبيات الأخرى لهذه الإستراتيجية وجود جهاز إنتاجي أكثر تبعية للخارج من أجل تجديده وتوسعه وهو ما توضحه واردات التموين الصناعي والمعدات والآلات وسلع التجهيز، حيث ارتفعت واردات التموين الصناعي خلال الفترة 1970-1979 من 2.42 مليار دج إلى 10.83 مليار دج، كما ارتفعت واردات الآلات والسلع التجهيزية من 1.8 مليار دج إلى 10.66 مليار دج خلال نفس الفترة.

3. نمو القطاع الصناعي خلال الفترة (1970-1979):

عرف القيمة المضافة لقطاع الطاقة والمحروقات خلال الفترة (1972-1974) نموا كبيرا بلغ حدود 85% وهذا راجع إلى ارتفاع صادرات المحروقات من 4.8 مليار دج سنة 1972 إلى 18.26 مليار دج سنة 1974 نتيجة لارتفاع الأسعار سنة 1973 بحوالي أربع مرات عما كانت عليه سنة 1972، وخلال الفترة (1974-1978) عرف القطاع تراجعا في النمو مقارنة بالفترة السابقة حيث تراوح بين 6.9% و 12.3%. وشهدت الصناعات التحويلية نموا متزايدا تراوح بين 5.6% خلال الفترة 1972-1974 و 22.3% خلال الفترة 1976-1978، لكن هذا النمو المتصاعد للصناعات التحويلية لم يكن له أي تأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض من 7.5% خلال الفترة 1972-1974 إلى 7% خلال الفترة 1974-1978 كما هو مبين في الجدول (6.3).

الجدول 6.3. نمو القطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات خلال الفترة (1972-1978)

قطاع النشاط	1974-1972	1976-1974	1978-1976
	معدل النمو (%)	معدل النمو (%)	معدل النمو (%)
الطاقة والمحروقات	85	6,9	12,3
الصناعات التحويلية	5,6	20	22,3
الزراعة	17	31,4	12,2
البناء والأشغال العمومية	29	31	26,3
التجارة والخدمات	10,5	14,2	23,8
الناتج المحلي الخام الإجمالي*	**7,5**	**7**	**7,6**

(*): معدل نمو الناتج المحلي الخام محسوب على أساس بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة اقتصادية 1962-2011، جدول29، ص 260.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول 5.3

إذا نظرنا إلى معدلات نمو القطاعات الأخرى (الزراعة، البناء والأشغال العمومية، التجارة والخدمات) نجدها كلها عرفت معدلات نمو معتبرة وبالرغم من ذلك لم تتمكن هذه القطاعات بما فيها الصناعات التحويلية من رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما كان عليه خلال الفترة

1972-1974، وهو ما توضحه معدلات النمو خلال الفترة 1972-1978 في الجدول 6.3 والتي تبين الارتباط الكبير للناتج المحلي الإجمالي بنمو قطاع الطاقة والمحروقات، حيث نلاحظ أنه لما بلغ معدل نمو قطاع الطاقة والمحروقات 85% كان نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.5% خلال الفترة 1972-1974، وخلال الفترة 1974-1976 انخفض معدل نمو قطاع الطاقة والمحروقات إلى مستوى 6.9% بينما سجلت جميع القطاعات الأخرى تطورا في معدلات النمو و لم يكن لها أي تأثير في تطور نمو الناتج المحلي الخام الذي سجل بدوره انخفاضا إلى مستوى 7%.

من خلال ما سبق يمكننا أن نشير إلى أن هذه المرحلة شهدت عدة اختلالات سواء على مستوى القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي وحتى باقي القطاعات ومن بين أهم النتائج التي عرفتها هذه المرحلة نلخصها في النقاط التالية:

- لقد أدى التناقض في سياسة تطبيق اللامركزية في المشاريع الاستثمارية إلى حدوث اختلالات واضحة بين معدلات انجاز المشاريع الاستثمارية وأهداف التخطيط، حيث لم تتجاوز معدلات انجاز المشاريع عتبة 20% وكان حجم الاستثمارات المتبقية في نهاية كل سنة والمرحلة للسنة الموالية تمثل نسبا عالية جدا تتراوح بين 76% و 80% من الحجم الكلي لاستثمارات السنة الجديدة، وهذا ناتج عن ضعف الخبرة وافتقار الولايات إلى الإطارات ذوي الكفاءات العالية، حيث وجدت نفسها أمام عدد كبير من المشاريع و لم تعد قادرة على التحكم فيها أو توجيه أعمال إنجازها.
- إن التركيز المفرط على قطاع المحروقات في المخططات الثلاث وعدم تحقيق التكامل بين القطاع الصناعي والزراعي أدى إلى انهيار هذا الأخير الذي كان يشكل القطاع المنتج الأول بداية سنوات الاستقلال، حيث انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 18% سنة 1963 إلى 8% سنة 1978 وهذا يشكل انحرافا في إستراتيجية التنمية.
- باستثناء قطاع الطاقة والمياه الذي سجل مستويات نمو عالية مقارنة بالمعدلات المتوقعة والتي بلغت 17% و 22.4% على التوالي خلال الفترة 1970-1977، إضافة إلى قطاع الصناعات الغذائية الذي حقق نموا قدره 11.9% خلال الفترة 1970-1973 وهي أكبر من النمو المتوقع

خلال نفس الفترة، نجد أن القطاعات الصناعية الأخرى لم تتمكن من تحقيق معدلات النمو التي تم تسطيرها خلال المخططين الرباعي الأول والثاني وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 7.3. معدلات النمو المتوقعة والمحققة في القطاع الصناعي للفترة 1970-1977 (%)

قطاع النشاط	1973-1970		1977-1974	
	النمو المتوقع	النمو المحقق	النمو المتوقع	النمو المحقق
صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية	25,5	11,9	23,4	7,1
صناعة مواد البناء	14,4	3,1	31,6	23,3
الصناعات الكيماوية	19,4	10,4	25,2	9,7
الصناعات الغذائية	6,7	11,9	10,0	3,5
صناعة النسيج والجلود	15,8	10,8	14,2	0,1
المناجم والمحاجر	19,8	7,3	24,2	2,6
الطاقة والمياه	4,9	17,0	10,2	22,4

المصدر: Rachid Boudjema, Economie du développement de l'Algérie 1962-2010, volume 1, Dar Khaldounia, Alger, 2011, P123.

- شهدت هذه المرحلة عدم التوازن في تركيب الصادرات، حيث نجد أن أغلب صادرات الجزائر من السلع خلال الفترة 1970-1979 تمثلت في بعض المنتوجات الزراعية كالحمضيات والتمور والخمور والمنتجات النفطية والتعدينية الخام، وتدل الإحصائيات إلى أن قيمة صادرات البترول الخام عام 1978 كانت تشكل لوحدها أكثر من 85% وهذا يمكن تفسيره بضعف الجهاز الإنتاجي للقطاع الصناعي خارج المحروقات الذي يعاني من مشكلة عدم التوازن. وبالمقابل إذا قارنا تركيب الصادرات الجزائرية بصادرات الدول الصناعية نجد أن تركيب صادرات هذه الأخيرة تتوزع بشكل متوازن بين المنتوجات الاستهلاكية المصنعة والتي تمثل 25% إلى 30% والتجهيزات الصناعية ووسائل النقل بنسبة تتراوح بين 29% و36% ثم المنتوجات الأخرى كالمواد الغذائية والمواد الخام والمنتوجات الكيميائية التي تشكل الثلث الباقي من قيمة الصادرات.

- لقد أدى التفاوت الجهوي في عملية التنمية إلى وجود هيكل اقتصادي واجتماعي غير منسجم ومختل التوازن من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية، حيث يمكن تقسيمه من ناحية أسلوب الإنتاج

إلى قسمين: هيكل اقتصادي متطور القوى الإنتاجية تؤثر عليه العلاقات النقدية وهو قائم في المدن والمناطق الحضرية، وهيكل اقتصادي متخلف من حيث درجة تطور القوى الإنتاجية يغلب عليه الطابع العيني والإنتاج السلعي البسيط وهو قائم في المناطق الريفية[17]، وقد أدى التفاوت الجهوي إلى ركود اقتصادي في المناطق الريفية مما نتج عن ذلك اشتداد حدة النزوح من المناطق الأكثر حرمانا نحو المدن، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد النازحين من الريف نحو المدن خلال الفترة 1967-1977 بلغ 1.3 مليون شخص بمتوسط 130000 شخص سنويا مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو السنوي لسكان المدن والذي بلغ 5.7% متجاوزا بذلك المتوسط العام للنمو الديموغرافي الذي يتراوح بين 3% و 3.4% في السنة.

- عرفت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي مستويات ضعيفة إلى أبعد حد كما أن أثر الصناعات الصغيرة على التوازن الجهوي كان جد ضعيف نتيجة تركز استثمارات القطاع الخاص بشكل كبير في المدن، وفي هذا الصدد تشير إحصائيات وزارة الصناعات الخفيفة[18] أن من بين 4800 مؤسسة صناعية خاصة سنة 1978 تتمركز 65% منها في ثلاث مدن بالشمال وهي الجزائر العاصمة، البليدة ووهران، وهي صناعات لا تشغل أكثر من 20 عامل للوحدة الصناعية الواحدة، في حين يوجد حوالي 1650 مؤسسة صناعية تمثل حوالي 34% من العدد الكلي للصناعات الصغيرة الخاصة تشغل أقل من 5 عمال للوحدة، وتتمركز هذه الصناعات في المدن القريبة من الموانئ لكونها تعتمد في نشاطها على المواد الأولية المستوردة من الخارج، وعليه فإن أثرها على التكامل والنمو الاقتصادي يكاد يكون منعدما مما جعل منها مؤسسات تجارية أكثر مما هي تصنيعية.

- لقد تركزت عملية تمويل التنمية في الجزائر خلال الفترة السابقة في أغلبها على القروض الخارجية باعتبار أن المشاريع المسطرة آنذاك كانت تحتاج إلى أغلفة مالية كبيرة لا يمكن تغطيتها بإيرادات النفط، مما أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية من 6 مليار دج سنة 1974 إلى حوالي 13 مليار دج سنة 1976 لترتفع إلى حوالي 26 مليار دج سنة 1979. كما سجلت خدمة الديون الخارجية ارتفاعا كبيرا حيث ارتفعت من 2.4 مليار دج سنة 1975 إلى 14 مليار دج سنة 1979 مما يوضح جليا تدني الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية من حيث الطاقة الإنتاجية

[17] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 334.

[18] نفس المرجع، ص 372.

والمردودية كما أن الإستراتيجية الصناعية المتبعة خلال الفترة (1963-1979) لم تحقق الأهداف المرجوة والاستقلال الاقتصادي المنشود.

- بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي رصدتها الدولة إلا أن النمو بقي يتميز بالبطء الشديد، ففي حين أن الاستثمارات سنة 1963 كانت تمثل حوالي 23% من الناتج المحلي الإجمالي لترتفع سنة 1973 إلى حدود 42% إلى أن وصلت عتبة 50% سنة 1977، وبالرغم من أن هذه النسب آنذاك كانت تمثل أعلى النسب الاستثمارية في دول العالم إلا أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز عتبة 6.4% خلال الفترة 1971-1980[19].

II.3. تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1980-1989):

لقد أدى تحليل نتائج المخططات التنموية خلال الفترة 1963-1979 إلى تسجيل عدة اختلالات اقتصادية أهمها الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كمورد رئيسي لتمويل عملية التنمية مما أدى إلى التبعية المطلقة للأسواق الخارجية من أجل الحصول على الموارد الأساسية والتكنولوجية نتيجة ضعف أداء القطاع الصناعي وعدم قدرته على تلبية الحاجيات الاجتماعية ولا سيما الاستهلاكية منها. وإذا رجعنا قليلا إلى الوراء نجد أن أهم ما ميز السوق الوطنية منذ الاستقلال هو ضعف العلاقات التبادلية بين القطاع الصناعي ومختلف القطاعات المنتجة الأخرى مع وجود تبعية مطلقة للخارج في التموين بالسلع الاستهلاكية وسلع التموين، إضافة إلى وجود تفاوت كبير بين العلاقات السلعية والنقدية في الهيكل الاقتصادي للمناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية.

وقد شهدت هذه المرحلة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية نتيجة عجزها المالي الكبير وعدم قدرة هذه المؤسسات على التحكم والرفع من قدراتها الإنتاجية، إضافة إلى ذلك فإن كبر حجم هذه المؤسسات وتمركز هياكلها وتوسع مجال نشاطها لم يساعد متخذي القرار على إنشاء هيكل تنظيمي مثالي يسمح بتدفق المعلومات ويسهل عملية اتخاذ القرار والتحكم أكثر في الرفع من القدرات الإنتاجية وتحسين مستوى إنتاجية العمال والآلات ، مما استلزم إعادة هيكلتها بطريقتين مختلفتين، حيث تقتصر الطريقة الأولى على إعادة الهيكلة حسب المنتجات أما

[19] بنجامين ستورا، مرجع سبق ذكره، ص55.

الطريقة الثانية فيتم إعادة الهيكلة فيها حسب المناطق، وكان الهدف الرئيسي من إعادة الهيكلة هو إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف عمل المؤسسات الصناعية والتحكم أكثر في تسييرها والرقابة عليها ومحاولة القضاء على البيروقراطية التي كانت السبب الرئيسي في عرقلة أنشطة المؤسسات وتطورها والعامل الأساسي في قتل روح المبادرة والإبداع داخل المؤسسات، وبموجب إعادة الهيكلة ارتفع عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة في أواخر سنة 1982.

وأمام الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي لا تنسجم أطلاقا مع الحجم الكبير للاستثمارات التي تم تخصيصها للقطاع الصناعي بالدرجة الأولى في المخططات التنموية السابقة، تم وضع المخططين الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989). وكانت يهدف هذين المخططين إلى القضاء على مختلف الاختلالات المسجلة في المخططات السابقة إذ كان لسياسة تقويم المحروقات وجود فراغ مالي أدى بالسلطات إلى الاعتماد على الاستدانة من الخارج، مما أدى إلى إعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات لفائدة الأنشطة الأخرى. ومن بين الأهداف التي تم تحديدها في المخطط الخماسي الأول[20]:

- التركيز على الاقتصاد في إدارة الموارد النادرة وتحسين الإنتاج والإنتاجية للمؤسسات الصناعية وتلبية الحاجيات الاجتماعية، كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي والقطاعات المنتجة والمنشآت القاعدية.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية وتخفيض حجم الديون الخارجية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاعات.
- العمل على تحقيق التوازن في بنية الاستثمارات القطاعية من أجل تغطية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية وتوفير شروط اللازمة لاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية وتطويرها.
- التأكيد على مبدأ التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كامل التراب الوطني وتصحيح التفاوت الجهوي الذي عرفته المخططات التنموية السابقة.
- التركيز على تطبيق سياسة تعليم وتكوين منسجمة مع متطلبات التنمية في التشغيل.

[20] سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري – محاولتان من أجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 181.

ومن الأهداف الاقتصادية التي يسعى المخططين الخماسيين على تحقيقها هي تقوية العلاقة بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق التكامل بينها ورفع وتيرة التبادل في السلع والخدمات من أجل توسيع السوق الوطنية بالاعتماد على تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تمكين الفرد من التطور التقني عن طريق رفع مستوى التكوين في المؤسسات التعليمية والوحدات الاقتصادية الإنتاجية مع مراعاة أن يتماشى هذا التكوين مع متطلبات التنمية.

إن الإستراتيجية الصناعية المتبعة في هذه المرحلة تكمن في محاولة علاج الاختلالات عن طريق توسيع الطاقات الوطنية للإنتاج والتوزيع، ومن بين الأهداف المخططة في هذه الإستراتيجية هو بلوغ معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الخام لا يقل عن 8% بينما نمو الدخل فتم تحديده عند مستوى 7.5% سنويا زيادة عن استهداف خلق حوالي 900000 منصب عمل في مختلف القطاعات خارج القطاع الفلاحي خلال الفترة (1980-1984)[21]، لكن سرعان ما اصطدم تطبيق هذه الخطة الخماسية بظهور بوادر أزمة اقتصادية خانقة شهدها الاقتصاد الوطني تمثلت في انهيار أسعار البترول إلى حوالي 10 دولار للبرميل سنة 1986، بانخفاض قدره 50% مقارنة بأسعار سنة 1980، زيادة عن انخفاض قيمة الدولار بنسبة 40% مما أدى إلى انهيار كبير في إيرادات الصادرات التي مصدرها قطاع المحروقات، حيث تم تسجيل تراجع كبير في الإيرادات بين عامي 1986 و 1987 بنسبة 39% و 31% على التوالي مقارنة بسنة 1985[22].

1. الاستثمار في القطاع الصناعي خلال الفترة (1980-1989):

إن أهم ما ورد في مضمون المخططين الخماسيين هو أن استثمارات هذه المرحلة تهدف إلى توسيع السوق عن طريق تنويع الاستثمارات وإعطاء الأولوية في توزيعها للمناطق النائية، خصوصا فيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام أكثر بتطوير وتنمية صناعة الإسناد باعتبارها الركيزة الثانية في إستراتيجية التنمية في المخطط الخماسي، وفي هذا الإطار تم تحديد صناعة الإسناد في تلك الصناعات التي تقوم بتموين القطاعات ذات الأولوية وهي السكن، والتهيئة الإقليمية، والزراعة والري، والهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتربية والتكوين،

[21] Mohamed Nasser Thabet, Le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie, Office des publications universitaires, Alger, 1989, P 278.

[22] عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، ص 48.

أما نوع المنتجات التي تقدمها هذه الصناعات هي المواد الأولية والمواد الوسيطة والمتمثلة بالخصوص في مواد البناء ومواد الإصلاح والصيانة كقطع الغيار والقطع المعدنية المستخدمة في الحياة العامة والقطع الكهربائية والمواد الخشبية والمواد الكيميائية الطبية والمواد البيتروكميائية ومواد الكتابة كالورق وغيرها.

كما عرفت هذه المرحلة سياسة الانفتاح على الاستثمار الخاص مع بداية 1980 وفق إستراتيجية تنموية جديدة ترتكز بالأساس على اللامركزية في النشاط الاقتصادي والصناعي مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية [23]،وفي هذا الإطار سنت الدولة عدة قوانين أهمها القانون 82/11 والقانون 82/12 الصادرين بتاريخ 28 أوت 1982 والذين يعطيان أهمية بالغة للقطاع الخاص سواء كان وطنيا أو أجنبيا في النشاط الاقتصادي وتمكينه من الاستفادة من عدة تسهيلات خاصة التزويد بالتجهيزات والأدوات وقطع الغيار اللازمة لنشاطه، بهدف التقليل من حدة البطالة وزيادة الدخل القومي وتحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص والقضاء على التفاوت الجهوي من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المناطق النائية.

وبلغت قيمة الاستثمارات المخططة في الفترة (1980-1989) حوالي 950.6 مليار دج مقابل 240.6 مليار دج خلال الفترة (1967-1978)[24] مما يوضح جليا أن استثمارات المخطط الخماسي ارتفعت بمقدار أربع مرات عما كانت عليه استثمارات الفترة (1967-1978)، وإذا قارنا نسبة استثمارات المخططين الخماسيين نجدها تمثل حوالي 79% من إجمالي الاستثمارات المخططة خلال الفترة (1967-1989) بمعدل استثمار سنوي قيمته 95 مليار دج خلال الفترة (1980-1989)، وهذا ما يفسر الإرادة القوية لمتخذي القرار السياسيين في أعلى هرم السلطة على محاولة إصلاح الاختلالات المسجلة في السنوات السابقة والناتجة عن سوء التوزيع القطاعي للموارد التي أعاقت تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية.

[23] نفس المرجع، ص 34.

[24] Rachid Boudjema, Opcit, P 153.

الجدول 8.3. الاستثمارات المخصصة للفترة (1980-1989)

القطاعات	المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
	الاستثمارات (مليار دج)	النسبة (%)	الاستثمارات (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة خارج المحروقات	86.5	21.6	134.4	24.3
قطاع المحروقات	68	17	39.8	7.2
القطاع الزراعي	24.1	6	38	6.9
الري	23	5.7	41	7.5
النقل	13	3.2	15	2.7
الهياكل الاقتصادية	37.9	9.5	45.5	8.3
السكن	60	15	76	13.8
التربية والتكوين	42.2	10.5	45	8.2
الهياكل الصحية والاجتماعية	16.3	4.1	28.4	5.2
التجهيزات	9.6	2.4	44	8
مؤسسات الانجاز	20	5	19	3.5
مؤسسات التخزين والتوزيع	-	-	15.9	2.9
البريد والاتصالات	-	-	8	1.5
المجموع	**400.6**	**100**	**550**	**100**

المصدر: Rachid Bodjema, Opcit, P166-167

من خلال الجدول (8.3) نجد أن استثمارات الفترة (1980-1989) والتي بلغت قيمتها 950.6 مليار دج تم تقسيمها على المخططين الخماسيين بنسبة 42% و 58% على التوالي حيث شهدت هيمنة القطاع الصناعي خارج المحروقات بنسبة 21.6% خلال المخطط الخماسي الأول لترتفع إلى 24.3% في المخطط الثاني ، ومن بين الملاحظات التي يبرزها توزيع هذه الاستثمارات هو تخصيص حوالي 57% للقطاع الإنتاجي والباقي هي عبارة عن استثمارات غير إنتاجية، والهدف من ذلك هو إعطاء ديناميكية للقطاع المنتج من أجل استغلال جميع الموارد والرفع من حجم الإنتاج، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما مدى نجاعة هذه الاستثمارات في خلق

ديناميكية للقطاع المنتج من أجل تقليص فاتورة الواردات وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟.

حسب (محمد بلقاسم حسن بهلول) فإنه تم إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي في هذا البرنامج من أجل تنمية وتطوير صناعات الإسناد لتغطية حاجيات وسائل الإنتاج للمواد الوسيطة ومواد الصيانة والإصلاح، وتشجيع الصناعات الاستهلاكية على التطور والمساهمة في تقليص فاتورة الواردات، ومن بين الأولويات الأخرى لهذا البرنامج الاستثماري هو الاهتمام بتطوير قطاع الري والذي حظي بنسبة 7% من إجمالي استثمارات الفترة (1980-1989) من أجل بناء السدود وحفر الآبار لتزويد السكان بالماء الشروب وتوسيع المساحات الزراعية المسقية[25].

وفيما يخص هيكل الاستثمارات المخصصة للقطاعات الغير إنتاجية فإن أولويات توزيعها اتجهت بشكل واضح نحو قطاعي السكن والتربية والتكوين، حيث بلغت نسبة إعتمادات قطاع السكن حوالي 14% من إجمالي استثمارات الفترة (1980-1989) وذلك من أجل القضاء على السكن الهش وتنمية المناطق المحرومة ومساعدة ذوي الدخل الضعيف وسكان الأرياف على بناء سكنات خاصة في إطار برنامج البناء الريفي، أما قطاع التربية والتكوين فقد بلغت نسبة اعتماداته حوالي 10% من إجمالي الاستثمارات بهدف تكوين إطارات ويد عاملة قادرة على رفع التحدي وتحسين مستوى الإنتاج والإنتاجية مع القدرة على التحكم في التكنولوجيا واستخدام وسائل الإنتاج ومواكبة عملية التنمية.

[25] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 414-415.

الشكل 2.3. الاستثمارات المخصصة لمختلف القطاعات خلال الفترة (1980-1989)

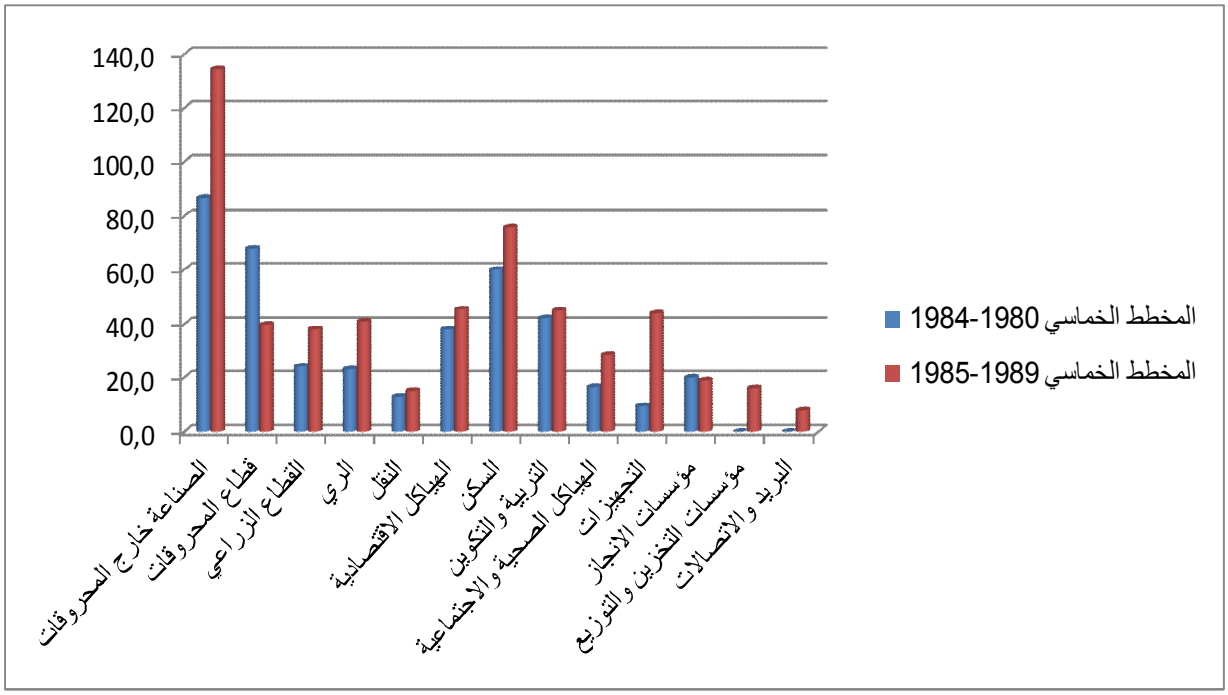

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (8.3)

2. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-1989):

شهدت مساهمة القطاع الصناعي (قطاع المحروقات والصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة تدنيا محسوسا مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه خلال الفترة السابقة (1970-1979) والتي تراوحت بين 33% و 45%، حيث بلغت هذه النسبة ما بين 29% و 44% خلال الفترة (1980-1989). إن هذا الانخفاض في أداء القطاع الصناعي يوضح جليا أن الاستثمارات التي تخصيصها للقطاع الصناعي خلال المخططين الرباعي الأول والثاني لم تحقق الأهداف المسطرة نتيجة انخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية الناجم عن عدم التحكم في استخدام التكنولوجيا وتشغيل المصانع بطريقة مثالية، زيادة عن العجز الكبير المسجل في انجاز المشاريع، وفي هذا الإطار بلغت نسبة الإنجاز في المشاريع الصناعية حتى نهاية 1978 وبداية الثمانينيات حوالي 19% كما تم تسجيل أن بعض الصناعات لم يتم إنجازها خاصة الصناعات الكيميائية الصغيرة، حيث تعود أسباب هذا التأخر إلى البيروقراطية وضعف نظام التمويل والمساعدة الفنية.

الجدول 9.3. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للفترة (1980-1989)

الوحدة: مليار دج

قطاع النشاط		الطاقة والمحروقات	الصناعات التحويلية	قطاع الزراعة والصيد والغابات	البناء والأشغال العمومية	التجارة والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
1980	القيمة المضافة	56855,4	13980,7	12923,3	16526,8	32240,6	**162507,2**
	النسبة (%)	35	9	8	10	20	
1982	القيمة المضافة	64732,4	18598,8	16107,1	24376,7	41607,3	**207551,9**
	النسبة (%)	31	9	8	12	20	
1984	القيمة المضافة	71313,3	30020,2	18287,5	33688,2	54613,7	**263855,9**
	النسبة (%)	27	11	7	13	21	
1986	القيمة المضافة	48314,4	39541	26278,2	44316,2	67761,9	**296551,4**
	النسبة (%)	16	13	9	15	23	
1988	القيمة المضافة	60672,5	42792,8	38785,3	41708,1	78380,6	**347716,9**
	النسبة (%)	17	12	11	12	23	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص226-227.

في ظل نتائج الجدول 9.3 نلاحظ أن قطاع المحروقات وبالرغم من تناقص استثماراته خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة (1967-1979) أين انخفضت من 25% إلى حوالي 11% ، إلا أنه بقي يسيطر من حيث مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-1984) أين تراوحت بين 27% و 35%، لكن سرعان ما تهاوت هذه النسبة خلال الفتـــرة (1986-1988) إلى أدنى المستويات أين تراوحت بين 16% و 17% ، ويعود سبب هذا التراجـــع إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1986 أين انهارت أسعار البترول بحوالي 50% مقارنة بسنة 1980 وتبعها انهيار قيمة الدولار بنسبة 40% مما أدى إلى تراجـــع قيمة الصادرات من النفط والغاز بأكثر من 40%. لقد أدى تراجع أداء قطـــاع المحروقـــات إلى

التأثير المباشر على قطاع البناء والأشغال العمومية والذي سجل تطورا ملحوظا من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أين ارتفعت هذه النسبة من 10% سنة 1980 إلى 15% سنة 1986، لكن سرعان ما تراجعت هذه النسبة إلى 12% وذلك تحت تأثير تراجع مداخيل قطاع المحرقات.

أما قطاع الصناعات التحويلية فقد حقق تحسنا طفيفا حيث انتقلت مساهمة القيمة المضافة للقطاع من 9% سنتي 1980و1982 إلى حدود 12% و 13% خلال الفترة (1986-1988) ويبقى هذا التغير الطفيف بعيد كل البعد عن الأهداف المرسومة خلال هذه الفترة، لكن ما يمكن ملاحظته هو التأثير السلبي لتراجع قطاع المحروقات على قطاع الصناعات التحويلية أين انخفضت مساهمته في الناتج المحلي بنسبة 1% سنة 1988 أين عرف القطاع نهاية هذه المرحلة انكماشا في وتيرة تطور الإنتاج وعجزه عن تلبية حاجيات المجتمع من السلع والخدمات.

وبالنسبة لقطاع التجارة والخدمات فإنه بقي يسجل مستويات مستقرة نوعا ما من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مع تسجيل بعض التحسن خلال الفترة (1986-1988) أين عرفت مساهمة القطاع في الناتج المحلي تطورا بنسبة 3% عما كانت عليه خلال الفترة (1980-1982).

3. نمو القطاع الصناعي خلال الفترة (1980-1989):

قبل تحليل نمو القطاع الصناعي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية لا بد أن نشير إلى أن التسيير البيروقراطي للمؤسسات العمومية والنظام المصرفي الذي عرفته الجزائر خلال الفترة 1981-1982 أدى إلى إغلاق حوالي 25% من المؤسسات الصناعية الصغيرة التابعة للقطاع الخاص نتيجة عدم قدرتها عن النشاط بسبب انقطاع التمويل[26]، وهذا ما أثر بالسلب بالدرجة الأولى على قطاع البناء والأشغال العمومية الذي تراجع معدل نموه من 21.4% خلال الفترة 1980-1982 إلى (3%-) خلال الفترة 1986-1988.

سجل نمو الناتج الخام المحلي الإجمالي أعلى مستوى وذلك خلال الفترة 1982-1984 نتيجة الانتعاش الذي شهده قطاع الصناعة التحويلية، أين بلغ متوسط معدل النمو 5% بزيادة قدرها

[26] عبد العزيز وطبان، مرجع سبق ذكره، ص 242.

1.6% مقارنة بالفترة 1980-1982، لكن سرعان ما انخفض هذا المعدل بأكثر من 50% خلال الفترة 1984-1986، ويرتبط هذا التراجع أساسا بالتراجع الكبير الذي شهده قطاع المحروقات والذي سجل معدل نمو سالب خلال نفس الفترة بلغ (17.6- %). لكن إذا رجعنا إلى متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الخام خلال الفترة 1980-1988 نجده لا يتجاوز عتبة 0.8% وهذا راجع بالأساس إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من سنة 1986 إلى أكثر من 50% مع انهيار سعر الدولار بأكثر من 40% مما أثر بالسلب على المداخيل الدولة المتأتية من صادرات المحروقات.

الجدول 10.3. نمو القطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات خلال الفترة (1980-1989).

قطاع النشاط	1982-1980	1984-1982	1986-1984	1988-1986
	معدل النمو (%)	معدل النمو (%)	معدل النمو (%)	معدل النمو (%)
الطاقة والمحروقات	6	5	-17,6	12
الصناعات التحويلية	15,3	27	14,8	4
قطاع الزراعة والصيد والغابات	11,6	6,5	19,8	21,4
البناء والأشغال العمومية	21,4	17,5	14,7	-3
التجارة والخدمات	13,6	14,5	11,4	7,5
الناتج المحلي الخام الإجمالي*	**3,4**	**5**	**2,4**	**-0,4**

(*): معدل نمو الناتج المحلي الخام محسوب على أساس بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة اقتصادية 1962-2011، جدول29، ص 260.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (9.3)

بالنسبة للقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية فقد سجل مستويات نمو مقبولة نوعا ما خلال الفترة 1980-1988 حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة حوالي 15%، لكن بالنظر إلى حجم الاستثمارات التي تم تخصيصها لهذا القطاع خلال المخططات التنموية السابقة نجد أن القطاع لم يحقق الأهداف المسطرة لا سيما وأن الواردات من السلع الاستهلاكية والغذائية بلغت أكثر من 60% من إجمالي الواردات خلال سنة 1984. أما قطاع البناء والأشغال

العمومية فقد سجل هو الآخر مستويات نمو أفضل من قطاعي الزراعة والتجارة والخدمات خلال الفترة 1980-1986 وهذا مرتبط بالديناميكية التي شهدها القطاع خلال هذه الفترة والمتمثلة في بناء المساكن والهياكل القاعدة كالطرقات والمدارس والهياكل الصحية والبني التحتية الأخرى، إلا أن القطاع عرف تراجعا كبيرا بنسبة (3%-) خلال الفترة 1986-1988 وهذا الانخفاض مرتبط أساسا بتراجع مداخيل الدولة من العملة الصعبة والتي أدت بدورها إلى التأثير بشكل سلبي على نمو قطاع البناء والأشغال العمومية خلال هذه الفترة.

4. تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1980-1989:

لقد عرف تطور الإنتاج الصناعي خلال هذه المرحلة مستويات نمو متفاوتة من قطاع إلى آخر، ومن بين القطاعات التي شهد فيها الإنتاج معدلات نمو معتبرة، نجد قطاع الكيمياء والمطاط الذي حقق متوسط معدل نمو بلغ 10.5% خلال الفترة (1980-1989) بفضل المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص في تحويل مواد البلاستيك والمواد الكيميائية الأخرى،حيث بلغ عدد المؤسسات الخاصة التي تنشط في هذه القطاع خلال سنة 1980 حوالي 500 مؤسسة، ويأتي قطاع الطاقة والمياه في المركز الثاني من حيث نمو الإنتاج والذي بلغ 9.4% بفضل مساعي الدولة الرامية إلى تطوير شبكة الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب وتحقيق الكهربة الشاملة للبلاد بما فيها المناطق المحرومة والنائية، وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى النجاحات الكبيرة المحققة في هذا القطاع أين ارتفعت نسبة التغطية في مجال الكهرباء من حوالي 60% سنة 1979 إلى 80% سنة 1986. ويأتي في المركز الثالث والرابع قطاعي صناعة الخشب والورق والصناعات النسيجية حيث حققا معدلات نمو بلغت 8% و 7.7% على التوالي، أما بقية القطاعات فلم تتجاوز معدلات نموها عتبة 5% وهذا راجع إلى ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف إنتاجية اليد العاملة الناتج عن نقص التكوين، زيادة عن الصعوبات التي كانت تواجهها المؤسسات الصناعية في التموين بالمواد الأولية المستوردة والناجمة عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها الدولة ابتدءا من سنة 1986 والمتمثلة في تدني مداخيل الدولة واحتياطي الصرف من العملة الصعبة وارتفاع المديونية الخارجية.

الجدول 11.3. تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة (1980-1989)

قطاع النشاط	الطاقة والمياه	المحروقات	المناجم والمحاجر	ص.ح.م.م.ك.إ*	مواد البناء	الكيمياء والمطاط	الصناعات الغذائية	الصناعات النسيجية	صناعة الجلود والأحذية	صناعة الخشب والورق
متوسط نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة 80-89 (%)	9.4	4.3	2.4	5	4.9	10.5	5.3	7.7	3.7	8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص160.

وبالنظر إلى نمو الإنتاج للصناعات المصنعة بشكل كلي نجد أنها عرفت مستويات معتبرة بلغت في المتوسط حوالي 14.7% خلال الفترة 1980-1984 لينخفض معدل النمو إلى حدود 4.3% خلال الفترة 1984-1986، لكن خلال الفترة 1986-1989 تراجع نمو الإنتاج الكلي للصناعات المصنعة من (1.4%-) سنة 1986 إلى (5.1%-) سنة 1989. أما عن تطور الإنتاج خارج المحروقات بما فيها القطاع الزراعي نجد أنه حقق نموا تراوح بين 11.7% و 15% خلال الفترة 1980-1984 لينهار هو الآخر بداية من سنة 1986 أين حقق معدلات نمو سالبة تراوحت بين (0.9%-) و (4.8%-).

إضافة إلى ما سبق يمكننا أن نعرض أهم النتائج السلبية التي ميزت الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة خلال هذه الفترة والمتمثلة فيما يلي:

- عرفت المديونية الخارجية خلال الفترة 1980-1989 تطورا كبيرا حيث انتقلت من 16 مليار دولار سنة 1980 إلى حوالي 24 مليار دولار سنة 1989 بزيادة قدرها 50%، وهذا راجع إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية وسلع التجهيز كما أن سياسة التصنيع وانجاز المصانع كانت مرتبطة أساسا بالتكنولوجيا المستوردة من الخارج والتي تعتمد على

رؤوس أموال كبيرة لم تتمكن الدولة من تغطيتها من عائدات البترول والغاز مما جعلها تستعين بالقروض الخارجية من أجل تمويل هذه المشاريع[27].

- إن سياسة "المفتاح في اليد" بالنسبة لانجاز المصانع والمنتهجة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات نتج عنها عدم متابعة العاملين و الإطارات الجزائرية لمراحل الدراسة والإنجاز والتدخل مباشرة بعد الانتهاء من بناء المصنع وتجهيزه، مما أدى إلى عدم التحكم بصفة جيدة في كيفية تشغيل تلك المصانع وعدم استغلال طاقاتها الإنتاجية بطريقة مثلى، مما أدى إلى الاستعانة بالمساعدة التقنية للخبراء الأجانب والذي كلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة لم يتم استرجاعها بسبب ضعف الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون وعدم القدرة على تسديدها.

- خلال افتتاح المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني جاء في خطاب رئيس الجمهورية أنه من بين 400 مؤسسة ومشروع صناعي يوجد حوالي 70 مؤسسة فقط كانت تشهد وضعية مالية متوازنة، كما أن النمو الاقتصادي للمشاريع لم يتجاوز نسبة 60% من الطاقة الإنتاجية لتلك المشاريع خلال الفترة 1984-1987، أما بالنسبة للعجز المالي للمؤسسات الصناعية فقد بلغ حوالي 110 مليار دج تم تسديد ما يعادل 40 مليار دج من طرف الخزينة العمومية بغرض تقليص هذه العجز[28].

- حسب (بنجامين ستورا) فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الاستهلاكية الغذائية كانت تزيد عن 70% سنة 1966 لتتراجع هذه النسبة في بداية الثمانينيات إلى حوالي 30% فقط، وفي هذا الصدد وخلال سنة 1984 بلغت واردات الجزائر من المواد الاستهلاكية الغذائية حوالي 60% من الواردات الكلية[29]، وهذا يوضح الاختلال التوازني للاقتصاد الوطني والأزمة الخانقة التي عرفها خلال فترة الخماسي الثاني وبداية التسعينيات وعجز القطاع الصناعي خارج المحروقات من تحقيق الأهداف المسطرة في المخططات التنموية السابقة والمتمثلة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

- بلغت قيمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1980-1989 حوالي 2.5% من إجمالي الصادرات، حيث تمثلت مساهمة المواد الغذائية والمشروبات في إجمالي الصادرات ب 0.5%، وكانت مساهمة التموين الصناعي بحوالي 1.7%، أما مساهمة الآلات

[27] عبد العزيز وطبان، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[28] نفس المرجع، ص 178.

[29] بنجامين، ستورا، مرجع سبق ذكره، ص 59.

وسلع التجهيز، معدات النقل وقطع الغيار، والسلع الاستهلاكية الأخرى فلم تتجاوز مساهمتها في إجمالي الصادرات عتبة 0.37%.

- بالنسبة لتطور اليد العاملة خلال الفترة 1980-1989، نجد أن الإدارة العمومية كانت تمثل أقوى قطاع من حيث استقطاب اليد العاملة، حيث بلغ متوسط عدد عمال القطاع خلال هذه الفترة حوالي 929.8 ألف عامل بمعدل نمو 7.9%، ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المركز الثاني بتحقيقه لمعدل نمو 4.8% وبمتوسط عدد العمال 630.9 ألف عامل، أما قطاع الصناعة فبلغ متوسط عدد عماله حوالي 527.7 ألف عامل بمتوسط معدل نمو 3.7% خلال نفس الفترة وهذا راجع حسب وجهة نظرنا إلى المشاكل التي عرفها القطاع والمتمثلة أساسا في تدني الأجور والظروف الاجتماعية الصعبة التي كان يعيشها العمال داخل المؤسسات الاقتصادية العمومية.

- لقد أدت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية بداية الثمانينيات والتي تم بموجبها تقسيم المجمعات الصناعية الكبرى وتحويلها لوحدات صناعية صغيرة ومتوسطة بهدف تكثيف النسيج الصناعي إلى تفكيك الجهود وعدم التكامل بينها مما جعلها غير قادرة على منافسة المؤسسات الصناعية الأجنبية وفك التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية.

III. التطورات التي عرفها القطاع الصناعي الجزائري خلال مرحلة التحول إلى النظام الاقتصادي الليبرالي (1990-2015):

1.III. تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1990-1999):

نتيجة للتطورات السلبية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في أواخر الثمانينيات والمتمثلة في الارتفاع المستمر للواردات وتراجع الصادرات التي انخفضت خلال سنوات 1986 و 1987 و 1988 بنسب 45% و 35% و 30% على التوالي مقارنة بصادرات 1985 مما أدى بشكل كبير إلى تدهور مستمر في ميزان المدفوعات حيث حقق عجزا قيمته -11.8 مليار دج، إضافة إلى عجز القطاع المنتج عن تلبية الحاجيات الضرورية للمواطنين الناتج عن تراجع معدل استغلال الطاقات الإنتاجية على مستوى المؤسسات الاقتصادية من حوالي 70% سنة 1983 إلى 40% سنة 1987، بدأت تلوح في الأفق بوادر أزمة اقتصادية خانقة مع مطلع سنة 1990.

إن الإستراتيجية الصناعية المتبعة منذ الاستقلال إلى غاية 1989 والمتمثلة في كون القطاع العمومي هو المسيطر على هيكلة الاقتصاد الجزائري لم تكن ناجعة لا من الناحية الإنتاجية ولا من الناحية المالية، كما أن الطبيعة العمومية للملكية وطرق التسيير السائدة آنذاك بعقلية "ملك البايلك" هما السببان الرئيسيان في أزمة النجاعة الاقتصادية التي كان يتخبط فيها القطاع الصناعي العمومي.

كما أن ملكية الدولة لمعظم وسائل الإنتاج خلال مرحلة الاقتصاد المخطط واعتبارها هي المالكة، والمسيرة، والقوة العمومية، أثر بشكلي سلبي على عمل المؤسسات الصناعية العمومية بشكل خاص والمتمثل في كونها شركات تجارية ومؤسسات اقتصادية حقيقية بما تستلزمه من متطلبات لتصبح ناجعة اقتصاديا[30]، وقد أدت هذه الوضعية إلى تسجيل العديد من النقائص على مستوى القطاع الاقتصادي العمومي تمثلت في عدم فعالية طرق التسيير والتسويق على مستوى المؤسسات الصناعية مع تدني مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج بشكل كبير وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية للمصانع ومحدودية استخدام الموارد وقدرات الإنتاج مما أدى إلى تسجيل عجز مالي كبير لهذه المؤسسات وعدم قدرتها على تسديد الديون وحتى الأجور في بعض الحالات.

لقد أدت التطورات السياسية التي مرت بها الدولة بداية التسعينيات والمتمثلة في توقيف المسار الانتخابي إلى توليد ضغوطات داخلية وخارجية زادت من تعقيد الوضع الاقتصادي الجزائري وساهمت بشكل كبير في توقيف مسار التنمية. زيادة على ذلك فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت خلال الفترة السابقة والمتمثلة في منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية وإنشاء صناديق المساهمة لم تحقق إنعاش النمو كما كان مقررا بسبب نقص الموارد المالية، مما ترتب عن ذلك توجه السلطات نحو تعميق الإصلاحات الاقتصادية سنة 1995 أين تم إصدار القانون المتعلق برؤوس الأموال التابعة للدولة، حيث تقرر بموجب هذا القانون إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وتجميعها وتنظيمها في شكل في شركات قابضة صناعية ومالية في إطار إستراتيجية صناعية جديدة مبنية على الفعالية الإنتاجية والمردودية المالية وقابلية المؤسسات على المنافسة التامة.

وفي هذا الإطار وحسب (عبد المجيد بوزيدي) فإنه وخلال هذه المرحلة تم فتح القطاع الصناعي أمام الشركاء الخواص سواء كانوا أجانب أو وطنيين كما أن الدولة لم تعد تملك 100% من

[30] عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريبب أم الحسن، دار موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص 53.

رأس مال الشركات، بل بإمكانها امتلاك نسبة 51% أو أقل حسب الأهمية الإستراتيجية للشركة أو القطاع حتى تتمكن من الرقابة على أنشطة المؤسسات والقرارات داخل مجلس الإدارة خاصة تلك المتعلقة بالتنازل عن المؤسسات[31]. لقد عرفت هذه الفترة اهتماما غير مسبوق للسلطات الجزائرية بالانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وتم إعطائه الأولوية من خلال عدة قوانين أهمها قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي تم بموجبه تحرير نظام الاستثمار، إضافة إلى صدور المرسوم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات والذي يعطي للاقتصاد الوطني انفتاحا أكثر من خلال تحسين المناخ الاستثماري لجذب رأس المال الأجنبي، ومن بين المبادئ التي يركز عليها هذا المرسوم هو عدم التفريق بين المستثمر الأجنبي والمحلي، والحرية التامة للاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي[32].

وفي ظل الظروف الصعبة التي عرفها القطاع الصناعي وفي أواخر سنة 1991 تم تطبيق إستراتيجية جديدة خاصة بقطاع المحروقات بهدف فك الخناق عن الضائقة المالية التي عاشتها الجزائر، حيث تم تعديل القوانين المتعلقة بأنشطة التنقيب والبحث عن حقول النفط والغاز واستغلالها ونقلها، وتمحورت هذه التعديلات في إعطاء الأهمية القصوى للاستثمار الأجنبي من خلال ما يلي[33]:

- توسيع مشاركة رأس المال الأجنبي إلى التنقيب عن حقول الغاز الطبيعي واستغلالها وحتى النقل بالأنابيب.
- إعطاء الشريك الأجنبي الحق في الحصول على حصته من الإنتاج الذي يشارك فيه.
- منح تخفيضات جبائية على نتيجة الاستغلال من أجل التحفيز على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- بإمكان المستثمر الأجنبي اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال وجود نزاع بينه وبين المؤسسة الوطنية بعد فشل عملية المصالحة.

[31] نفس المرجع، ص 56-57.

[32] عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 89-90.

[33] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب للنشر، بدون سنة نشر، ص 226.

1. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990-1999):

لقد تميز الهيكل الصناعي الجزائري خلال الفترة (1990-1999) بسيطرة القطاع العمومي، حيث بلغت مساهمة القطاع العام في إجمالي القيمة المضافة لقطاعي المحروقات والصناعات التحويلية بحوالي 98% و76% على التوالي، أما القطاع الخاص فبقيت مساهمته جد ضعيفة بحوالي 2% بالنسبة لقطاع المحروقات و 24% بالنسبة للصناعات التحويلية. ويبقى نشاط القطاع الخاص متمركزا بقوة في قطاع الزراعة، والأشغال العمومية، والتجارة والخدمات، أين بلغت مساهمته 99.6% في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي، و 60% في إجمالي القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية ، وحوالي 81% في إجمالي القيمة المضافة لقطاع التجارة والخدمات، وتبين هذه الأرقام أن استثمارات القطاع الخاص خلال الفترة (1990-1999) كانت تتمركز في القطاعات ذات المردودية العالية والربحية والمرتفعة والتي تتميز أيضا بضعف المخاطرة.

الجدول 12.3. مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دج

قطاع النشاط		الطاقة والمحروقات	الصناعات التحويلية	قطاع الزراعة والصيد والغابات	البناء والأشغال العمومية	التجارة والخدمات	الناتج المحلي الخام الإجمالي
1990	القيمة المضافة	135543,00	61196,30	62725,40	57185,30	112655,70	554388,1
	النسبة (%)	24	11	11	10	20	
1992	القيمة المضافة	273837,10	113762,90	128416,30	102149,40	220458,10	1074695,8
	النسبة (%)	25	11	12	10	21	
1994	القيمة المضافة	361894,40	144767,70	145614,50	151781,20	351586,20	1487403,6
	النسبة (%)	24	10	10	10	24	
1996	القيمة المضافة	808696,60	183163,10	277842,10	217685,10	560299,10	2570028,9
	النسبة (%)	31	7	11	8	22	
1998	القيمة المضافة	714802,00	215711,70	324845,80	265412,10	696673,60	2830490,7
	النسبة (%)	25	8	11	9	25	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات:
collection statistiques, N°197/2016, ONS, P 29-37.

من خلال بيانات الجدول (12.3) فإن مساهمة قطاع الطاقة والمحروقات في الناتج المحلي الخام استقرت عند حدود 25% باستثناء سنة 1996 أين بلغت نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع 31%، ويعود سبب هذا الأداء الضعيف الذي عرفه قطاع الطاقة والمحروقات خلال هذه الفترة إلى تراجع الإنتاج من جهة وانخفاض الأسعار في الأسواق الدولية من جهة أخرى إضافة إلى تراجع أشغال البحث والتنقيب نتيجة تخلي العديد من الشركات الأجنبية عن النشاط في ظل الظروف الأمنية التي كان يعيشها البلد خلال الفترة 92-99، زيادة عن انخفاض معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في قطاع المناجم والمحاجر. أما قطاع الصناعات التحويلية فقد انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الخام الإجمالي من 11% سنة 1990 إلى حدود 8% سنة 1998، وهذا الانخفاض مرتبط أساسا بالركود الذي عرفته قطاعات الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية، وصناعة النسيج، والصناعات الكيماوية، وصناعة الجلود والأحذية، وصناعة الخشب والورق، إضافة إلى إجراءات الخوصصة التي باشرتها السلطات في إطار الاتفاقية المبرمة مع الصندوق النقد الدولي والتي تم بموجبها غلق المؤسسات التي كانت تعاني من نقص السيولة النقدية والديون المالية الضخمة. وبالنظر لقطاع الأشغال العمومية فقد تراوحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بين 10% و 8% خلال نفس الفترة، وهذا يمكننا تفسيره بنقص الموارد المالية المتاحة لتمويل المشاريع السكنية والبنى التحتية مما انعس بالسلب على أداء القطاع خلال هذه الفترة.

2. تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة (1990-1999):

عرف الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي تراجعا كبيرا خلال الفترة 1990-1999 ماعدا قطاعي الطاقة والمياه وقطاع المحروقات اللذان حققا معدل نمو سنوي للإنتاج بمتوسط قدره 5.2% و 1.6% على التوالي بينما سجل قطاع المناجم والمحاجر تراجعا قدره (- 4.3%)، وفيما يخص إنتاج قطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية فقد بلغ معدل تراجعه حوالي (- 6.3%)، وقطاعي مواد البناء والصناعات الغذائية تراجع الانتاج فيهما بحوالي (- 0.9%)، وتراجع الإنتاج أيضا في الصناعات الكيميائية والمطاط ب (- 0.6%)، أما بقية

القطاعات المندرجة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثلة في صناعة النسيج، وصناعة الجلود والأحذية، وصناعة الخشب والورق، فقد تراجع فيها الإنتاج بشكل مقلق للغاية أين بلغ معدل تراجع الإنتاج في هذه القطاعات (- 10.4%) و (- 18.8%) و (- 10.7%) على التوالي. إن هذه الأرقام توضح جليا الركود الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي خلال هذه الفترة والمرتبط أساسا بعدم قدرة المؤسسات على تجديد المعدات والآلات الإنتاجية والتموين بالمواد الأولية الضرورية في عملية الإنتاج نتيجة نقص الموارد المالية من العملة الصعبة مما أدى إلى ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية للصناعات المصنعة والتي تراجعت من 57.2% سنة 1990 إلى 42.1% سنة 1996 ، إضافة إلى كل هذه العوامل نجد أن التأثير السلبي لعملية الخوصصة على النسيج الصناعي الجزائري من خلال غلق العديد من المؤسسات والتنازل عنها لفائدة الخواص وبالدينار الرمزي كان خيارا استراتيجيا خاطئا، حيث أدى إلى تعميق التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية وفي مقدمتها الدول الأوروبية. وفي هذا الإطار فإن التساؤلات التي يمكن أن نطرحها هي ما مدى نجاعة الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة القطاع الصناعي خلال الفترة 1990-1999؟. وما مصير تلك الاستثمارات العمومية الضخمة التي خصصتها الدولة خلال الفترة 1967-1989 لفائدة القطاع الصناعي بالدرجة الأولى ومختلف القطاعات المنتجة؟.

إن الركود والشلل الذي أصاب قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (1990-1999) كان له التأثير السلبي المباشر على إنتاج القطاع الصناعي بشكل عام أين عرف تراجعا سنويا قدره (- 2.1%)، كما عرف الإنتاج الصناعي خارج المحروقات تراجعا سنويا ب (- 3.2%) ، أما الصناعات المصنعة بشكل إجمالي فقد سجلت أدنى المستويات بتراجع سنوي قدره (- 4.3%) وهذا ما يمكننا توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل 3.3. تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة (1990-1999)

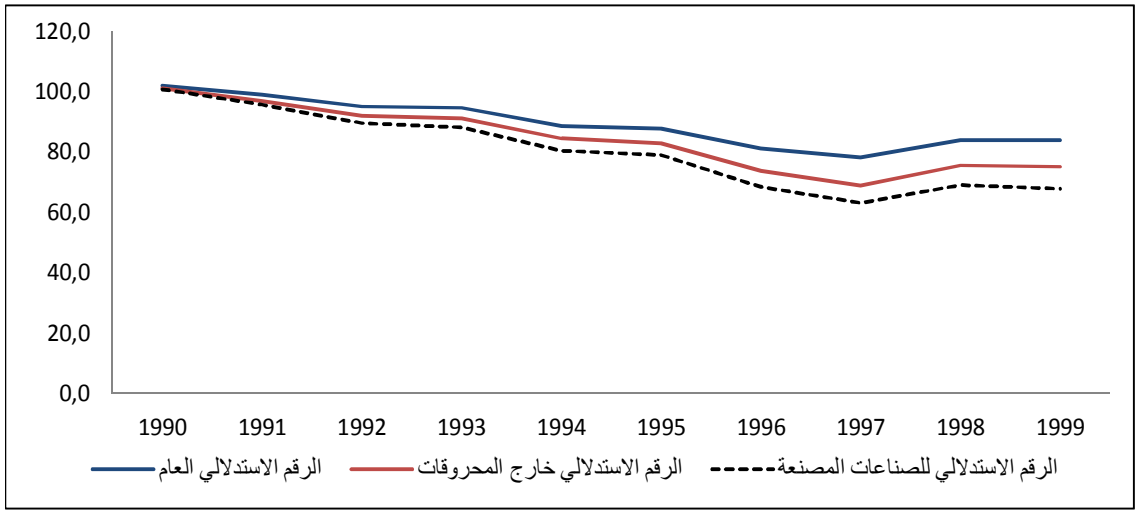

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص160-161.

تشير الأرقام السابقة إلى أن الإصلاحات الهيكلية التي مست القطاع المنتج بوجه عام والقطاع الصناعي على وجه الخصوص في أواخر الثمانينيات والتي تم بموجبها تفكيك المجمعات الصناعية الكبرى إلى وحدات صغيرة ومتوسطة، أدت إلى عدم التكامل والانسجام بين الصناعات في نفس مجال النشاط من ناحية وعدم الترابط والتكامل بين القطاع الصناعي ومختلف القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى، وبعد تقييم نتائج تلك الإصلاحات تبين فيما بعد أنه يجب رسم إستراتيجية صناعية جديدة وإعادة هيكلة القطاع الصناعي من جديد بداية التسعينات من خلال تجميع وإدماج مختلف المؤسسات ضمن شركات قابضة (Holding) بهدف استرجاع المنطق الصناعي المفقود من طرف شركات المساهمة وتطوير الصناعات وتوجيهها نحو التصدير، لكن النتائج التي تم استخلاصها من كل هذه العمليات هو بقاء القطاع الصناعي والقطاعات المنتجة الأخرى تراوح مكانها في شد وجذب بين إصلاح اقتصادي وآخر وإعادة هيكلة وأخرى دون تسجيل نتائج إيجابية ملموسة على أرض الواقع ودون تحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود. ومن بين الآثار الناجمة عن السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية على أساس اقتصاد السوق إضافة إلى إجراءات خوصصة المؤسسات العمومية والتي ظهرت نتائجها بشكل مباشر على القطاع الصناعي بداية من سنة 1996 يمكننا تلخيصها فيما يلي:

- شهد القطاع الصناعي خارج المحروقات تراجعا في الأداء خلال الفترة (1990-1999)، فإذا سلطنا الضوء على معدل استغلال الطاقة الإنتاجية (TUC) خلال سنة 1996، نجده تراجع في أغلب القطاعات الصناعية مقارنة بسنة 1990، فقطاع المناجم والمحاجر سجل تراجعا في المعدل (TUC) من 70.6% سنة 1990 إلى 52.7% سنة 1996، أما قطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية فقد تراجع معدل استغلال الطاقة الإنتاجية فيه من 55% إلى 33.6%، وعرف أيضا تراجع المعدل (TUC) في قطاع النسيج من 54.2% إلى 36.3%، وصناعة الجلود والأحذية هو الأخر شهد تراجعا كبيرا في المعدل (TUC) من 64.1% إلى حوالي 23.8%، نفس الشيء بالنسبة لصناعة الخشب والورق أين تراجع معدل استغلال الطاقة الإنتاجية فيها 43.9% إلى حدود 21.5%.

- لقد نجم عن تبني خيار خوصصة المؤسسات العمومية حل العديد منها وتسريح الآلاف من العمال في شتى القطاعات، ففي قطاع الفلاحة تم حل حوالي 23 مؤسسة عمومية منها 5 مؤسسات اقتصادية تنشط في القطاع الفلاحي، ويبقى القطاع الصناعي هو المتضرر الأكبر من تلك العملية، حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية التي تم حلها 443 مؤسسة بنسبة 54.4% من إجمالي المؤسسات العمومية التي مستها العملية، ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المركز الثاني بعد القطاع الصناعي بحوالي 249 مؤسسة بنسبة 30.6%، أما قطاع الخدمات فقد شهد حل حوالي 98 مؤسسة عمومية. وفي هذا الإطار لا بد أن نشير إلى نقطة هامة وهي أن العديد من المؤسسات العمومية التي تم حلها بهدف خوصصتها لم يتم إعادة تشغيلها إلى يومنا هذا، والبعض الآخر من المؤسسات التي تم التنازل عنها في إطار الخوصصة لفائدة بعض رجال المال بالدينار الرمزي إن صح التعبير تم تغيير نشاطها الأساسي من قطاع إلى آخر، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة صناعة زيت المائدة "بمغنية" والتي حول نشاطها إلى مؤسسة لبيع الجرارات والعتاد الفلاحي. والتساؤلات التي يمكن طرحها في هذا المقام هي كيف لمؤسسات عمومية تتربع على مئات الهكتارات وتحتوي على معدات وآلات كلفت الخزينة العمومية ملايين الدولارات سنوات السبعينيات يتم التنازل عنها بملايين الدينارات؟ وكيف تمت عملية التقييم المالي لأصول تلك المؤسسات العمومية والتنازل عنها؟.

- بلغ عدد المناصب التي فقدها القطاع الصناعي بموجب الإصلاحات الاقتصادية وإجراءات الخوصصة إلى غاية 30جوان 1998 حوالي 36545 منصب عمل بنسبة 17.2% من إجمالي

المناصب المفقودة في جميع القطاعات الاقتصادية والتي بلغت 211922 منصب عمل، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة أواخر هذه الفترة حيث تطور معدل البطالة من 19.1% سنة 1989 إلى حوالي 28% سنة 1998 بزيادة قاربت 10%. إن هذه الأرقام تبين حجم الأزمة التي كان يتخبط فيها القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني بشكل سوي خلال هذه الفترة والمرتبطة أساسا بضعف الأداء من ناحية وسوء التسيير من ناحية أخرى، إضافة عدم الاستقرار في تطبيق الاستراتيجيات الصناعية منذ الاستقلال وكذا الظروف السياسية والانفلات الأمني الذي عاشته البلاد خلال هذه المرحلة.

2.III. تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (2000-2015):

شهدت هذه الفترة تحولات جذرية على عدة مستويات سواء على مستوى الوضع الأمني والذي بدأ يتميز بنوع من الاستقرار بداية من سنة 2005 إذا ما قارناه بسنوات التسعينيات، إضافة إلى تحسن الوضع الاقتصاد الجزائري خاصة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى الأمور الإيجابية التي تم تسجيلها خلال هذه الفترة وأولها هو ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث ارتفع متوسط سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 إلى حوالي 109.5 دولار سنة 2012، مما كان له الأثر الإيجابي على ارتفاع المداخيل من العملة الصعبة وارتفاعها من 10مليار دولار سنة 1998 إلى 57 مليار دولار سنة 2010، كما عرف أيضا ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة تطورا كبيرا حيث انتقل من 7.4 مليار دولار سنة 2003 إلى حوالي 20.1 مليار دولار سنة 2011. كل هذه المؤشرات توضح جليا بأن الجزائر عاشت أريحية مالية خلال هذه المرحلة ولا مثيل لها منذ سنوات السبعينيات، حيث كان من المفروض القيام بتنمية اقتصادية وصناعية شاملة ومتوازنة من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليل التبعية للأسواق الخارجية، والتساؤل الذي يمكننا أن نطرحه في هذا المقام، هل تم فعلا تحقيق التنمية الصناعية وتنويع مصادر التراكم بعيدا عن قطاع المحروقات؟. وهذا ما سوف نناقشه من خلال تحليل مؤشرات أداء القطاع الصناعي خلال هذه الفترة.

ومن بين المرتكزات التي ترتكز عليها معالم الإستراتيجية الاقتصادية والصناعية الجديدة هو تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب، إضافة إلى

إتمام عملية خوصصة المؤسسات العمومية الغير ناجعة اقتصاديا وماليا، بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم التشغيل من أجل الحد من ظاهرة البطالة التي بلغت حدود 29.5% سنة 2000. كما عرفت هذه الفترة انفتاح القطاع الصناعي الجزائري على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتمثلة في صناعة الأدوية وصناعة السيارات وكذا الصناعات الكهرومنزلية وصناعة الهواتف الذكية، لكن إلى غاية يومنا هذا فإن جل هذه الصناعات هي عبارة عن صناعات تركيب وتعبئة وليست صناعة إنتاج حقيقي، وبالتالي يجب أن تكون نسبة الاندماج في هذه الصناعات بمستويات عالية وأكثر من 50% حتى يمكننا القول أن الجزائر تسير في خطى الدول الناشئة وبإمكانها تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1. الاستثمار في القطاع الصناعي للفترة (2000-2015):

في هذه الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي وتحسين القيمة المضافة للقطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه القوانين والمراسيم:

- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 والمتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتكز نشاط هذا الصندوق على تسهيل عملية الحصول على القروض ومنح الضمان الذي تشترطه البنوك للمؤسسات والمشاريع الاستثمارية المجدية.

- المرسوم التنفيذي 03-288 المؤرخ في 2003/09/06 والمعدل والمتمم للمرسوم رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تقوم هذه الوكالة بمرافقة الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية على انجاز مشاريعهم، سواء من حيث التمويل والانجاز والاستشارات ومنحهم العديد من الإعانات والامتيازات كتخفيض نسب الفوائد على القروض والإعفاءات الضريبية.

- المرسوم التنفيذي رقم 05-1965 والمؤرخ في 2005/05/03 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أوكلت لها المهام التالية[34]:

- السهر على تنفيذ إستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وتطويرها ودعم الخبرات والاستشارات الموجهة لها.
- تفعيل الإبداع والابتكار التكنولوجي على مستوى المؤسسات وحثها على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.
- جمع المعلومات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات ومجال نشاطها من أجل استغلالها ونشرها.

- الأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في 2008/07/15 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث يخص هذا الأمر الاستثمارات المحلية الخاصة وكذا الاستثمارات الأجنبية المنجزة ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الأمر في إنشاء مؤسسات صناعية جديدة وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الإنتاجية، وبموجب هذه الأمر تم تغيير وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) والتي تتولى المهام التالية[35]:

- تعمل الوكالة على ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها
- تقوم الوكالة بمرافقة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بتأسيس المؤسسات وإنشاء المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- لها جميع الصلاحيات فيما يخص تسيير صندوق دعم الاستثمار والتأكد من احترام المستثمرين للالتزامات والتعهدات خلال مدة الإعفاء من الضرائب والرسوم.

[34] نفس المرجع، ص 93-94.

[35] المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الصناعة الجزائرية رهانات وآفاق، 2011، ص 80-81.

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فإنه وخلال الفترة 2002-2012 تم تسجيل حوالي 32004 مشروع استثماري في جميع قطاعات النشاط بقيمة إجمالية قدرها 2546.84 مليار دج، منها 31594 مشروع ذو رأس مال محلي أي بنسبة 99% ، بينما بلغت عدد الاستثمار ذات رأس المال الأجنبي حوالي 410 مشروع بنسبة 1%، أما عن توزيع هذه الاستثمارات حسب الحالة القانونية فنجدها تتشكل من 31638 مشروع تابع للقطاع الخاص بنسبة 99%، بينما بلغت عدد المشاريع التابعة للقطاع العمومي 328 مشروع بنسبة 1%، أما عدد المشاريع المختلطة في إطار الشراكة فقد بلغ 38 مشروع، وهذا يوضح جليا أنه وبالرغم من التحفيزات والامتيازات التي منحتها الدولة الجزائرية من أجل تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن هذه الأخيرة بقيت تسجل مستويات متدنية. وبالنسبة لتوزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال هذه الفترة حسب قطاع النشاط فيمكننا عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول 13.3. المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة(مليون دج)	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الصناعة	3445	11	1569597	62	103660	35
البناء والأشغال العمومية	5900	18	226627	9	100991	34
النقل	18697	58	233667	9	46079	15
الخدمات	2844	9	328947	13	35147	12
الفلاحة	491	2	23657	1	5139	2
الصحة	430	1	25711	1	4582	2
السياحة	195	1	135595	5	3517	1
التجارة	2	-	3040	-	-	-
المجموع	**32004**	**100**	**2546840**	**100**	**299115**	**100**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاعي البناء والأشغال العمومية والنقل استحوذا على 76% من المشاريع الاستثمارية كما أن نسبة المشاريع المتعلقة بقطاع الصناعة بلغت 11%، وهذا يدل على أن المستثمرين دائما يفضلون القطاعات ذات الربحية والمردودية الأعلى، زيادة على ذلك فإن تركز الاستثمارات نحو قطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل وحتى قطاع الصناعة مرتبط بالبرامج التنموية التي شهدتها هذه المرحلة وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي بلغت تكلفته حوالي 6.9 مليار دولار، وبرنامج دعم النمو (2005-2009) الذي بلغت مخصصاته المالية حوالي 150 مليار دولار، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) والذي بلغت قيمته اعتماداته المالية حوالي 286 مليار دولار، وكل هذه البرامج كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية والبنى التحتية المتمثلة في توسيع شبكات الطرقات والسكك الحديد وبناء المساكن والمنشآت الاجتماعية كالمدارس التربوية والمستشفيات والجامعات، وفي المجال الصناعي فقد تم اعتماد حوالي 150 مليار دج من أجل إنشاء مناطق صناعية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعة البتروكيماوية.

حسب إحصائيات الوكالة لوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات فإنها تمركزت جلها في مناطق الشمال بحوالي 21684 مشروع وبنسبة 67%، أما الاستثمارات المنجزة في مناطق الهضاب العليا فقد بلغ عددها 5617 مشروع بنسبة 18%، وفي الأخير مناطق الجنوب بحوالي 4703 مشروع وبنسبة 13%، وهذه الأرقام تؤكد عدم التوازن الجهوي في توزيع الاستثمارات وهذا هو العامل الرئيسي الذي أعاق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا.

أما عن توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2002-2012)، فقد بلغت عدد الاستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة حوالي 220 مشروع بنسبة 56% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المنجزة، لكن أغلب هذه الاستثمارات تتعلق بدرجة كبيرة بقطاع الطاقة والمحروقات، ويأتي في المركز الثاني قطاع الخدمات ب 97 مشروع وبنسبة 23%، وفي المركز الثالث قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 63 مشروع استثماري وبنسبة 15%. إن هذه

الأرقام توضح جليا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012) تستهدف القطاعات التي تتميز بالربحية العالية وبالمردودية الكبيرة وعدم المخاطرة.

2. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000-2015):

عرفت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي معا في الناتج المحلي الخام الإجمالي تطورات تميزت بعدم الاستقرار خلال الفترة (2000-2015)، حيث تراجعت من 47% سنة 2000 إلى 41% سنة 2002 لتعاود الارتفاع سنتي 2006 و2008 أين فاقت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام عتبة 50% وهذا مرتبط بانتعاش قطاع الطاقة والمحروقات نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية زيادة إلى ارتفاع الإنتاج من حوالي 1.31 مليون برميل في اليوم سنة 2004 إلى حوالي 1.43 مليون برميل سنة 2006.

لكن بعد سنة 2008 تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام إلى حدود 39% و 32% سنتي 2012 و 2014 على التوالي، والسبب في ذلك هو تراجع مساهمة قطاع المحروقات من 47% سنة 2008 إلى 28 سنة 2014 ، إضافة إلى ذلك نجد أن الصناعة التحويلية هي الأخرى عرفت تراجعا من حيث المساهمة في الناتج المحلي الخام أين بلغت حدود 4% خلال الفترة (2006-2014).

أما عن مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال هذه الفترة، نجده يتمركز بقوة في قطاع الصناعات التحويلية حيث بلغت نسبة مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية حوالي 55%، بينما كانت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية جد ضعيفة و لم تتجاوز عتبة 2% خلال الفترة (2000-2015). وإذا أخذنا بعين الاعتبار جميع القطاعات المشكلة للصناعة التحويلية، نجد أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة للصناعات الغذائية بلغت حوالي 83% خلال هذه الفترة، وبلغت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة لصناعة الأحذية والجلود 84%، وفي صناعة النسيج بحوالي 81%، وكانت مساهمته في الصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك 60%، وصناعة الخشب والورق بحوالي 46%، كما بلغت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة لصناعة مواد البناء حوالي

47%، أما بالنسبة للصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية فلم تشهد وجودا للقطاع الخاص بنفس الكثافة في الصناعات السابقة نظرا لكون هذا النوع من الصناعات يتميز بكثافة رأس المال والتكنولوجيا العالية، حيث عرفت مساهمته في القيمة المضافة لهذه الصناعات مستويات مدنية لم تتجاوز نسبة 9% خلال نفس الفترة.

الجدول: 14.3. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دج

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	معدل النمو السنوي (%)
2000	1711510,00	42	-	238459,10	6	-	1949969,10	47	-
2002	1577974,10	35	-4	276614,20	6	7,7	1854588,30	41	-2,5
2004	2442539,00	40	24,4	314772,00	5	6,7	2757311,00	45	21,9
2006	4037734,10	47	28,6	358340,10	4	6,7	4396074,20	52	26,3
2008	5195039,20	47	13,4	408866,30	4	6,8	5603905,50	51	12,9
2010	4360497,30	36	-8,4	500577,20	4	10,7	4861074,50	41	-6,9
2012	5761736,20	36	15	583311,30	4	8	6345047,50	39	14,2
2014	4881566,90	28	-8	677010,50	4	7,7	5558577,40	32	-6,4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات:

collection statistiques, N°197/2016, ONS, P 39-53.

من خلال الجدول (14.3) فإن هيكلة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2000-2015) تتشكل بنسبة 90% من القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية، وهذا يوضح جليا أن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن التطلعات و لم يساهم بشكل كبير في تنويع مصادر التراكم التي تبقى حسب هذه الأرقام رهينة قطاع المحروقات، وهو ما

يجعل الاقتصاد الوطني شديد الحساسية لكل التقلبات التي يشهدها السوق العالمي للنفط، حيث أنه مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق في السنوات القليلة الماضية بدأت بوادر أزمة اقتصادية تلوح في الأفق وعلى جميع المستويات. ومن ناحية أخرى فإن القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تتشكل بنسبة 96% من قطاع المحروقات، بينما بلغت مساهمة قطاع الطاقة والمياه نسبة 2.4%، وقطاع الأشغال العمومية البترولية بنسبة 1.6%، وقطاع المناجم والمحاجر لم تتجاوز مساهمته في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية عتبة 0.4%.

3. تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة (2000-2015):

عرف تطور الإنتاج في القطاع الصناعي العمومي خلال هذه الفترة مستويات متفاوتة من نشاط إلى آخر، فقطاع الطاقة والمياه هو القطاع الوحيد الذي حقق مستويات نمو إنتاج عالية مقارنة بباقي القطاعات، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للإنتاج في قطاع الطاقة والمياه حوالي 6.5%، وهذا راجع بالأساس إلى الاستثمارات والانجازات الكبيرة التي عرفها القطاع خلال هذه الفترة والمتمثلة في حفر الآبار وإنجاز السدود ومحطات تحلية ماء البحر وإنجاز محطات توليد الطاقة الكهربائية وتوسيع شبكة ربط جميع مناطق الوطن بالماء والكهرباء، أما قطاع المحروقات فقد شهد تراجعا محسوسا في الإنتاج خلال الفترة (2006-2012) أين تراوح متوسط معدل النمو السنوي بين (- 2.1%) و (- 4.1%)، كما عرف الإنتاج في قطاع المناجم والمحاجر انتعاشا ملحوظا خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة (1990-1999) وهذا ناتج عن الانتعاش الكبير للشركة الوطنية لإنتاج الرمل والحصى (ALGRAN) في ظل الطلب المتزايد على هاتين المادتين خلال هذه الفترة، حيث تراوح متوسط نمو الإنتاج السنوي للقطاع بين 1.6% و 10.2% باستثناء الفترة (2009-2012) أين تراجع الإنتاج إلى حدود (- 6.1%).

الجدول 15.3. تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي للفترة (2000-2015) (%)

قطاع النشاط	2000/ 2003	2003/ 2006	2006/ 2009	2009 /2012	2012 /2015
الطاقة والمياه	5,3	6,2	7	8,6	5,6
المحروقات	3,6	1,1	-2,1	-4,1	1,3
المناجم والمقالع	1,6	10,2	7,1	-6,1	5,4
ص.ح.م.م.ك.إ *	9	-5,9	1,1	-3,1	-2,9
صناعة مواد البناء	-0,1	5,3	0	-3,6	1,4
الصناعة الكيماوية والمطاط	-6,5	-3,9	0	-5	-4,9
الصناعات الغذائية والفلاحية	-17,5	-11,7	-1,7	4,7	1,7
الصناعات النسيجية	-4,7	-9,2	-5,2	-13	5
صناعات الجلود والأحذية	-8,2	-13,4	-5,4	-2,6	0
صناعات الخشب والفلين والورق	-6,3	-5,3	-13,7	-3,5	-3,6
الرقم الاستدلالي العام	0,7	1,1	0,8	-0,2	2,2
الرقم الاستدلالي خارج المحروقات	-0,5	-0,2	2,5	1,7	2,6
الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة	-2	-5	-0,2	-2,2	0,3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص161.

Collection statistique N° 762,indice de la production industrielle au troisième trimestre 2016,ONS,P 2-3.

بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية ومن خلال الجدول (15.3) نجد أن متوسط النمو السنوي للإنتاج في الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية عرف تراجعا كبيرا من 9% خلال الفترة (2000-2003) إلى 1.1% خلال الفترة (2006-2009) لينتقل إلى (-2.9%) خلال الفترة (2012-2015) وهذا التراجع يعود سببه إلى الركود الذي أصاب كل من صناعة الحديد والصلب وصناعة المعدات والآلات الميكانيكية وصناعة المركبات الصناعية خلال هذه الفترة. وبالنسبة لكل من الصناعة الكيماوية والمطاط، وصناعة الجلود والأحذية، وصناعة الخشب والفلين والورق، فقد عرف فيها نمو الإنتاج معدلات سالبة خلال طيلة سنوات

الفترة، باستثناء الصناعات الغذائية والفلاحية التي عرف فيها الإنتاج تحسنا ملحوظا خلال الفتـــرة (2009-2015) أين تراوح متوسط نمو الإنتاج بين 1.7% و 4.7%. وفي الأخـــير يبقـــى قطاع الصناعات النسيجية هو الأخر حقق تطورا إيجابيا من حيث الإنتاج ابتداء من سنة 2012، أين حقق نموا سنويا قدره 5% خلال الفترة (2012-2015) ويعود هذا التحسن في أداء قطاع النسيج إلى استعادة النشاط في جميع المؤسسات على مستوى القطر الوطني بموجب الاتفاقية المبرمة بينها وبين وزارة الدفاع الوطني والمتعلقة بتموين جميع وحدات الأمن والجيش الوطني الشعبي على مستوى الوطن مما مكنها من تطوير قدراتها الإنتاجية وتحسين وضعها المالي.

وبالنظر إلى مؤشر الإنتاج العام نجد أن القطاع الصناعي بشقيه التحويلي والاستخراجي حقق مستويات نمو متواضعة تراوحت بين 0.7% و 2.2%، إلا أنه شهد تراجعا ب (- 0.2%) خلال الفترة (2009-2012) نتيجة لتراجع الإنتاج في قطاع المحروقات وقطاع المناجم والمحاجر، وجميع الصناعات التحويلية خلال نفس الفترة باستثناء الصناعات الغذائية والفلاحية. ومن خلال الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة فإن نمو الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية عرف تراجعا طيلة سنوات الفترة (2000-2012) باستثناء الفترة (2012-2015) أين شهد متوسط معدل نمو الإنتاج تحسنا طفيفا بنسبة 0.3% نتيجة انتعاش صناعة مواد البناء والصناعات الغذائية والفلاحية والصناعات النسيجية خلال نفس الفترة وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل 4.3 تطور الانتاج الصناعي خلال الفترة 2000-2015

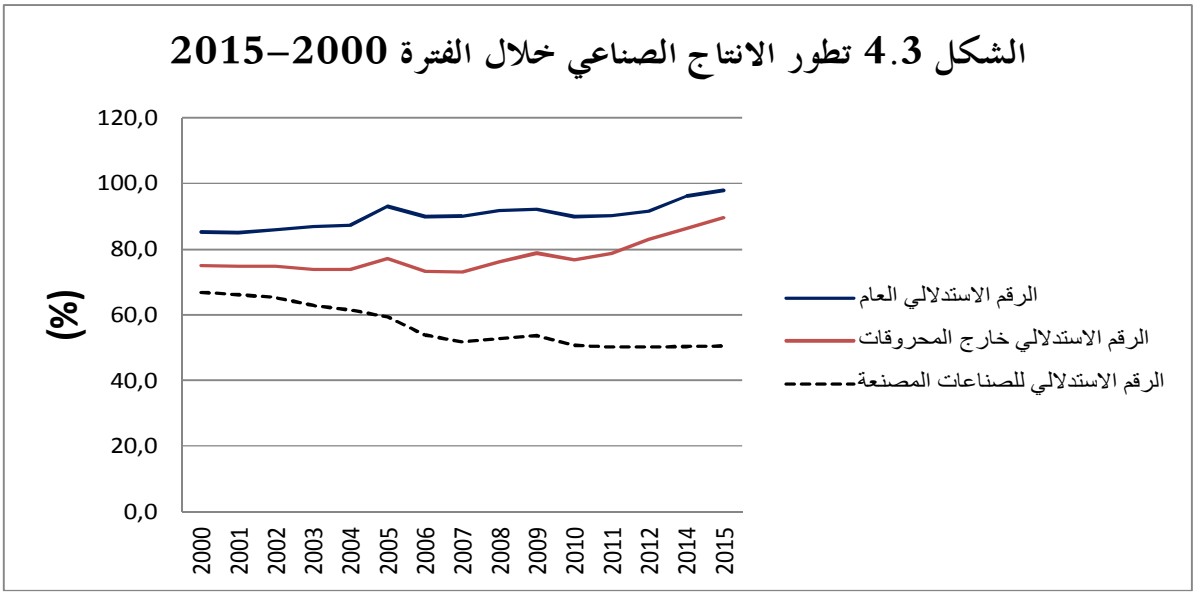

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص161.

من خلال ما سبق وبالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية خلال هذه الفترة، إلا أن القطاع الصناعي خارج المحروقات لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، ويكمن السبب الرئيسي في ذلك من وجهة نظرنا في السياسات التي انتهجتها السلطات منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، فعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق إستراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، والمواد الأولية، والسلع الوسيطة واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي. ومن بين النتائج السلبية التي تؤكد عدم قدرة القطاع الصناعي على تحقيق الاستقلال المنشود والمساهمة في تنويع الصادرات خارج المحروقات يمكننا عرضها في ما يلي:

- حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)[36] نجد ثلاث قطاعات فقط حققت نسبا عالية من حيث متوسط استغلال الطاقات الإنتاجية (TUC) التي فاقت 70% خلال الفترة (2004-2015)، وهي قطاع المحروقات بنسبة 89.9%، وتأتي في المركز الثاني صناعة مواد البناء بنسبة 81.3%، ويليها قطاع المناجم والمحاجر بنسبة 73.7%، كما حققت الصناعات الغذائية والتبغ نسبة 56.8%، أما الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية، والصناعة الكيماوية والمطاط والبلاستيك، وصناعة النسيج، وصناعة الجلود والأحذية، وصناعة الخشب والورق والفلين، فقد عرفت مستويات متدنية من حيث متوسط استغلال الطاقة الإنتاجية لم تتجاوز عتبة 48% خلال نفس الفترة.

- عرفت هيكلة الواردات الجزائرية على أساس قطاع النشاط خلال الفترة (2001-2015) سيطرة منتوجات ثلاث صناعات بنسبة حوالي 80% من إجمالي الواردات، حيث بلغ متوسط واردات الجزائر من السلع الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية نسبة 54.3%،

[36] - Collections Statistiques N° 193/2015, l'activité industrielle année 2014, ONS, P28-29.
- Collections Statistiques N° 202/2016 , l'activité industrielle année 2015, ONS, P27-28

والمنتجات الكيماوية و والمطاط والبلاستيك بنسبة 12.8%، والمنتوجات الغذائية بنسبة 10.6%. بالمقابل فإن 92.4% من الواردات تتوزع على التجهيزات والمعدات الصناعية بنسبة 37.5%، و المواد نصف مصنعة بنسبة 22.3%، و المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 18.8%، والسلع الاستهلاكية الأخرى بنسبة 13.8%. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أنه خلال الفترة (2013-2015) فإن نسبة 60.7% من إجمالي الواردات تتوزع على ثمان دول وفي مقدمتهم الصين الشعبية بنسبة 14.1%، وتأتي فرنسا في المركز الثاني بنسبة 10.9%، ثم إيطاليا بنسبة 8.5%، وألمانيا بنسبة 6.1%، وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بنسبة 4.8% و 3.8% و 3% على التوالي. من خلال هذه الأرقام يتبين جليا أن القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال يعتمد بشكل كبير في عمليته الإنتاجية على التكنولوجيا المستوردة والمواد النصف مصنعة التي تأتيه من المؤسسات الصناعية للدول المتقدمة، كما أنه لم يعد قادرا على تلبية الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى ومواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري والمتمثلة في نمو الطلب والاستهلاك وتعدد أذواق المستهلكين في ظل تحسن الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة الناتج عن ارتفاع الأجور ومستوى القدرة الشرائية خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى تلبية تلك الحاجيات عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية.

- من خلال تحليل هيكلة صادرات السلع الجزائرية على أساس مجموعة الاستخدام خلال الفترة (2001-2015)، فإنها تتشكل في المتوسط بنسبة 97% من صادرات النفط والغاز الطبيعي، والمواد نصف المصنعة كالفوسفات ومعدن الحديد بنسبة 2.2%، أما صادرات الصناعات الغذائية والتبغ، والمواد الأولية، والمواد الخام، والمعدات والآلات الفلاحية، والتجهيزات والمعدات الصناعية، والسلع الاستهلاكية الأخرى لم تتجاوز عتبة 0.8%. بالمقابل فإن الهيكلة القطاعية للصادرات الجزائرية على أساس قطاع النشاط الاقتصادي تتشكل بنسبة 97% من صادرات قطاع المحروقات، و صادرات الصناعة الكيماوية والمطاط والبلاستيك بنسبة 1.9%، أما باقي الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة، والبناء والأشغال العمومية، والخدمات لم يتجاوز متوسط صادراتها عتبة 1.1% خلال نفس الفترة.

خاتمة:

لقد عرف القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2015 تطورات عدة على مختلف الفترات، حيث تميز القطاع الصناعي خلال سنوات الستينيات بالهشاشة وارتباطه التام بالخارج وعلى وجه الخصوص بفرنسا وهذا أمر طبيعي له ما يبرره، لأن فرنسا المستعمرة ومنذ سنوات الاحتلال لم تسمح بقيام صناعة وطنية متطورة بل كانت تسعى دائما لإبقاء الصناعة في الجزائر مصدرا للمواد الخام لتلبية حاجياتها وحاجيات البلدان المتقدمة، لكن خلال سنوات السبعينيات قررت السلطات الجزائرية انتهاج سياسة اقتصادية شاملة مبنية على إستراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة، وتوجيه الإنتاج الصناعي نحو السوق الداخلي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي في ظل تحسن مداخيل الدولة من العملة الصعبة نتيجة تأميم قطاع المحروقات و منابع الغاز الطبيعي، وبالرغم من الانجازات الكبيرة والمتمثلة في إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية والبنى التحتية والمنشآت الاجتماعية، إلا أن أداء القطاع الصناعي خلال هذه الفترة عرف مستويات متوسطة أين لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الخام عتبة 39%.

أما عن سنوات الثمانينيات فتم تسجيل العديد من الاختلالات الاقتصادية أهمها عدم التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وعدم قدرة القطاع الصناعي على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع ولا سيما الاستهلاكية منها، مما أدى إلى وجود تبعية مطلقة للخارج في التموين بالسلع الاستهلاكية وسلع التموين. كما شهدت هذه المرحلة عدة إصلاحات اقتصادية أهمها إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية، حيث تم تقسيم المجمعات الصناعية الكبرى إلى وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة، الأمر الذي أدى إلى وجود صناعة غير قادرة على تنويع الصادرات ومنافسة المؤسسات الأجنبية، حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1980-1989) عتبة 2.5% من إجمالي الصادرات.

وخلال الفترة (2000-2015) وبالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ، إلا أن القطاع الصناعي خارج المحروقات بقي يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، كما بقي مصدر تراكم رأس المال على مستوى الدولة هو قطاع المحروقات،

ويعود السبب الرئيسي في ذلك من وجهة نظرنا إلى السياسات التي انتهجتها السلطات منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، فعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق إستراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع اقتصادي على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، والمواد الأولية، والسلع الوسيطة واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي، حيث لم تتجاوز مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام خلال هذه المرحلة نسبة 4.6%، كما عرفت هيكلة الصادرات الجزائرية سيطرة قطاع المحروقات بنسبة 97% أما الصادرات خارج المحروقات فلم تتجاوز عتبة 3%. من خلال هذه الأرقام فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل بإمكان القطاع الصناعي الجزائري القدرة على منافسة الصناعات العربية في ظل تحرير التجارة الخارجية؟. وهذا ما نسعى إلى مناقشته من خلال الفصل الرابع.

الفصل الرابع

تحليل تنافسية القطاع الصناعي الجزائري مقارنة ببعض الدول العربية

تمهيد:

سنحاول من خلال هذه الفصل إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من الدراسة على الحالة الواقعية لتنافسية القطاع الصناعي الجزائري مقارنة بكل من تونس ومصر والمغرب، وذلك باستخدام العديد من المؤشرات التي تقيس التنافسية على مستوى قطاع النشاط والدول، ومن بين أهم المؤشرات التي سنستخدمها في تحليل تنافسية القطاع الصناعي الجزائر ودول المقارنة، مؤشر التنافسية العربية الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، والذي ينقسم إلى مؤشرين رئيسيين هما مؤشر التنافسية الجارية الذي يقيس التنافسية على المدى القصير ويركز على الأداء الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه وهي أداء الاقتصاد الكلي، وديناميكية الأسواق والمنتجات، والإنتاجية والتكلفة، ومناخ الأعمال، أما المؤشر الرئيسي الثاني فيتمثل في مؤشر التنافسية الكامنة الذي يقيس التنافسية على المدى الطويل ويركز على الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية، رأس المال البشري، ونوعية البنية التحتية التكنولوجية. كما سنقارن الأداء التنافسي للصناعة الجزائرية ودول المقارنة على أساس مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي، وحصة الصادرات الصناعة في إجمالي الصادرات، ومؤشر التركز السلعي للصادرات وكذا تحليل تنافسية المنتجات الصناعية وفق مؤشر التنافسية النسبية الظاهرة RCA. أما المبحث الأخير لهذا الفصل فسوف نخصصه لدراسة قياسية لتحليل أثر الصادرات الصناعية لكل بلد على النمو الاقتصادي.

I. تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري ودول المقارنة على أساس مؤشري التنافسية الجارية والكامنة:

يصدر المعهد العربي للتخطيط كل ثلاث سنوات وابتدءا من سنة 2003 وإلى غاية 2012 تقريرا حول التنافسية العربية، حيث يتطرق التقرير إلى مقارنة تنافسية الاقتصاديات العربية ببعض الدول التي هي في طريق التقدم الاقتصادي كماليزيا وكوريا الجنوبية وتركيا، ويميز التقرير بين نوعين من مؤشرات التنافسية وهما مؤشر التنافسية الجارية الذي يركز على الأداء الاقتصادي في المدى القصير والعوامل المؤثرة فيه وهي أداء الاقتصاد الكلي، ديناميكية الأسواق والمنتجات، الإنتاجية والتكلفة، ومناخ الأعمال الذي يشمل بدوره على مؤشرات فرعية وهي الحاكمية وفعاليات المؤسسات، والبنية التحتية لتوزيع المنتجات والسلع، إضافة إلى مؤشر جاذبية الاستثمار، وتدخل الحكومة في الاقتصاد. أما المؤشر الثاني فهو مؤشر التنافسية الكامنة والذي يركز على العوامل المؤثرة على تنافسية اقتصاديات الدول واستدامة قدراتها التنافسية في المدى الطويل، حيث يتكون هذا المؤشر من مؤشرات فرعية وهي الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية، رأس المال البشري، ونوعية البنية التحتية التكنولوجية. وتتراوح قيم المؤشرات بين القيمة صفر والواحد، حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما كان ذلك دليلا عن امتلاك الدولة لقدرات تنافسية كبيرة والعكس.

I.1. تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري ودول المقارنة وفق مؤشر التنافسية الجارية:

عرف مؤشر التنافسية الجارية معدلات دون المستوى في كل الدول لكنها تبقى متقاربة نوعا ما في كل من تونس والمغرب ومصر، فمن خلال القيمة المتوسطة لمؤشر التنافسية الجارية تبقى دولة تونس تحتل المركز الأول أين بلغت القيمة المتوسطة للمؤشر 0.46، وتأتي دولة المغرب في المركز الثاني بقيمة متوسطة قدرها 0.41، وتليها دولة مصر بقيمة متوسطة لمؤشر التنافسية الجارية تقدر ب 0.40، وتحتل الجزائر المركز الأخير أين حققت مستويات جد ضعيفة في مؤشر التنافسية الجارية تراوحت بين 0.21 و 0.28 حسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2006 و2009 كما هو مبين في الجدول أدناه. ويرجع سبب ضعف القدرات التنافسية للجزائر حسب المؤشر الإجمالي للتنافسية الجارية مقارنة بتونس والمغرب ومصر نتيجة تفوق هذه الدول من حيث مؤشر البنية التحتية المساندة والمتطورة، زيادة عن امتلاك هذه الدول لمؤسسات اقتصادية ذات فعالية قوية

وأسواق أكثر تخصصا وتتميز بالديناميكية الكبيرة، كما يتميز مناخ الاستثمار في دول المقارنة بالاستقرار وأكثر جاذبية مما هو عليه الحال في الجزائر، زيادة عن قلة تكاليف انجاز المشاريع وممارسة الأنشطة الاقتصادية في دول تونس والمغرب ومصر مقارنة بالجزائر.

الجدول 1.4. تطور مؤشر التنافسية الجارية خلال الفترة (2003-2012)

الدولة	2003	2006	2009	2012	المتوسط
الجزائر	0.43	0.28	0.21	0.39	**0.32**
تونس	0.49	0.55	0.36	0.47	**0.46**
المغرب	0.48	0.43	0.35	0.40	**0.41**
مصر	0.46	0.41	0.35	0.39	**0.40**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير التنافسية العربية 2003، 2006، 2009، 2012، المعهد العربي للتخطيط.

1. الأداء الاقتصادي الكلي:

يساهم الاستقرار على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية بشكل كبير في دعم القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول، حيث لا يمكن بأي حال تحقيق الشروط اللازمة لتحسين المركز التنافسي في الأسواق العالمية، كما لا يمكن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في ظل وجود اقتصاد هش تسوده العديد من الاختلالات وعدم الاستقرار، حيث ينتج عن ذلك فقدان الثقة من طرف المستثمرين المحليين والأجانب وحتى المستهلكين، مما ينعكس بالسلب على معدلات الاستثمار والادخار زيادة عن تراجع معدلات النمو والتراجع في مستويات التنافسية بالنسبة للمنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية[1]. ويتضمن مؤشر الأداء الاقتصادي عدة مؤشرات فرعية أهمها نسبة الميزان التجاري، ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفرد، ونسبة الاستثمار الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم واستقرار أسعار الصرف. وتشير تقارير التنافسية الأربع إلى قوة الجزائر من حيث مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي مقارنة بدول مصر المغرب وتونس،

[1] تقرير التنافسية العربية لسنة 2006، المعهد العربي للتخطيط، ص 22.

ويرجع ذلك إلى الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على تحقيق فائض كبير في الميزان الجاري للجزائر مقارنة بباقي الدول.

الجدول 2.4. المؤشرات الفرعية المكونة للأداء الاقتصادي الكلي

السنة	البلد	مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي				
		نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفرد	الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	استقرار أسعار الصرف
2003	الجزائر	0,70	0,32	0,67	0,82	0,76
	المغرب	0,65	0,41	0,29	0,92	0,88
	تونس	0,60	0,53	0,56	0,91	0,84
	مصر	0,68	0,50	0,32	0,86	0,86
2012	الجزائر	0,69	0,16	0,37	0,81	0,98
	المغرب	0,29	0,35	0,54	0,97	0,99
	تونس	0,27	0,37	0,28	0,80	1,00
	مصر	0,32	0,40	0,11	0,03	1,00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير التنافسية العربية 2003 و 2012، المعهد العربي للتخطيط.

تشير قيم مؤشر نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق الجزائر لفائض كبير في ميزانها الجاري زيادة عن تحقيق استقرار نسبي في قيمة المؤشر خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2003، أما باقي دول المقارنة فقد عرف فيها المؤشر تراجعا كبيرا بأكثر من 50% حيث سجلت المغرب تراجعا من 0.65 خلال 2003 إلى 0.29 سنة 2012، كما سجلت تونس هي الأخرى تراجعا في ميزانها الجاري من 0.6 إلى 0.25 ومصر من 0.68 إلى 0.32.

بالنسبة لمعدل النمو الحقيقي للفرد فقد عرفت الجزائر مستويات جد ضعيفة ما هو عليه في دول المقارنة، وبالرغم من تراجع مؤشر معدل النمو الحقيقي للناتج الحقيقي للفرد في كل الدول سنة

2012 مقارنة بسنة 2003، إلا أن الجزائر سجلت تراجعا كبيرا في قيمة المؤشر بنسبة 50% ويرتبط هذه التراجع من وجهة نظرنا بتدني مستويات الإنتاجية أكثر مما هي عليه في دول المقارنة. كما تشير قيم مؤشر نسبة الاستثمار الحقيقي من الناتج المحلي الخام مدى تطور مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمار في دولة المغرب سنة 2012 مقارنة بمصر وتونس والجزائر. وفيما يخص مؤشر معدل التضخم فإن جميع الدول استطاعت التحكم في معدلات التضخم، حيث عرف المؤشر في الجزائر وتونس والمغرب مستويات كبيرة ومتقاربة تراوحت بين 0.8 و 0.97 باستثناء مصر التي عرفت ارتفاعا جنونيا لمعدلات التضخم حيث تراجع فيها مؤشر معدل التضخم من 0.86 سنة 2003 إلى 0.03 سنة 2012 نتيجة الأزمة السياسية والاقتصادية الحادة التي تمر بها البلاد. وتشير قيم مؤشر استقرار أسعار الصرف إلى تحسن كل دول المقارنة بما الجزائر وتمكنها من تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات الأجنبية، لكن من خلال قيم المؤشر تبقى الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة مقارنة بباقي الدول.

2. بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار:

تعتبر بيئة الأعمال من بين العناصر الأساسية التي تساهم بشكل كبير في دعم القدرات التنافسية للدول، كما يعتبر الاستقرار والشفافية في بيئة الأعمال أحد الركائز الأساسية لتحسين قدرة أي بلد على جذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، زيادة عن ذلك فإن تنمية التجارة الخارجية في شكل الصادرات وكذا تحسين أداء المنتجات الصناعية المحلية في الأسواق الخارجية يعتبر في حد ذاته هدفا استراتيجيا لا يمكن بلوغه إلا من خلال وجود مؤسسات صناعية تتميز بالفعالية القوية، إضافة إلى امتلاك البلد لهياكل قاعدية داعمة للقدرات التنافسية للمؤسسات وتساهم في تدنية تكاليف القيام بالأنشطة الاقتصادية. كما يعتبر التدخل الحكومي من بين المحددات الرئيسية لبيئة الأعمال في أي بلد، حيث كلما كان التدخل الحكومي يتميز بالعقلانية والمساواة بين القطاعين الخاص والعام ويساوي بين جميع المستثمرين في إطار قواعد المنافسة التامة، كان ذلك مؤشرا إيجابيا عن وجود بيئة أعمال أكثر جاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي.

الجدول 3.4. المؤشرات المكونة لبيئة الأعمال والجاذبية

السنة	البلد	مؤشر بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار			
		البنية التحتية	الحاكمية وفاعلية المؤسسات	جاذبية الاستثمار	تكلفة الأعمال
2003	الجزائر	0,22	0,31	0,33	0,34
	المغرب	0,29	0,60	0,33	0,44
	تونس	0,29	0,54	0,43	0,43
	مصر	0,34	0,43	0,38	0,42
2012	الجزائر	0,15	0,24	0,45	0,30
	المغرب	0,13	0,54	0,47	0,40
	تونس	0,18	0,46	0,47	0,66
	مصر	0,22	0,34	0,46	0,50

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير التنافسية العربية 2003 و 2012، المعهد العربي للتخطيط.

من خلال الجدول (3.4) تشير معدلات مؤشر البنية التحتية الأساسية أن كل دول المقارنة بما فيها الجزائر تعاني من عدم وجود بنى تحتية أساسية متطورة وداعمة للقدرات التنافسية لاقتصادها إذا تمت مقارنتها مع الدول الصناعية الكبرى أو حتى الدول الناشئة كماليزيا وكوريا وتركيا، كما أنها لم تستطع تطوير بنيتها التحتية خلال سنة 2012 ويظهر ذلك من خلال تراجع قيم المؤشر في كل مصر والجزائر وتونس والمغرب مقارنة بسنة 2003، لكن رغم ذلك تبقى دولة مصر تحتل المركز الأول من حيث البنية التحتية مقارنة بالجزائر وتونس والمغرب التي تبقى تحقق نفس المستويات.

بالنسبة لمؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات تبقى دولة المغرب في الطليعة أين حققت معدلات فوق المستوى بالرغم من تراجع قيمة المؤشر من 0.60 سنة 2003 إلى 0.54 سنة 2012، وتأتي تونس في المرتبة الثانية ومصر في المركز الثالث، وبالنسبة للجزائر التي احتلت مؤخرة الترتيب يبقى

مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات يشكل الحلقة الأضعف في الاقتصاد الجزائري نتيجة التفشي القوي لظاهرة الفساد الإداري وعدم احترام القانون، مما يستدعي القيام بإصلاحات جذرية وحقيقية للقضاء على ظاهرة البيروقراطية والتخفيف من حدة العراقيل التي تواجه انجاز المشاريع الاستثمارية كمشكلة العقار الصناعي، كل هذه الإصلاحات ينبغي أن تجسد في أرض الواقع حتى تتمكن الجزائر من اكتساب بيئة أعمال تتميز بالشفافية وتساهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتدعم قدراتها التنافسية.

تشير معدلات مؤشر جاذبية الاستثمار إلى مدى استطاعة كل من مصر والجزائر والمغرب وتونس من تحسين مناخها الاستثماري حيث بقيت تسجل نفس المستويات أين تراوحت قيم المؤشر سنة 2012 بين 0.45 و 0.47، لكن تبقى هذه المعدلات ضعيفة مقارنة بكوريا الجنوبية التي حققت معدلا قيمته 0.62. وحتى تتمكن دول المقارنة بما فيها الجزائر من جذب المزيد من الاستثمارات يتطلب منها إتباع سياسات اقتصادية رشيدة وعقلانية، كما ينبغي عليها تطوير أنظمتها المالية وجعلها أكثر مرونة لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى البيئة الاقتصادية العالمية.

وبالنسبة لمؤشر تكلفة الأعمال تبقى تونس في الطليعة بتحقيقها لتطور ملحوظ خلال سنة 2012 حيث بلغت قيمة المؤشر 0.66، تليها مصر في المركز الثاني بتسجيلها معدل 0.50 في قيمة المؤشر سنة 2012، ويعتبر هذا الأداء الجيد لتونس ومصر نتيجة للإصلاحات التي قامت بها في مجال تأسيس الشركات سواء من حيث تقليص المدة أو التخفيف من الإجراءات المعقدة المتعلقة بإنشاء المؤسسات، زيادة عن التقليل النسبي لتكاليف إنجاز المشاريع وإنشاء الشركات، وتمثل تكاليف الأعمال نقطة ضعف الجزائر التي حققت مستويات جد ضعيفة عما هو عليه الحال في دول المقارنة، كما سجلت تراجعا في قيمة المؤشر من 0.34 سنة 2003 إلى 0.30 سنة 2012.

3. ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص:

تعكس عناصر الديناميكية والتخصص في هيكل الصادرات الصناعية مدى قوة القدرات التنافسية للدول في الأسواق الخارجية، حيث تتطلب عملية تحرير السوق من جميع القيود الحمائية والتحول

نحو اقتصاد السوق، ضرورة سن قوانين وتشريعات من شأنها حماية المنافسة وترشيد سلوكيات المؤسسات الاقتصادية وفي مقدمتها المؤسسات والشركات الصناعية بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للبلد[2]، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز القدرات التنافسية للبلد. ويتشكل مؤشر دينامكية الأسواق والمنتجات والتخصص من إحدى عشر مؤشرا فرعيا تقيس ديناميكية الأسواق وتخصصها، كما تقيس القدرات التصديرية للدول العربية مقارنة ببعض الدول الناشئة كتركيا وماليزيا وكوريا الجنوبية، لكننا سنركز في دراستنا هذه على أربع مؤشرات فرعية وهي حصة الصادرات من التجارة العالمية ومؤشر معدل نمو حصة الصادرات، ومؤشر نسبة السلع المصنعة المصدرة، ومؤشر معدل نمو الصادرات الصناعية التحويلية كما هو مبين من خلال الجدول التالي:

الجدول 4.4. مؤشرات قياس تنافسية ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص

		مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص			
السنة	البلد	حصة الصادرات من إجمالي التجارة العالمية	معدل نمو حصة الصادرات	نسبة السلع المصنعة المصدرة	معدل نمو الصادرات الصناعية التحويلية
2003	الجزائر	0,11	0,52	0,02	0,44
	المغرب	0,07	0,49	0,60	0,43
	تونس	0,06	0,49	0,82	0,40
	مصر	0,10	0,46	0,40	0,35
2012	الجزائر	0,05	0,06	0,02	0,57
	المغرب	0,02	0,14	0,71	0,51
	تونس	0,01	0,17	0,79	0,51
	مصر	0,03	0,29	0,27	0,77

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير التنافسية العربية 2003 و 2012، المعهد العربي للتخطيط.

[2] تقرير التنافسية العربية 2003، المعهد العربي للتخطيط، ص 65.

حسب تقرير التنافسية لسنة 2003 حققت الجزائر أعلى معدل في مؤشر حصة الصادرات من إجمالي التجارة العالمية بقيمة قدرها 0.11 بفضل المساهمة القوية لقطاع المحروقات الناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وباعتبار الجزائر من بين الدول التي تمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وتأتي دولة مصر في المركز الثاني بمعدل 0.10 باعتبارها هي الأخرى سادس مصدر للغاز الطبيعي في العالم، أما دولتي المغرب وتونس فقد حققت مستويات متدنية في حصة الصادرات من إجمالي التجارة العالمية بقيمة 0.07 و 0.06 على التوالي. ومن خلال معدلات سنة 2012 فقد عرفت حصة صادرات في كل الدول تراجعا كبيرا فاقت 50% مقارنة بسنة 2003، وهو ما يشير إلى تدني أداء اقتصاديات كل من الجزائر ومصر وتونس والمغرب وضعف مساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية العالمية. كما يوضح انخفاض قيم مؤشر معدل نمو حصة الصادرات سنة 2012 مقارنة بالقيم الواردة في تقرير سنة 2003 إلى تراجع كبير للقدرات التصديرية في كل الدول، وتبقى الجزائر هي الوحيدة التي سجلت عجزا كبيرا في نمو الصادرات نتيجة التأثير السلبي لتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية على القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية.

بالنسبة لمؤشر معدل نمو صادرات الصناعات التحويلية ومقارنة بتقرير سنة 2003 نجد أن كل الدول سجلت مستويات نمو معتبرة في صادراتها من الصناعات التحويلية، لكن تبقى الدولة الوحيدة التي حققت قفزة نوعية هي دولة مصر أين حققت صادراتها من السلع الصناعية التحويلية معدلات نمو جد إيجابية حيث سجلت أعلى قيمة في مؤشر معدل النمو ب 0.77، تليها في المركز الثاني دولة الجزائر بقيمة 0.57، أما المغرب وتونس فحققتا نفس مستوى معدل النمو أين بلغ مؤشر نمو الصادرات من الصناعات التحويلية فيهما قيمة 0.51. لكن بالمقابل تشير قيم مؤشر نسبة السلع المصنعة المصدرة إلى الأداء الراقي وإلى القدرات التصديرية الكبيرة التي يتميز بها القطاع الصناعي خارج المحروقات لكل من تونس والمغرب اللتان تمتلكان منظومة صناعية قوية تجعل اقتصاد البلدين أكثر مرونة في مواجهة التقلبات والتحديات الحاصلة على مستوى البيئة الاقتصادية العالمية، وتأتي دولة مصر في المركز الثاني أين حققت تراجعا في قيمة المؤشر بنسبة 32%، وتأتي الجزائر في المركز الأخير بتحقيقها لأدنى المستويات من حيث نسبة الصادرات السلعية المصنعة حيث بلغت قيمة المؤشر 0.02، وهذا ما يثبت بأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من التبعية

المطلقة قطاع المحروقات وسيطرة النفط والغاز الطبيعي على هيكل الصادرات بنسبة تفوق 97% مما يجعله أكثر هشاشة وشديد الحساسية للتقلبات والصدمات الحاصلة على مستوى أسعار الـــنفط في الأسواق الدولية.

4. الإنتاجية والتكلفة في قطاع الصناعات التحويلية:

يعتبر تحسين مستويات الإنتاجية وتقليل التكاليف في عملية الإنتاج الصناعي من بين أهم العوامل الجوهرية التي تحدد القدرات التنافسية للمنتجات والقطاعات الصناعية، مما يكون له الأثر المباشر على تنافسية الدول في الأسواق المحلية والأجنبية، حيث تؤدي الزيادة في الإنتاجية في القطاع الصناعي إلى الزيادة في القيمة المضافة وانخفاض التكاليف النسبية[3]، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة قدرة المؤسسات على تحسين مركزها التنافسي ومواجهة التحديات التنافسية التي تفرزها البيئة الصناعية.

كما يعتبر مؤشر الكفاءة الإنتاجية هو الأخر ذو أهمية كبيرة، لأن الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية وزيادتها تتيح وتوفر العديد من السلع الاستهلاكية والوسيطة التي تساعد على تحسين ظروف العمل والإنتاج كما تساهم في تقليل التكاليف وتحقيق قدر أكبر من المنافسة في الأسواق الخارجية[4]. ويتشكل مؤشر الإنتاجية والتكلفة من تسع مؤشرات فرعية، لكننا سنركز في دراستنا هذه على ثلاث مؤشرات فقط وهي إنتاجية اليد العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، ومؤشر معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية، حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي.

على مستوى قطاع الصناعات التحويلية باعتبارها من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تنويع الصادرات خارج المحروقات وتطوير القدرات التنافسية للدول في الأسواق المحلية والأجنبية، تفيد قيم المؤشر العام للإنتاجية والتكلفة احتلال مصر وتونس للمراكز الأولى من حيث الأداء والكفاءة في الصناعات التحويلية، حيث بلغت قيمة المؤشر في تقرير 2006 لكل من مصر وتونس 0.88 و 0.56 على التوالي، وبالرغم من تراجع مستويات الإنتاجية والتكلفة في مصر

[3] تقرير التنافسية العربية 2012، المعهد العربي للتخطيط، ص 34.

[4] نبيل إبراهيم الطائي، قياس الإنتاجية والتغير التقني في قطاع الصناعات التحويلية مع إشارة إلى الصناعات الجلدية، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 134.

وتونس حسب تقرير 2012 إلا أنها بقيت تحافظ على الصدارة ، ويرجع ذلك إلى تفوقهما من حيث المساهمة الكبيرة لصناعاتها التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمغرب والجزائر.

الجدول 5.4. مقارنة تنافسية الصناعات التحويلية على أساس مؤشر الإنتاجية والتكلفة

		مؤشر الإنتاجية والتكلفة			
السنة	البلد	إنتاجية اليد العاملة في قطاع الصناعات التحويلية	معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	المؤشر العام
2006	الجزائر	0,10	0,88	0,11	**0,43**
	المغرب	0,09	0,65	0,45	**0,34**
	تونس	0,10	0,88	0,53	**0,56**
	مصر	0,04	0,97	0,54	**0,88**
2012	الجزائر	0,02	0,86	0,03	**0,39**
	المغرب	0,04	0,87	0,38	**0,40**
	تونس	0,08	0,76	0,44	**0,45**
	مصر	0,05	0,97	0,41	**0,45**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير التنافسية العربية 2006 و 2012، المعهد العربي للتخطيط.

تعكس قيم مؤشر إنتاجية اليد العاملة في كل دول المقارنة بما فيها الجزائر مدى ضعف مستويات العنصر البشري وافتقار الصناعات التحويلية لهذه الدول على توفير يد عاملة تتميز بالمهارة وقادرة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة، كما تشير قيم المؤشر إلى تراجع أداء اليد العاملة في الصناعات التحويلية سنة 2012 في كل من تونس والمغرب، لكن بالمقابل عرفت مصر تحسنا طفيفا في مستويات إنتاجية اليد العاملة، أما الجزائر فقد عرفت انهيارا كبيرا في مستويات إنتاجية اليد العاملة في صناعاتها التحويلية وبأكثر من 70% مقارنة بتقرير 2006. ويشير مؤشر معدل الأجور إلى التقارب الكبير في متوسط الأجور في الصناعات التحويلية في كل دول المقارنة بما فيها الجزائر حيث تعتبر الأجور في كل هذه الدول من بين أهم المزايا التنافسية للصناعات التحويلية

ذات كثافة عنصر العمل إذا ما تم مقارنتها مع الدول الصناعية الكبرى، وفي هذا المجال تبقى دولة مصر هي الأحسن من حيث مؤشر الأجور نتيجة انخفاض معدلاتها في صناعاتها التحويلية مقارنة بالجزائر وتونس والمغرب. وبالنسبة لمؤشر حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي فإنه يعكس المساهمة الكبيرة للصناعات التحويلية لكل من تونس ومصر والمغرب في ناتجها المحلي مقارنة بالجزائر التي تبقى تسجل أدنى المستويات، وهذا يوضح جليا تميز قطاع الصناعات التحويلية في كل من تونس والمغرب ومصر بالتنويع مع تحقيق التوافق والتكامل مابين الصناعات الموجهة للسوق المحلية والصناعات الرأسمالية الموجهة نحو التصدير.

2.I. تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري ودول المقارنة وفق مؤشر التنافسية الكامنة:

يعتبر مؤشر التنافسية الكامنة المحدد الرئيسي للقدرات التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والدول واستدامتها في المدى الطويل، حيث يتشكل هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية وهي الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا، ورأس المال البشري، والبنية التحتية التقنية، وهذه المؤشرات تعكس القدرات التنافسية الكامنة كما أنها تحتاج إلى الاستثمار طويل المدى من أجل تطويرها وتحسين أدائها بما يتماشى مع متطلبات التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

الجدول 6.4. تطور مؤشر التنافسية الكامنة خلال الفترة (2003-2012)

الدولة	2003	2006	2009	2012	المتوسط
الجزائر	0.30	0.22	0.36	0.33	**0.30**
تونس	0.34	0.27	0.47	0.44	**0.38**
المغرب	0.25	0.15	0.22	0.27	**0.22**
مصر	0.23	0.16	0.35	0.32	**0.26**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير التنافسية العربية 2003، 2006، 2009، 2012، المعهد العربي للتخطيط.

من خلال بيانات الجدول (6.4) فإن جميع الدول سجلت مستويات متدنية في مؤشر التنافسية الكامنة مقارنة بتلك المستويات المحققة في مؤشر التنافسية الجارية، وهذا ما يعكس ضعف القدرات التنافسية واستدامتها على المدى الطويل لكل من الجزائر وتونس ومصر والمغرب، كما تعكس أيضا

قيم مؤشر التنافسية الكامنة حجم التحديات التي تواجهها اقتصاديات هذه الدول من أجل تطوير البنى التحتية التكنولوجية وتنمية مهارات وقدرات رأس المال البشري التي تحتاج بدورها إلى استثمارات كبيرة على المدى الطويل.

وتمكنت جميع الدول بما فيها الجزائر من تحقيق قفزة نوعية في مجال البنية التحتية التكنولوجية خلال سنة 2012، حيث تعكس قيم المؤشر مدى انفتاح اقتصاديات هذه الدول على نظم المعلومات والاتصال الحديثة والقيام بالعديد من الاستثمارات في مجال الاتصالات وتوسيع شبكات الانترنت والهاتف النقال، وتبقى دولة مصر تحتل الصدارة بتحقيقها أفضل المستويات في بنيتها التحتية التكنولوجية مقارنة باقي الدول.

بالنسبة لمؤشر رأس المال البشري باعتباره من أهم العوامل المحددة للقدرات التنافسية للقطاعات الاقتصادية، حققت تونس أفضل المستويات في مؤشر رأس المال البشري سنة 2012، حيث بلغت قيمة المؤشر 0.60، وتليها كل من الجزائر ومصر بقيمة 0.48 و 0.47 على التوالي، أما دولة المغرب فجاءت في مؤخرة الترتيب بقيمة 0.31.

ويعكس مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية مدى ضعف استخدام الأنظمة التكنولوجية الحديثة في مجال التصنيع في كل دول المقارنة مع تسجيل أفضلية نسبية لكل من تونس والمغرب مقارنة بالجزائر ومصر، فالصناعات التحويلية في دول المقارنة بما فيها الجزائر لازالت ترتكز بشكل كبير على الصناعات ذات كثافة اليد العاملة والتي تستخدم التكنولوجيا المتوسطة والمنخفضة، كما أن ضعف أداء هذه الدول في مجال الابتكار والتقنيات يرجع بالأساس إلى انخفاض مستويات الإنفاق على البحث والتطوير والتي تتراوح بين 0.1% و0.7% من الناتج المحلي كأقصى تقدير. وبالتالي فمن أجل دعم القدرات التنافسية للقطاع الصناعي وضمان استمراريتها على المدى الطويل ينبغي على المؤسسات الصناعية في هذه الدول تشجيع الابتكار والإبداع، ودعم برامج بناء قدرات رأس المال البشري للتأقلم مع التكنولوجيات الحديثة وزيادة مستويات الإنفاق على البحث والتطوير.

II. مساهمة القطاع الصناعي للجزائر ودول المقارنة في الناتج المحلي الخام:

II.1. مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام:

تكمن أهمية قطاع الصناعات التحويلية بالنسبة لأي دولة كانت في الفرص الواسعة التي يوفرها هذا القطاع لتنويع مصادر الدخل وخلق الثروة وتلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات وتنمية الصادرات خارج المحروقات. حيث تشتمل الصناعات التحويلية على مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية، ومن أهمها صناعة الأسمدة ،صناعة مواد البناء، الصناعة الهيدروكربونية، صناعة المنسوجات والملابس، صناعة الأدوية، الصناعة الهندسية، الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية والصناعات الاستهلاكية الأخرى، وكلما كانت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة يمكننا القول أن اقتصاد تلك الدولة يتميز بالمرونة العالية في مواجهة التقلبات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي والإقليمي.

بالنسبة لمساهمة للصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي الخام لكل دول المقارنة خلال الفترة (2005-2014)، نجد أن دولة مصر احتلت المركز الأول أين بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في إجمالي الناتج الخام حوالي 5.5%، وهذا ما يؤكد امتلاك مصر لقاعدة صناعية تحويلية قوية مقارنة بباقي الدول خاصة في صناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية والصناعات النسيجية، وتأتي دولة المغرب في المركز الثاني بنسبة 2.4%، أما الجزائر وتونس فبلغت مساهمة صناعاتها التحويلية في إجمالي الناتج المحلي الخام نسبة 1.4%.

عرفت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في دول المقارنة معدلات نمو متفاوتة خلال الفترة (2013-2014)، حيث حققت مصر أكبر نسبة قدرها 10.9%، تليها المغرب بنسبة 3.2% واحتلت تونس المركز الثالث بنسبة نمو قدرها 1.2%، أما الجزائر فقد عرف فيها معدل نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية تراجعا بنسبة (0.9- %).

الجدول 7.4. مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام

(مليون دولار أمريكي)

البلد	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	ق.م. الصناعة التحويلية	4596	4933	5500	6331	6420
	الناتج المحلي الخام	103071	117028	134837	171005	137212
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	4,5	4,2	4,1	3,7	4,7
تونس	ق.م. الصناعة التحويلية	4628	4897	5904	8091	7307
	الناتج المحلي الخام	32256	34420	38954	44781	43433
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	14,3	14,2	15,2	18,1	16,8
المغرب	ق.م. الصناعة التحويلية	8872	9379	10121	11349	12992
	الناتج المحلي الخام	59524	65640	75224	88880	90553
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	14,9	14,3	13,5	12,8	14,3
مصر	ق.م. الصناعة التحويلية	14959	17155	20038	25218	29756
	الناتج المحلي الخام	89528	107378	130367	162464	188489
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	16,7	16	15,4	15,5	15,8

البلد	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	ق.م. الصناعة التحويلية	6727	7324	7522	9035	8951
	الناتج المحلي الخام	161159	199302	204289	225933	220091
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	4,2	3,7	3,7	4	4,1
تونس	ق.م. الصناعة التحويلية	7278	6859	7215	7486	7577
	الناتج المحلي الخام	44017	45948	45241	47111	48544
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	16,5	14,9	15,9	15,9	15,6
المغرب	ق.م. الصناعة التحويلية	12829	14385	14214	15111	15600
	الناتج المحلي الخام	90714	99274	96187	105333	107852
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	14,1	14,5	14,8	14,3	14,5
مصر	ق.م. الصناعة التحويلية	35166	37126	39657	40642	45087
	الناتج المحلي الخام	218387	235464	262214	271443	286766
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	16,1	15,8	15,1	15	15,7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، صندوق النقد العربي، ص 42-72.

المؤشرات الاقتصادية للدول العربية 2014، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعـــدين، ص 12-42.

من خلال الجدول(7.4) بلغ إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (2005-2014) حوالي 304 مليار دولار وهي أعلى قيمة مقارنة بباقي الدول وهذا ما يفسر اعتماد مصر على الصناعات التحويلية كأساس لبناء الاقتصاد الوطني، تليها المغرب بقيمة 124 مليار دولار، أما القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الجزائر وتونس لم تتجاوز عتبة 67 مليار دولار خلال نفس الفترة، ويرجع هذا إلى الركود والظروف الصعبة التي تعيشها الصناعات التحويلية في الجزائر منذ أواخر الثمانينيات نتيجة التخلي التدريجي للدولة على القطاع الاقتصادي العمومي وتوجيه جميع الجهود نحو تنمية قطاع المحروقات.

عرفت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام مستويات متفاوتة بالنسبة لدول المقارنة، حيث سجلت الجزائر نسبا تتراوح بين 3.7% و 4.7% خلال الفترة (2005-2014) وكانت أعلى نسبة حققتها الجزائر 4.7% وذلك سنة 2009. أما تونس فقد سجلت نسبا تتراوح بين 14.2% و 18.1% خلال نفس الفترة، حيث بلغت أعلى نسبة سجلتها تونس 18.1% سنة 2008. بينما حققت المغرب نسبا تتراوح بين 12.8% و 14.9% خلال نفس الفترة وكانت أعلى نسبة مساهمة حققتها هي 14.9% سنة 2005. أما عن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام لدولة مصر فقد تراوحت بين 15% كأدنى نسبة و 16.7% كأقصى حد. من خلال هذه الأرقام وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والاستثمارات الضخمة التي خصصتها الدولة لتنمية القطاع الصناعي إلا أن مساهمة الصناعات التحويلية الجزائرية في الناتج المحلي الخام تبقى جد ضعيفة مما هي عليه في دول تونس، المغرب ومصر.

من خلال حساب متوسط نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام الإجمالي للجزائر ودول المقارنة خلال الفترة (2005-2014)، تأتي تونس في المركز الأول بنسبة متوسطة قدرها 15.7%، تليها دولة مصر بنسبة 15.6% والمغرب بنسبة متوسطة قدرها 14.2%، وهذا يوضح مدى اهتمام كل من تونس ومصر والمغرب بقطاع الصناعات التحويلية باعتباره قطاع استراتيجي مهم في بناء اقتصادها الوطني، وتأتي الجزائر في المرتبة الأخيرة بنسبة 4.1%، وهذا ما يفسر التبعية المطلقة للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وعدم قدرة الصناعات التحويلية الجزائرية

على المساهمة بشكل كبير في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي كما هو عليه الحال في المغرب وتونس ومصر. وفي هذا السياق وحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)[5] فقد عرف متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الثابتة) سنة 2013 مستويات متفاوتة، حيث سجلت تونس أعلى متوسط قدره 634 دولار، تليها كل من المغرب بقيمة 326 دولار ومصر بقيمة 237 دولار، أما الجزائر فقد احتلت المركز الأخير بقيمة 170 دولار ، وهذا ما يثبت ضعف الصناعات التحويلية الجزائرية مقارنة بكل من تونس والمغرب ومصر.

الشكل 1.4. مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام للفترة (2005-2014)

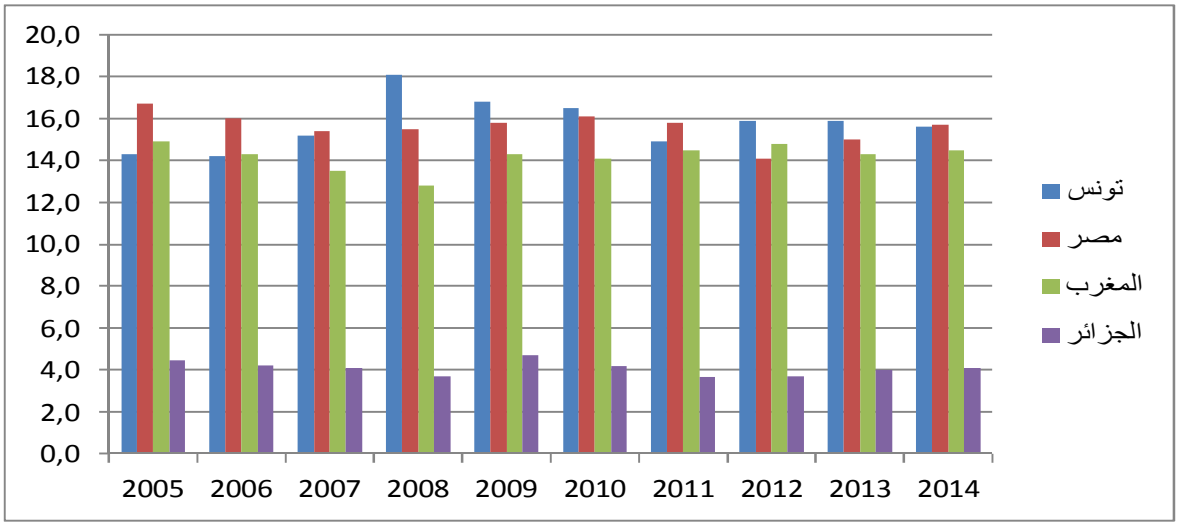

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول(7.4).

II.2. مساهمة الصناعات الإستخراجية والتعدين في الناتج المحلي الخام:

تتمثل الصناعة الإستخراجية في صناعات استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن كالحديد، النحاس، الزنك، الذهب، والخامات الأخرى كالبوتاسيوم والفوسفات والحصى والأحجار الكريمة، حيث بلغت القيمة المضافة الإجمالية للصناعات الإستخراجية والتعدين في كل من تونس والجزائر والمغرب ومصر حوالي 904.7 مليار دولار خلال الفترة (2005-2014)،

[5] تقرير التنمية الصناعية، الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثاني، الكويت، 2015، ص 90.

حيث احتلت الجزائر المركز الأول بنسبة 65.8% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية لكل دول المقارنة ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال هذه الفترة زيادة عن امتلاك الجزائر لاحتياطات كبيرة في مجال النفط والغاز حيث يبلغ متوسط الإنتاج السنوي للنفط الخام حوالي 1.2 مليون برميل/اليوم، وتأتي دولة مصر في المركز الثاني بنسبة 27.2%، أما تونس والمغرب فبقيت فيهما مستويات مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الخام عند حدود 3.2% و 3.8% على التوالي.

الجدول 8.4. مساهمة الصناعات الإستخراجية والتعدين في الناتج المحلي الخام للفترة (2005-2014)

(مليون دولار أمريكي)

البلد	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	ق. م. الصناعات الإستخراجية والتعدين	45786	53559	59107	77648	42977
	الناتج المحلي الخام	103071	117028	134837	171005	137212
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	44,4	45,8	43,8	45,4	31,3
تونس	ق. م. الصناعات الإستخراجية والتعدين	1597	1824	2529	3566	2335
	الناتج المحلي الخام	32256	34420	38954	44781	43433
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	5	5,3	6,5	8	5,4
المغرب	ق. م. الصناعات الإستخراجية والتعدين	1015	1198	1606	5822	2092
	الناتج المحلي الخام	59524	65640	75224	88880	90553
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	1,7	1,8	2,1	6,6	2,3
مصر	ق. م. الصناعات الإستخراجية والتعدين	10644	15615	18144	24251	26762
	الناتج المحلي الخام	89528	107378	130367	162464	188489
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	11,9	14,5	13,9	14,9	14,2

البلد	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	ق. م. الصناعات الإستخراجية والتعدين	56426	72222	67454	65359	55085
	الناتج المحلي الخام	161159	199302	204289	225933	220091
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	35	36,2	33	28,9	25
تونس	ق. م. الصناعات الإستخراجية والتعدين	3008	4147	3450	3155	2945
	الناتج المحلي الخام	44017	45948	45241	47111	48544
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	6,8	9	7,6	6,7	6,1
المغرب	ق. م. الصناعات الإستخراجية والتعدين	3512	5115	4686	4947	4533
	الناتج المحلي الخام	90714	99274	96187	105333	107852
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	3,9	5,2	4,9	4,7	4,2
مصر	ق. م. الصناعات الإستخراجية والتعدين	29999	33511	19411	20343	47346
	الناتج المحلي الخام	218387	235464	262214	271443	286766
	نسبة المساهمة في ن.م.خ (%)	13,7	14,2	7,4	7,5	16,5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، صندوق النقد العربي، ص 42-72.
- المؤشرات الاقتصادية للدول العربية 2014، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ص 12-42.

شهد الناتج المحلي الخام للصناعة الاستخراجية تراجعا في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، حيث تراجعت القيمة المضافة لقطاع المحروقات والمناجم والمحاجر في الجزائر بنسبة (15.7- %)، و هذا راجع إلى انخفاض إنتاج النفط والغاز إضافة إلى تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية وضعف استغلال الطاقات الإنتاجية في قطاع المناجم خلال نفس الفترة، كما سجلت تونس تراجعا في القيمة المضافة بحوالي (6.7- %) نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية التي تعرفها تونس خلال السنوات القليلة الماضية. نفس الشيء بالنسبة لدولة المغرب أين عرفت هي الأخرى تراجعا في القيمة المضافة بنسبة (8.4- %)، لكن مصر صنعت الاستثناء مقارنة بباقي الدول، حيث عرفت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية خلال الفترة (2013-2014) نموا كبيرا بنسبة 132.7% نتيجة ارتفاع إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي باعتبارها سادس مصدر للغاز على مستوى العالم.

بلغت نسب مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الخام أعلى المستويات في الجزائر أين تراوحت بين 25% و 45.8% خلال الفترة (2005-2014)، لكن لا بد من الإشارة إلى تراجع قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2008 أين انخفضت مساهمته في الناتج المحلي من 45.4% إلى 25% سنة 2014 نتيجة انخفاض الإنتاج وتدني أسعار النفط بأكثر من 50% في الأسواق الدولية، وتأتي دولة مصر في المركز الثاني من حيث مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الخام بتحقيقها لنسب تراوحت بين 7.4% سنة 2012 و 16.5% سنة 2014. وبالنسبة لتونس فقد حققت مستويات ضعيفة تراوحت بين 5% و 9%، نفس الشيئ بالنسبة للمغرب أين تراوحت نسب مساهمة الصناعات الاستخراجية فيها بين 1.7% سنة 2005 و 6.6% سنة 2008.

من خلال حساب متوسط نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الخام للفترة (2005-2014)، نجد أن الجزائر هي التي حققت أعلى نسبة قدرها 36.9%، ، وتأتي مصر في المركز الثاني بنسبة مساهمة متوسطة قدرها 12.9%، تليها تونس بنسبة 6.6% وأخيرا المغرب بنسبة 3.7% .

الشكل 2.4. مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام للفترة (2005-2014)

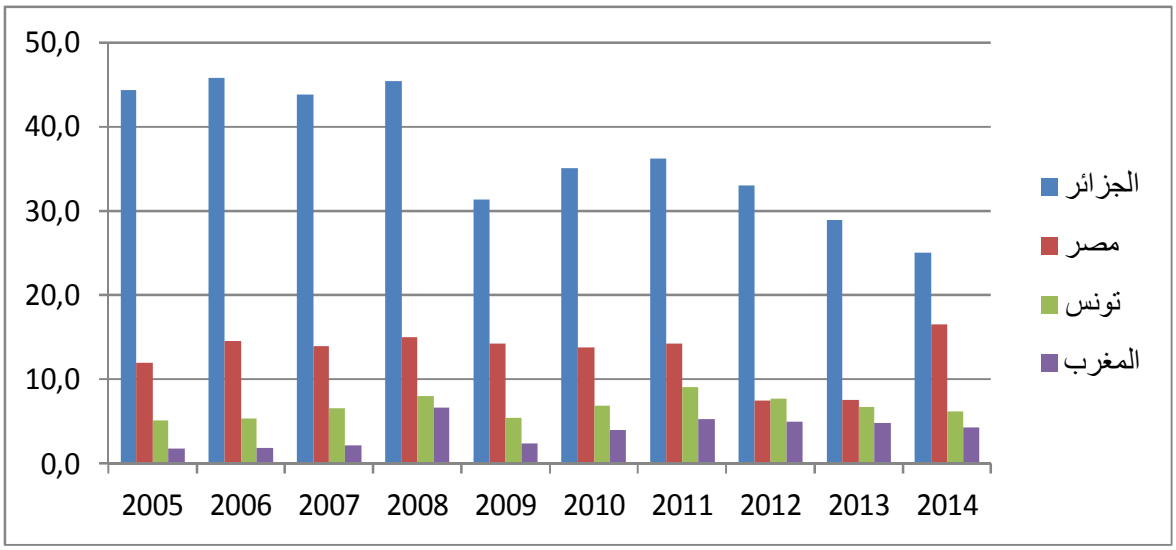

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول(8.4)

III. تحليل تنافسية القطاع الصناعي الجزائري ودول المقارنة على أساس مؤشرات التجارة الخارجية:

1.III. حصة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات:

يعتبر التوجه نحو التصدير من بين الخيارات الإستراتيجية التي تحضى باهتمام كبير ضمن السياسات الاقتصادية في جميع دول العالم على حد سواء، ويرجع الاهتمام الكبير بتنويع الصادرات والتوجه نحو تنمية وتطوير الأنشطة التصديرية في أدبيات النمو والتنمية الاقتصادية إلى العلاقة الطردية بين نمو الصادرات وتطور الإنتاجية، زيادة عن مساهمة الصادرات في توفير العملات الأجنبية والتأثير بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات وتحقيق النمو وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين على المدى

الطويل بشكل متزايد ومستمر. كما أن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تكون إيجابية كلما اتسم معدل نمو الصادرات بالارتفاع عبر الزمن وتزايدت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات الإنتاجية المتطورة[6]. زيادة عن ذلك فإنه ينتج عن إستراتيجية تنمية وتشجيع الصادرات فتح أسواق جديدة للمنتوجات المحلية مما يؤدي إلى الاستفادة من وفورات الحجم في الإنتاج، وبما أن الصادرات غالبا ما تتحقق تحت ضغوطات قوى المنافسة فإن الصناعات الموجهة نحو التصدير تستخدم طرق إنتاج أكثر كفاءة وبالجودة المطلوبة وفق المقاييس الدولية مما يمكنها من الصمود على مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية.

من أجل تحليل القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية خارج المحروقات ومقارنتها مع دول المغرب تونس ومصر، سنستخدم نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2002-2015) كما هو مبين في الجدول (9.4).

الجدول 9.4. نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات

	البلد	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات (%)	**الجزائر**	3,2	2,1	2	1,3	1,2	1,5	1,6
	تونس	81,3	80,9	77,6	74,9	73,3	69,8	71,6
	المغرب	65,9	68,6	69,1	65,8	67,8	66,8	63,9
	مصر	35,4	31	30,5	23,6	21,2	18,8	36,5

	البلد	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات (%)	**الجزائر**	1,6	1,8	2	2,2	2,5	3,5	4,7
	تونس	75,4	76	73,2	71,3	73,1	76,9	76,5
	المغرب	64,7	66,3	65,7	65,4	66,1	69	69,4
	مصر	43,8	43,4	45,1	45,5	48,7	51,5	52,9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال البيانات أعلاه فإن نسب مساهمة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الصادرات الكلية بلغت مستويات عالية في كل من تونس والمغرب مقارنة بالجزائر ومصر. حيث احتلت

[6] نيفين حسين شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 200.

تونس الصدارة بنسب تراوحت قيمتها بين 69.8% و 81.3%، تليها المغرب في المركز الثاني بنسب تراوحت بين 63.9% و 69.4% ، وهذا يدل على القدرات التصديرية العالية للمنتجات الصناعية خارج المحروقات التي تتميز بها تونس والمغرب مقارنة بالجزائر ومصر.

وتأتي دولة مصر في المركز الثالث من حيث مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات بنسب تراوحت بين 18.8% و 52.9%، حيث عرفت صادراتها الصناعية منحى تصاعدي بداية من سنة 2008 إلى غاية 2015 بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية التي عرفتها خلال السنوات القليلة الماضية. أما الجزائر فقد سجلت مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث سجلت نسبا تتراوح بين 1.2% و 4.7% ، لكن لا بد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة في صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2009 وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع الاستراتيجي الهام والأساسي في التنمية الاقتصادية ومواجهة البطالة وخلق الثروة.

الشكل 3.4. نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

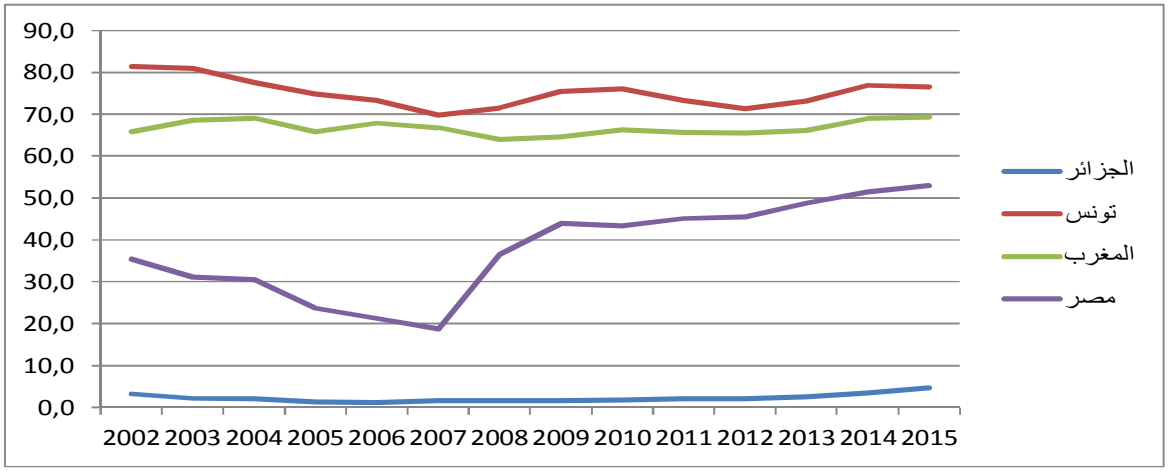

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول(9.4)

حسب إحصائيات البنك الدولي وبالنسبة لصادرات دول المقارنة من المنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة خلال الفترة (2005-2015) تحتل المغرب الصدارة بنسبة متوسطة قدرها 7% من

إجمالي الصادرات السلعية، وتليها تونس في المركز الثاني بنسبة 5.2% وهذا يعكس مدى انفتاح القطاع الصناعي لكل من المغرب وتونس على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والقيمة المضافة المرتفعة، أما الجزائر ومصر فتعتبر صادراتها السلعية ذات التكنولوجيا العالية جد ضعيفة و لم تتجاوز عتبة 0.6% و 0.7% على التوالي. أما فيما يخص نسبة الصادرات من المعادن والركائز إلى إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة (2005-2015) فقد حققت المغرب أعلى مستوى بنسبة متوسطة قدرها 10.4%، ويليها كل من مصر وتونس بنسبة 4.9% و 1.5%، أما الجزائر فلم تتجاوز صادراتها من المعادن والركائز عتبة 0.4% خلال نفس الفترة. كما حققت كل من المغرب ومصر مستويات عالية في متوسط نسبة صادراتها من المواد الغذائية والتي بلغت 19.2% و 13.8% على التوالي، وهذا يعكس بوضوح المزايا النسبية التي تتمتع بها هاتين الدولتين في مجال الصناعات الغذائية، أما نسبة مساهمة صادرات المواد الغذائية للجزائر فلم تتجاوز عتبة 0.4% مما يترجم ضعف القدرات التنافسية لهذه الصناعات في الأسواق الخارجية مقارنة بالمغرب ومصر.

III.2. التركز السلعي للصادرات:

يقيس مؤشر التركز السلعي للصادرات مدى اعتماد الدولة في صادراتها على عدد كبير أو محدود من السلع، لذا يمكن اعتبار مؤشر التركز السلعي للصادرات من مقاييس التبعية، حيث أن زيادة التركز السلعي للدولة يزيد من تبعيتها للاقتصاديات المتقدمة والعكس، كما أنه إذا ارتفعت قيمة المؤشر عن نسبة 60% فإن اقتصاد تلك الدولة يكون شديد الحساسية للتقلبات الحاصلة على مستوى الأسواق الخارجية خاصة عندما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يتميز بعدم الاستقرار في أسعارها كما هو الحال بالنسبة لأسعار النفط، مما ينعكس بالسلب على مداخيل تلك الدولة من العملات الصعبة الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل عملية التنمية[7]. ولقياس التركز السلعي للصادرات يستخدم مؤشر هيرشمان (Hirschman)، حيث تنحصر قيمته بين الصفر والواحد وكلما اقربت قيمة المؤشر من الواحد معناه أن الدولة تعتمد في صادراتها على عدد محدود من

[7] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص 192.

السلع مما يجعل اقتصادها يتميز بالهشاشة وعدم الاستقرار وأكثر تبعية للاقتصاديات المتقدمة. ويعبر عن هذا المؤشر بالعلاقة التالية[8]:

$$H_i = \sqrt{\sum \left({}^{x_{ij}} \big/ {}_{X_j} \right)} - \frac{\sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

x_{ij}: صادرات الدولة j من السلعة i.

X_j: الصادرات الكلية للدولة j.

n: عدد السلع الكلية المصدرة.

الجدول 10.4 مؤشر التركز السلعي للصادرات خلال الفترة (2003-2015)

الدولة	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015
الجزائر	0,978	0,982	0,982	0,982	0,982	0,982	0,954
تونس	0,290	0,253	0,236	0,228	0,263	0,248	0,243
المغرب	0,235	0,205	0,198	0,186	0,186	0,177	0,191
مصر	0,400	0,488	0,511	0,240	0,247	0,216	0,155

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع (www.Trademap.org).

من خلال الجدول (10.4) فإن الصادرات السلعية لدولة المغرب شهدت تطورا كبيرا من حيث التنويع وهو ما تعكسه قيم مؤشر التركز السلعي التي انخفضت من 0.235 سنة 2007 إلى 0.191 سنة 2015، كما تمكنت مصر هي الأخرى من رفع عدد المنتجات الصناعية المصدرة خلال الفترة (2007-2015) وهو ما تظهره قيم مؤشر هيرشمان التي انخفضت من 0.511 سنة 2007 إلى 0.155 سنة 2015. بينما حافظت دولة تونس على نفس المستويات في عدد

[8] جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

السلع المصدرة طلية نفس الفترة. أما الجزائر فتبقى صادراتها السلعية ترتكز على الـــنفط والغـــاز الطبيعي وهو ما توضحه قيم مؤشر التركز السلعي التي ارتفعت مـــن 0.978 ســـنة 2003 إلى 0.982 طيلة الفترة (2005-2013) نتيجة ارتفاع صادرتها من المحروقات، وبالرغم من تحقيق تحسن طفيف في قيمة المؤشر سنة 2015 إلا أن تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يبقى بعيدا كل البعد عن المستويات التي حققتها دول المقارنة.

III.3. تحليل تنافسية المنتجات الصناعية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA:

يعتبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات السلعية RCA (Balassa, 1965)[9] من أهم المؤشرات في قياس النصيب النسبي للسلعة j في صادرات البلد i بالمقارنة مع نصيب تلك السلعة في الصادرات العالمية w ، وتكون السلعة j ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد،أما إذا كان هذا المؤشر أقل من الواحد فهذا معناه افتقار السلعة j إلى الميزة النسبية في ذلك البلد. ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالعلاقة الرياضية التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{x_{ij} / X_i}{x_{wj} / X_w}$$

حيث:

X_{ij}: صادرات الدولة i من السلعة j

X_i: صادرات الكلية للدولة i

X_{wj}: صادرات العالم من السلعة j

X_w: صادرات العالم الكلية

[9] Balassa: اقتصادي هنقاري (1936-1991) يعود له الفضل في اكتشاف مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA.

1. المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ:

وتشمل هذه المنتجات حسب التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة لعام 2002، منتجات اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية (16)، السكر والحلويات (17)، منتوجات الحبوب والنشاء والحليب ومشتقاته (19)، منتوجات الخضر والفواكه والمشروبات والصناعات الغذائية الأخرى (18، 20، 21، 22، 23)، والتبغ وبدائل التبغ المصنعة (24).

الجدول 11.4 مؤشر RCA للمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0,02	0,03	0,04	0,16	0,14	0,12	0,17	0,14	0,16
مصر	0,53	0,76	1,02	1,65	1,47	1,42	1,62	1,75	1,90
المغرب	2,03	1,92	2,33	2,07	1,57	1,78	1,82	1,93	1,82
تونس	0,63	0,61	0,67	0,63	0,81	0,82	0,74	0,63	0,80

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع (www.Trademap.org).

تبين قيم مؤشر الميزة النسبية المدرجة ضمن الجدول (11.4) مدى امتلاك كل من مصر والمغرب لقدرات تصديرية عالية في المنتجات الغذائية والمشروبات، وتأتي دولة المغرب في المركز الأول من حيث الميزة النسبية لصادراتها من المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، حيث تراوحت قيمة مؤشر RCA بين 1.57 و 2.33 خلال الفترة (2007-2015) وهذا بفضل القدرات التصديرية العالية للمغرب في منتجات اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية، والمنتجات من الفواكه والخضروات والنباتات الأخرى والمكسرات. كما حققت مصر تطورا كبيرا في صادراتها خلال الفترة (2007-2015) وبمستويات متزايدة، ويظهر ذلك من خلال قيم مؤشر RCA الذي ارتفع من 0.53 سنة 2007 إلى 1.90 سنة 2015، ويرجع ذلك إلى التنافسية العالية للصادرات الصناعية المصرية في منتجات السكر والحلويات، ومنتجات الحبوب والنشاء والحليب ومشتقاته، ومنتجات الخضر والفواكه والمكسرات. وتأتي تونس في المركز الثالث من حيث الميزة النسبية لصادراتها من المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، حيث تراوحت قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة فيها بين 0.61 و 0.82. بالنسبة للجزائر ومن خلال قيم مؤشر RCA يتضح جليا أن

القدرات التنافسية للمنتجات الغذائية والمشروبات ما تزال ضعيفة وغير قادرة على اختراق الأسواق الدولية بالرغم من التطور الملحوظ في مؤشر RCA الذي ارتفع من 0.02 سنة 2007 إلى 0.16 سنة 2015 بفضل انتعاش الصادرات الجزائرية من السكر والحلويات ابتداء 2010، ويرجع سبب ضعف القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الجزائرية إلى انعدام التكامل والترابط الأمامي والخلفي بين القطاعين الصناعي والفلاحي.

2. المنتجات المعدنية والنفط والغاز الطبيعي:

تتكون المنتجات المعدنية من الملح والكلس والاسمنت (25)، المعادن النفيسة (26)، الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومشتقاتها والغاز الطبيعي ومنتجات الثروات الطبيعية الأخرى (27).

الجدول 12.4 مؤشر RCA للمنتجات المعدنية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	6,59	5,21	6,35	5,79	5,02	4,96	5,22	5,56	7,60
تونس	1,18	1,02	0,97	0,92	0,78	0,88	0,85	0,83	0,69
المغرب	0,71	0,89	0,59	0,65	0,67	0,76	0,76	0,64	0,71
مصر	3,66	2,48	2,07	1,79	1,60	1,64	1,51	1,42	1,57

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع (www.Trademap.org).

سجلت الجزائر مستويات قياسية في قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة والتي تراوحت بين 4.96 كأدنى قيمة و 7.60 كأعلى حد، وهو ما يعكس القدرات التصديرية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر في المنتجات المعدنية التي يبقى يهيمن عليها النفط والغاز الطبيعي، وتأتي مصر ثانيا أين عرفت هي الأخرى مستويات عالية في قيم RCA تراوحت بين 1.42 و 3.66 وذلك بفضل صادراتها من منتجات الملح والكلس والاسمنت والغاز الطبيعي، لكن مع ذلك لا بد من الإشارة إلى تراجع الصادرات المصرية وبشكل متزايد خلال الفترة (2007-2015) ويظهر ذلك جليا من خلال مؤشر RCA الذي انخفض من 3.66 سنة 2007 إلى 1.57 سنة 2015. وتبقى القدرات التصديرية لتونس والمغرب من المنتجات المعدنية دون المستويات التي حققتها الجزائر ومصر بالرغم من امتلاكهما لقدرات تنافسية عالية في منتجات الصنف السلعي (25).

3. منتجات الصناعات الكيماوية:

تتشكل منتجات الصناعات الكيماوية من المواد الكيماوية غير العضوية (28)، المواد الكيماوية العضوية (29)، المنتجات الصيدلانية (30)، الأسمدة (31)، والمنتجات الأخرى المدرجة حسب التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة لعام 2002 ضمن التصنيف (32، 33، 34، 35، 36، 37، 38).

الجدول 13.4 مؤشر RCA لمنتجات الصناعات الكيماوية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0,05	0,07	0,06	0,06	0,07	0,08	0,08	0,21	0,32
تونس	1,01	1,69	0,99	1,10	0,71	0,89	0,89	0,85	0,65
المغرب	1,70	2,66	1,40	2,11	2,47	2,33	1,92	1,88	1,86
مصر	0,25	1,10	1,14	1,19	1,35	1,39	1,44	1,34	1,06

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع (www.Trademap.org).

تشير قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA للمنتجات الكيماوية إلى امتلاك كل من مصر والمغرب لقدرات تنافسية قوية في الأسواق الدولية في هذه الصناعات، حيث حققت دولة المغرب أعلى المستويات في مؤشر RCA أين تراوحت قيمته بين 1.40 و 2.66، ويرجع ذلك إلى التطور الكبير للصادرات الصناعية المغربية من المنتجات الكيماوية والتي ارتفعت من 2.1 مليار دولار سنة 2007 إلى حوالي 3.8 مليار دولار سنة 2015. كما عرفت الصادرات المصرية من المنتجات الكيماوية هي الأخرى تطورا ملحوظا خلال الفترة (2007-2015)، أين ارتفعت من حوالي 338.9 مليون دولار سنة 2007 إلى حوالي 2.1 مليار دولار سنة 2015، وهو ما تعكسه قيم مؤشر RCA خلال نفس الفترة.

وتأتي دولة تونس في المركز الثالث أين سجلت تراجعا ملحوظا في مؤشر RCA خلال الفترة (2007-2010) مقارنة بالفترة (2011-2015)، حيث انخفض المؤشر من 1.10 سنة 2010 إلى حدود 0.65 سنة 2015، ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات التونسية من المواد الكيماوية من 1.3 مليار دولار سنة 2007 إلى حوالي 846 مليون دولار سنة 2015. وبالنسبة للجزائر فقد عرفت صادراتها من المواد الكيماوية تحسنا ملحوظا، وهو ما يعكسه ارتفاع

قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA من 0.05 سنة 2007 إلى 0.32 سنة 2015 بفضل ارتفاع الصادرات الجزائرية من المواد الغير العضوية والأسمدة خلال الفترة (2013-2015)، لكن وبالرغم من ذلك إلا أن القدرات التنافسية للصناعات الكيماوية الجزائرية في الأسواق الدولية ما تزال بعيدة كل البعد عن المستويات التي حققتها كل من المغرب ومصر وتونس.

4. منتجات البلاستيك والمطاط:

تتمثل هذه المنتجات في كل المواد المصنعة من مادة البلاستيك والمدرجة ضمن التصنيف (39)، والسلع المصنوعة من المطاط (40). وتعتبر صادرات مصر من هذه المنتجات هي الأقوى مقارنة بباقي الدول، حيث بلغت صادراتها الإجمالية خلال الفترة (2007-2015) حوالي 10.6 مليار دولار، تليها كل من تونس والمغرب بقيمة 3.6 مليار دولار و 1.3 مليار دولار على التوالي، أما الجزائر فلم يتجاوز إجمالي صادراتها من المنتجات البلاستكية والمطاطية عتبة 177 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

الجدول 14.4 مؤشر RCA لمنتجات البلاستيك والمطاط

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0,02	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0	0
تونس	0,5	0,47	0,56	0,56	0,57	0,6	0,65	0,66	0,65
المغرب	0,14	0,15	0,18	0,21	0,2	0,19	0,16	0,18	0,18
مصر	0,69	0,91	0,8	0,84	0,86	1,07	1,31	1,52	1,53

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع (www.Trademap.org).

تعكس قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات البلاستيكية والمطاطية مدى استطاعة دولة مصر من تطوير قدراتها الصناعية ومزاياها النسبية بشكل مستمر ومتزايد في مجال صناعة السلع البلاستكية والمطاطية، وهو ما يوضحه ارتفاع مؤشر RCA من 0.69 سنة 2007 إلى 1.53 سنة 2015. وتبقى الجزائر هي الدولة الوحيدة التي سجلت أضعف المستويات من حيث القدرات التصديرية في هذه الصناعات وهو ما تظهره قيم مؤشر RCA التي لم تتجاوز حدود 0.02 خلال الفترة (2007-2013)، لتنخفض إلى حدود الصفر خلال الفترة (2014-2015) نتيجة

انخفاض الصادرات من المنتجات البلاستيكية من 22.8 مليون دولار سنة 2007 إلى حوالي 3 مليون دولار سنة 2015، والمنتجات المطاطية من 25 مليون دولار سنة 2007 إلى 198 ألف دولار سنة 2015.

5. منتجات الجلود والفراء:

تضم هذه الصناعات جميع الأنشطة المتعلقة بصناعة المنتجات الجلدية الخام (41)، المواد الجلدية التامة الصنع مثل السروج وحقائب اليد وحقائب السفر (42)، والفراء والفرو الاصطناعي والمواد المصنوعة منه (43).

الجدول 15.4 مؤشر RCA لمنتجات الجلود والفراء

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0,05	0,06	0,05	0,06	0,07	0,06	0,06	0,07	0,07
تونس	1,15	1,18	1,09	1,10	1,32	1,34	1,25	1,34	1,30
المغرب	0,96	0,85	1,08	0,97	1,03	0,96	0,91	0,88	0,69
مصر	0,41	0,55	0,92	1,13	0,84	0,67	0,93	1,11	1,01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع (www.Trademap.org).

تشير الأرقام المدرجة في الجدول إلى تصدر دولة تونس لقائمة الترتيب وامتلاكها لمزايا تنافسية عالية في مجال صناعة الجلود والفراء والصناعات التقليدية المرتبطة بها ويظهر ذلك جليا من خلال قيم مؤشر RCA التي تراوحت بين 1.09 و 1.34، وهو ما تفسره قوة الصادرات التونسية من هذه المنتجات نحو الأسواق الخارجية والتي بلغت حوالي 1.1 مليار دولار خلال الفترة (2007-2015). كما سجلت كل من المغرب ومصر مستويات متقاربة نوعا ما في قيم مؤشر RCA خلال نفس الفترة وهو ما يعكس امتلاكهما لقدرات إنتاجية وتصديرية كبيرة في هذه الصناعات مع إمكانية بلوغ المستويات التي حققتها دولة تونس. وبالنسبة للجزائر وبالرغم من الثروة الحيوانية التي تمتلكها مقارنة بدول المقارنة إلا أن قطاع صناعة الجلود الجزائري لا يزال يعاني من نقص الأداء وضعف القدرات التصديرية، وهو ما تعكسه قيم مؤشر RCA التي لم تتخطى عتبة 0.07 خلال نفس الفترة، وبالتالي يجب على السلطات الجزائرية وخاصة وزارة الصناعة إعادة الاستثمار

في هذه الصناعات والعمل على تنميتها وتطويرها من أجل دعم تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

6. المنسوجات ومصنوعاتها:

تضم المنسوجات والمواد النسيجية المصنعة وفق التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة حسب المستوى الثاني لعام 2002، منتجات الحرير (50)، منتجات الصوف والغزل والألياف المحيكة (51)، القطن (52)، الألياف النسيجية النباتية والألياف المحيكة من الورق (53)، الخيوط المصنوعة باليد (54)، ألياف الأسلاك المصنوعة باليد (55)، وجميع المنتجات النسيجية الأخرى المدرجة ضمن الأرقام (56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63). وتعتبر دولتا المغرب وتونس هما الأقوى من حيث الصادرات في هذه المنتجات، حيث بلغ إجمالي صادرات المنتجات النسيجية لتونس حوالي 31 مليار دولار والمغرب بحوالي 32 مليار دولار خلال الفترة (2007-2015). كما حققت مصر هي الأخرى مستويات عالية في صادراتها النسجية بحوالي 23 مليار دولار خلال نفس الفترة، أما الجزائر فلم تتجاوز صادراتها عتبة 18.1 مليون دولار.

الجدول 16.4 مؤشر RCA للمنتجات النسيجية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تونس	5,93	5,39	5,36	5,02	5,05	4,56	4,41	4,29	3,79
المغرب	5,80	4,52	5,30	4,39	4,07	4,11	3,75	3,52	3,05
مصر	0,89	1,67	2,26	2,58	2,60	2,44	2,53	2,55	2,82

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع (www.Trademap.org).

تظهر قيم مؤشر RCA للمنتجات النسيجية المزايا النسبية الكبيرة التي تمتلكها كل من تونس والمغرب في هذه الصناعات، حيث حققت تونس مستويات عالية في قيم مؤشر RCA تراوحت بين 3.79 و 5.93 خلال الفترة (2007-2015) بفضل تخصصها في صناعة الألياف النسيجية النباتية والألياف المحيكة من الورق وصناعة الملابس والتي تمثل حوالي 87% من صادراتها من المنتجات النسيجية. وفي نفس السياق أبانت المغرب عن امتلاكها لمزايا تنافسية عالية في

صادراتها الصناعية النسيجية بتحقيقها لمعدلات مرتفعة في مؤشر RCA والتي تراوحت بين 3.05 و 5.80 بفضل تخصصها هي الأخرى في صناعة مواد إكسسوارات الزينة والملابس والتي تمثل حوالي 89% من صادراتها من الصناعات النسيجية. وتأتي دولة مصر في المركز الثالث من حيث المزايا النسبية بتحقيقها لمعدلات تتراوح بين 0.89 و 2.82 في مؤشر RCA، لكن لا بد من الإشارة إلى التطور المتنامي والمستمر الذي شهدته الصادرات المصرية خلال الفترة (2007-2015) نتيجة انتعاش صناعاتها من القطن والسجاد والأغطية والملابس والتي تمثل حوالي 63% من صادراتها الإجمالية من المواد النسيجية.

بالنسبة للجزائر وبالرغم من المجمعات الصناعية النسيجية التي تزخر بها والتي تم انجازها منذ سنوات السبعينيات إلا أن صادراتها من المنتجات النسيجية تشهد مستويات ضعيفة جدا إن لم نقل منعدمة تماما، وهو ما تعكسه قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة التي بقيت في حدود الصفر طيلة الفترة (2007-2015)، وإذا قارنا إجمالي الصادرات الجزائرية من المنتجات النسيجية مع دول المقارنة نجدها تمثل حوالي 0.06% من إجمالي صادرات تونس والمغرب و 0.08% من إجمالي صادرات دولة مصر. لذا من الواجب إعادة هيكلة هذا القطاع الاستراتيجي الهام وتشجيع الاستثمار في الأنشطة الفلاحية التي تمد القطاع بالمواد الأولية بهدف إنعاش الاقتصاد الجزائري وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

7. الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية:

تتمثل المواد والسلع المصنعة في قطاع الحديد والصلب والمعادن الأساسية والعادية في منتجات الحديد والصلب (72)، النحاس والمواد المصنوعة منه (73)، المنتجات المصنوعة من النيكل (74)، منتجات الألومنيوم (75)، الرصاص والمواد المصنوعة منه (76)، المنتجات المصنوعة من الزنك (77)، القصدير (78)، إضافة إلى المنتجات المعدنية الأخرى المدرجة ضمن الأرقام (81، 82، 83).

الجدول 17.4 مؤشر RCA لمنتجات الحديد والصلب والمواد المعدنية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0,08	0,08	0,05	0,04	0,02	0,01	0,01	0,01	0,01
تونس	0,48	0,50	0,60	0,56	0,53	0,58	0,58	0,57	0,52
المغرب	0,56	0,45	0,50	0,51	0,61	0,50	0,41	0,36	0,35
مصر	0,85	1,39	1,33	1,37	1,35	1,25	1,38	1,08	1,02

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع (www.Trademap.org).

تبين قيم مؤشر RCA لمنتجات الحديد والصلب والمواد المعدنية الأخرى مدى امتلاك دولة مصر لقدرات تصديرية عالية في صناعات الحديد والصلب وصناعات النحاس والنيكل والمواد المصنوعة منه إضافة إلى منتجات الألومنيوم، حيث يظهر ذلك من خلال قيم مؤشر RCA والتي تطورت من 0.85 سنة 2007 إلى أكثر من الواحد طيلة الفترة (2008-2015)، وهو ما تعكسه قيمة الصادرات التي بلغت حوالي 20.8 مليار دولار خلال نفس الفترة. وتأتي دولة المغرب في المركز الثاني من حيث القدرات التنافسية لصادراتها من هذه المنتجات بفضل طاقاتها الإنتاجية والتصديرية الكبيرة في صناعة الرصاص والمنتجات المصنوعة منه، أين بلغ إجمالي صادراتها حوالي 6 مليار دولار خلال الفترة (2007-2015). وبالنسبة لصادرات تونس من هذه المنتجات فقد حققت مستويات متقاربة مع دولة المغرب حيث بلغت حوالي 5 مليار دولار طيلة نفس الفترة. أما الجزائر فقد عرفت صادراتها من منتجات الحديد والصلب والمواد المعدنية الأخرى مستويات ضعيفة جدا، حيث يظهر ذلك من خلال قيم مؤشر RCA التي انخفضت من 0.08 سنة 2008 إلى حدود 0.01 سنة 2015، وهو ما تعكسه قيمة الصادرات الإجمالية التي لم تتجاوز عتبة 1.4 مليار دولار خلال الفترة (2007-2015).

8. الآلات الميكانيكية والأجهزة والالكترونيات والتجهيزات الصوتية:

تنقسم هذه المنتجات وفق التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة حسب المستوى الثاني لعام 2002 إلى صنفين هما المفاعلات النووية والمراجل والآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها (84)، والآلات والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها (85). وتعتبر

دولة تونس هي الأقوى من حيث الصادرات في هذا النوع من المنتجات والتي بلغت حوالي 37 مليار دولار خلال الفترة (2007-2015)، تليها دولة المغرب بحوالي 27.8 مليار دولار ثم مصر بحوالي 11 مليار دولار، وأخيرا الجزائر بصادرات إجمالية قدرها 136.5 مليون دولار خلال نفس الفترة.

الجدول 18.4 مؤشر RCA للآلات الميكانيكية والالكترونيات والتجهيزات الصوتية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تونس	0,72	0,77	0,88	1,03	1,21	1,17	1,15	1,21	1,15
المغرب	0,58	0,55	0,62	0,65	0,68	0,62	0,68	0,72	0,66
مصر	0,01	0,17	0,15	0,16	0,20	0,20	0,21	0,34	0,33

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع (www.Trademap.org).

تشير الأرقام المدرجة في الجدول (18.4) إلى امتلاك دولة تونس لقدرات تنافسية قوية في الصناعات ذات التكنولوجية العالية والمتمثلة في صناعات الآلات الميكانيكية والأجهزة الالكترونية والتجهيزات الصوتية وهو ما يعكسه تطور قيم مؤشر RCA من 0.72 سنة 2007 إلى 1.15 سنة 2015، ويرجع ذلك إلى التطور الكبير الذي عرفته الصادرات التونسية من الآلات والتجهيزات الكهربائية خلال الفترة (2007-2015) والتي تمثل حوالي 87% من إجمالي صادراتها من الآلات الميكانيكية والأجهزة الالكترونية والالكترونيات والتجهيزات الصوتية. وتأتي دولة المغرب في المركز الثاني من حيث الميزة النسبية لصادراتها من هذه المنتجات، أين تراوحت قيم مؤشر RCA فيها بين 0.55 و 0.72. بالنسبة لدولة مصر وبالرغم من تحقيقها لمستويات ضعيفة في صادراتها من هذه الصناعات مقارنة بتونس والمغرب إلا أنها تمكنت من تحقيق تطور ملحوظ وبشكل متزايد وهو ما تعكسه قيم مؤشر RCA التي ارتفعت من 0.01 سنة 2007 إلى 0.33 سنة 2015 بفضل ارتفاع صادراتها من الآلات والتجهيزات الكهربائية من 23 مليون دولار سنة 2007 إلى حوالي 1.7 مليار دولار سنة 2015. أما الجزائر وبالرغم من توفرها على جميع الإمكانيات المادية والبشرية إلا أنها تبقى الدولة الوحيدة التي تشهد ركودا كبيرا في هذا النوع

من الصناعات مقارنة بكل من تونس والمغرب وحتى مصر، وهو ما تعكسه قيم مؤشر RCA التي بقيت في حدود الصفر طيلة الفترة (2007-2015).

9. السيارات والسفن والطائرات وما يرتبط بها من معدات النقل:

وتتمثل أهم منتجات هذه الصناعات وفق التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة حسب المستوى الثاني لعام 2002 في عربات التراموای والقاطرات والمعدات الدراجة وناقلات السكك الحديدية (86)، والسيارات والمنتجات والأجزاء المرتبطة بها (87)، الطائرات ومركبات الفضاء والأجزاء المرتبطة بها (88)، والبواخر والمراكب والهياكل الطافية (89)، حيث تتميز هذه الصناعات بكثافة رأس المال والتكنولوجية العالية.

الجدول 19.4 مؤشر RCA لمعدات النقل

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تونس	0,26	0,22	0,27	0,27	0,34	0,37	0,46	0,54	0,45
المغرب	0,14	0,15	0,27	0,27	0,31	0,64	0,96	1,19	1,22
مصر	0	0,05	0,06	0,04	0,03	0,04	0,06	0,05	0,04

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع (www.Trademap.org).

من خلال قيم مؤشر RCA لهذه الصناعات نجد أن دولة المغرب هي الدولة الوحيدة التي تمكنت من تطوير قاعدتها الصناعية حيث بلغ إجمالي صادراتها من هذه المنتجات خلال الفترة (2007-2015) حوالي 11 مليار دولار، ويظهر ذلك جليا من خلال قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة التي عرفت تطورا ملحوظا وبشكل متزايد من 0.14 سنة 2007 إلى 0.64 سنة 2012 ليرتفع إلى حدود 1.22 سنة 2015. وتأتي دولة تونس في المركز الثاني بإجمالي صادرات قدرها 5 مليار دولار، ثم مصر بحوالي 1 مليار دولار. أما الجزائر فتكاد مساهمة صناعاتها من هذه المنتجات في الصادرات العالمية منعدمة حيث لم تتعدى حدود 37 مليون دج خلال نفس الفترة، وهو ما تعكسه قيم مؤشر RCA التي لم تتخطى عتبة الصفر طيلة الفترة (2007-2015).

10. البصريات ومعدات القياس والفحص والمعدات الدقيقة والتطبيقية:

إن أهم ما يميز هذه الصناعات هو كثافة رأس المال وتطور التكنولوجيا المستخدمة فيها، وتتمثل منتجات هذه الصناعات وفق التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة حسب المستوى الثاني لعام 2002 في أدوات التصوير البصري والسينمائي والقياس والفحص والتدقيق والآلات الطبية والجراحية والأجزاء التابعة لها (90)، الساعات والأجزاء الخاصة بها (91)، الآلات الموسيقية والأجزاء المرتبطة بها (92).

الجدول 20.4 مؤشر RCA للبصريات ومعدات القياس والفحص والمعدات الدقيقة والتطبيقية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تونس	0,43	0,45	0,48	0,49	0,55	0,61	0,68	0,77	0,85
المغرب	0,09	0,07	0,11	0,08	0,04	0,03	0,04	0,04	0,05
مصر	0,01	0,11	0,10	0,06	0,06	0,08	0,07	0,07	0,08

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع (www.Trademap.org).

من خلال بيانات الجدول (20.4) نجد أن دولة تونس هي الدولة الوحيدة التي تمكنت من تحقيق تطور ملحوظ وبشكل متزايد في صادراتها من هذه الصناعات والتي بلغت حوالي 2.9 مليار دولار خلال الفترة (2007-2015)، ويظهر ذلك جليا من خلال قيم مؤشر RCA الذي ارتفع من 0.43 سنة 2007 إلى 0.85 سنة 2015 نتيجة ارتفاع الصادرات التونسية من هذه المنتجات من 203.7 مليون دولار إلى حوالي 441.6 مليون دولار خلال نفس الفترة. وحققت كل من المغرب ومصر مستويات متدنية في صادراتها من هذه المنتجات حيث بلغت قيمها طيلة الفترة (2007-2015) حوالي 337.6 مليون دولار و 573.5 مليون دولار على التوالي. أما الجزائر فقد جاءت في مؤخرة الترتيب من حيث القدرات التصديرية في هذه الصناعات والتي لم تتجاوز 30.9 مليون دولار خلال نفس الفترة.

IV. تحديد أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الجزائر ودول المقارنة خلال الفترة (1990-2015) :

ترتكز تنافسية الدول على عاملين أساسيين يتمثلان في القدرة الإنتاجية على المستوى المحلي إضافة إلى القدرات التصديرية على المستوى الدولي، حيث يعتبر هذين العاملين بمثابة المحرك الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي واستمراريته في المدى الطويل، ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا المبحث الكشف عن القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الجزائري في المدى الطويل مقارنة بكل من مصر وتونس والمغرب وذلك من خلال تحديد أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي للجزائر ودول المقارنة خلال الفترة (1990-2015).

من أجل تحديد العلاقة التي تربط الصادرات الصناعية بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل للجزائر ودول المقارنة سنستخدم بيانات سنوية لصادرات المحروقات والصادرات الصناعية خارج المحروقات كمتغيرين مستقلين والناتج المحلي الخام كمتغير تابع كما هو مبين حسب العلاقة التالية:

$$PIB = f\ (EXH\ ,\ EXHH)$$

أما عن الطريقة المستخدمة في هذه الدراسة تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (المتباطئة) ARDL والذي يعتبر من بين الأساليب الأكثر تطورا لمعالجة النماذج المبنية على قواعد بيانات سلاسل زمنية، حيث تم تطوير هذا الأسلوب من أجل تجاوز المشاكل التي واجهت استخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ التي طورها كل من (Engle & Granger 1987) و (Johansen, 1988)، ومن بين هذه المشاكل وجود متغيرات مستقرة في المستوى وأخرى مستقرة في الفرق الأول، وبالتالي يكون هناك اختلاف في رتب استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، وهو الأمر الذي يستحيل معه تطبيق نماذج التكامل المشترك العادية.

يعود الفضل في تطوير منهجية نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL إلى كل من (Pesaran, 1997) و (Pesaran et al, 2001)، حيث يرى (Pesaran) أن اختبار الحدود ضمن نماذج ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، لكن الشرط الوحيد لتطبيق اختبار الحدود هو عدم وجود سلاسل

زمنية متكاملة من الدرجة الثانية. ومن بين الخصائص التي يتميز بها اختبار الحدود للتكامل المشترك في إطار نموذج (ARDL) يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

- تتمتع طريقة Pesaran بخصائص أفضل في حالة تطبيقها على العينات صغيرة الحجم مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك[10].
- حسب (Laurenceson & Chai, 2003) فإن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام[11].
- يعطي نموذج ARDL نتائج أفضل للمعلمات في المدى الطويل.
- من خلال منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة يمكن فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، كما يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في آن واحد وضمن معادلة واحدة.
- في إطار هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير، حيث تعد المعلمات المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك المعلمات المقدرة حسب الطرق الأخرى مثل طريقة انجل-جرانجر (1987) وطريقة جوهانسن (1988) وجوهانسن-جسلس (1990).

حسب (Pesaran et Chin, 1998) ومن أجل تحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و(SC) حيث يتم اختيار طول فترة الإبطاء التي تدني قيمة كل من (AIC) و(SC)[12].

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من (Pesaran et al, 2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل

[10] خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد الأول، 2015، ص 20.

[11] دحماني محمد ادريوش، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعياس، السنة الجامعية 2012-2013، ص 158.

[12] Pesaran, M. H. and Shin, Y., 1998, "An Autoregressive Distributed-Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis" in Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Sy mposium, Steinar Strom (ed), Cambridge University Press, New York, p 371-413

نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـــ (Bounds Testing Approach) أي طريقة اختبار الحدود. ويأخذ النموذجين الصيغة التالية:

$$\Delta VarU_{dif} = \alpha + \beta_1 VarU_{dif_{t-1}} + \beta_2 VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_1 \Delta VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_2 \Delta VarU_{dif_{t-1}} + \varepsilon_t$$

$$\Delta VarU_{gap} = \alpha + \beta_1 VarU_{gap_{t-1}} + \beta_2 VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_1 \Delta VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_2 \Delta VarU_{gap_{t-1}} + \varepsilon_t$$

تكون معلمة المتغير المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة، تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد، بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (y_1, y_2) معلمات الفترة القصيرة، في حين أن α و ε تشير إلى الجزء القاطع و أخطاء الحد العشوائي على التوالي.

سنقوم بتحديد علاقة التكامل المشترك بين الصادرات الصناعية (المحروقات، خارج المحروقات) للجزائر ودول المقارنة من خلال النموذج القياسي التالي:

$$\text{Ln PIBP}_t = C + C_1 \text{ Ln EXHP}_t + C_2 \text{ Ln EXHHP}_t + \varepsilon_t$$

حيث:

Ln PIBP_t: اللوغاريتم النيبيري للناتج المحلي الخام للدولة P في الفترة t.

Ln EXHP_t: اللوغاريتم النيبيري لصادرات المحروقات للدولة P في الفترة t.

Ln EXHHP_t: اللوغاريتم النيبيري للصادرات الصناعية خارج المحروقات للدولة P في الفترة t.

C, C_1, C_2: معلمات النموذج المقدرة.

ε_t: الخطأ العشوائي.

تتمثل البيانات المستخدمة لتقدير النموذج في بيانات سنوية للفترة (1990 – 2015)، وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن المنظمة العالمية للتجارة وقاعدة بيانات الأمم المتحدة.

IV.1. حالة الجزائر:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

أول خطوة نقوم بها هي اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتي تعد شرط أساسي من شروط التكامل المشترك، حيث يعتبر اختبار جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، وفي هذا الإطار سنستخدم اختبارين هما اختبار (Augmented Dickey - Fuller)، واختبار (Phillip – Perron) كما هو موضح في الجدول (21.4) (أنظر الملاحق 4-15):

الجدول 21.4. اختبار جذر الوحدة حسب (ADF) و (PP)

السلسلة الزمنية	القرار	ADF		PP	
	(الرتبة)	عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول
Ln PIBA	I(1)	1.49	**-3.56	1.07	**-3.54
Ln EXHA	I(1)	0.68	*-4.00	0.71	*-3.94
Ln EXHHA	I(1)	1.54	*-5.77	1.62	*-6.34

(*) معنوية عند مستوى 1% انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها.

(**) معنوية عند مستوى 5% انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

من خلال الجدول (21.4) وعند المستوى فإنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر الوحدة، لكن بالنسبة للفروق الأولى فإننا نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) I، أي جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى، ومتكاملة من نفس الدرجة (1) I، وبالتالي بإمكاننا تطبيق اختبار التكامل المشترك وفق طريقة منهج الحدود (Test Bounding)، خاصة في ظل صغر حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والبالغة 26 مشاهدة.

2. تقدير النموذج باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)

1.2. منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

في هذه المرحلة نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$LnPIBA_t = \alpha + B_1 LnPIBA_{t-1} + B_2 LnEXHA_{t-1} + B_3 LnEXHHA_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta LnPIBA_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_2 \Delta LnEXHA_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_3 \Delta LnEXHHA_{t-p}$$

من أجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (Wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:

$$H_1 : \beta 1 \neq 0 \text{ أو } \beta 2 \neq 0 \text{ أو } \beta 3 \neq 0$$

من خلال الجدول الذي اقترحه (Pesaran et al, 2001)، تشير قيمة إحصائية فيشر (F=13.65) إلى أنها أكبر من قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، وهو ما يؤكد رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول (22.4) (انظر الملحق 52):

الجدول 22.4. اختبار منهج الحدود لوجود علاقة توازنية في المدى الطويل

الإصدار	F–statistic المحسوبة*		النتيجة
النموذج	13 .65*		وجود علاقة تكامل مشترك
القيم المحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 10%	3.35	2.63	
عند مستوى معنوية 5%	3.87	3.1	
عند مستوى معنوية 1%	5.00	4.13	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9 .

2.2. تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل:

من خلال هذه المرحلة سنقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL بالاستعانة ببرنامج (Eviews 9) ، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، حيث اعتمدنا على فترتي تباطؤ زمني وفق معيار(Information Criterion Akaike)، كما هو موضح في الجدول (23.4) (أنظر الملحق 56).

الجدول 23.4. مقدرات معلمات الأجل الطويل

المتغير التابع LnPIBA			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الاحتمال
C	17 .86	24.48	0.00
Ln EXHA	0 .28	6.92	0.00
Ln EXHHA	0.02	0.38	0.70

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9 .

حسب نتائج الجدول (23.4) فإن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين الصادرات الصناعية (صادرات المحروقات، الصادرات الصناعية خارج المحروقات) والناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة (1990–2015) يمكن التعبير عنها وفق النموذج القياسي التالي:

$$Ln\ PIBA_t = 17.86 + 0.28\ Ln\ EXHA_t + 0.02\ Ln\ EXHHA_t + \varepsilon_t$$

من خلال الجدول(23.4) نستنتج أن هناك علاقة طردية معنوية بين الناتج المحلي الخام للجزائر والصادرات الصناعية من النفط والغاز الطبيعي في المدى الطويل، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في صادرات قطاع المحروقات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بنسبة 28 %، زيادة عن ذلك هناك وجود علاقة طردية غير معنوية بين الصادرات الصناعية خارج المحروقات والناتج المحلي الخام، وبمعنى آخر ليس هناك أي تأثير في المدى الطويل للصادرات الصناعية خارج المحروقات على الناتج المحلي الخام، وهو ما يفسر ضعف القدرات التنافسية للصناعات الجزائرية خارج المحروقات في الأسواق الخارجية.

- نموذج تصحيح الخطأ (ECM ARDL):

فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM(-1 فقد ظهرت بإشارة سالبة و عند مستوى معنوية 1% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ (انظر الملحق 56):

الجدول 24.4. نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

المتغير التابع D(LnPIBA)			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائية T**	**الاحتمال**
D(Ln EXHA)	1.11	1.87	0.07
D(Ln EXHA(-1))	4.57	3.02	0.006
D(Ln EXHA(-2))	0.06	1.84	0.007
D(Ln EXHHA)	0.02	0.22	0,82
ECM(-1)	-0.22	-7.68	0 .000

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 9

من خلال الجدول نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وتساوي 0.22- ومعنوية عند مستوى 1%. وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع والمتمثل في الناتج الداخلي الخام يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلالات الأجل

القصير إلى التوازن طويل المدى، كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.22-) إلى أنه عند انحراف الناتج الداخلي الخام خلال الفترة قصيرة الأجل (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 22 % من ذلك الانحراف خلال الفترة t، مما يعني أننا نحتاج إلى حوالي 4 فترات للانتقال من التوازن في المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل.

3. اختبار استقرار النموذج (stability test):

حتى نستطيع التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM OF SQUARES). وفي هذا الإطار نجد العديد من الدراسات المتعلقة بمنهجية ARDL تستخدم هذان الاختباران للكشف عن وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار المعلمات المقدرة خلال فترة الدراسة.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من (CUSUM) و (CUSUM OF SQUARES) داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل 4.4. اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي

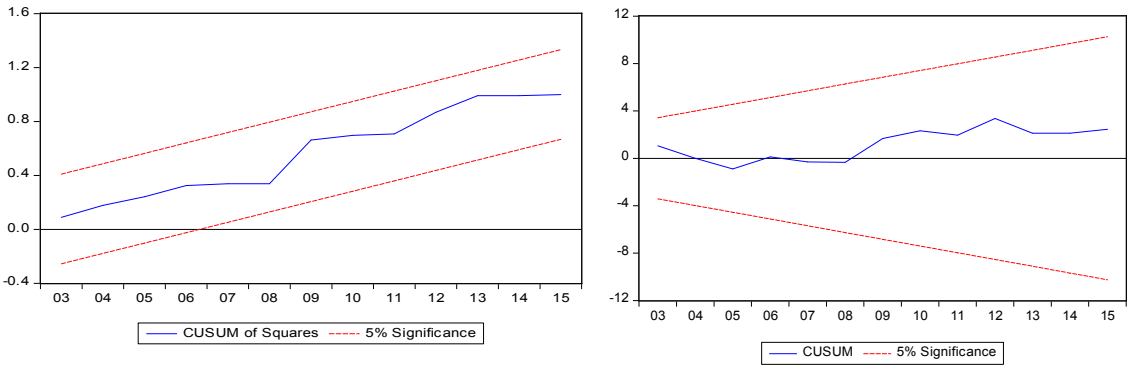

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 9

من خلال الشكل البياني (4.4) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) بالنسبة للنموذج المقدر يقعان داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا في المعلمات المقدرة في المدى الطويل، وبالتالي فإن النموذج القياسي المقدر هو نموذج أمثل.

IV.2. حالة المغرب:

1. اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

بنفس الطريقة السابقة نقوم أولا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للناتج المحلي الخام والصادرات الصناعية خارج المحروقات وصادرات المحروقات لدولة المغرب باستخدام اختبار (Dickey - Augmented Fuller) واختبار (Phillip – Perron) كما هو موضح في الجدول (25.4) (أنظر الملاحق 16-27):

الجدول 25.4. اختبار جذر الوحدة حسب (ADF) و (PP)

السلسلة الزمنية	القرار	ADF		PP	
	(الرتبة)	عند	الفرق الأول	عند	الفرق الأول
Ln PIBM	I(1)	1.87	* -9.95	1.15	* -9.26
Ln EXHM	I(1)	0.69	* -6.09	0.97	* -6.17
Ln EXHHM	I(1)	2.35	* -4.69	0.16	* -7.26

(*) معنوية عند مستوى 1% انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

تشير النتائج المحصل في الجدول (25.4) أنه عند المستوى لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر الوحدة، لكن بالنسبة للفروق الأولى فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) I، أي جميع السلاسل غير ساكنة ومن رتبة متساوية (1) I، وبالتالي بإمكاننا تطبيق اختبار التكامل المشترك وفق طريقة منهج الحدود (Test Bounding).

2. تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)

1.2. منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

في هذه المرحلة نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$LnPIBM_t = \alpha + B_1 LnPIBM_{t-1} + B_2 LnEXHM_{t-1} + B_3 LnEXHHM_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta LnPIBM_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_2 \Delta LnEXHM_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_3 \Delta LnEXHHM_{t-p}$$

من أجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (Wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:

$$H_1 : \beta 1 \neq 0 \text{ أو } \beta 2 \neq 0 \text{ أو } \beta 3 \neq 0$$

تشير قيمة إحصائية فيشر ($F=22.19$) إلى أنها أكبر من قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، وهو ما يؤكد رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول (26.4) (انظر الملحق 53):

الجدول 26.4. اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

الإصدار	F–statistic المحسوبة*		النتيجة
النموذج	*22.19		وجود علاقة تكامل مشترك
القيم المحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية10%	3.35	2.63	
عند مستوى معنوية 5%	3.87	3 .1	
عند مستوى معنوية 1%	5.00	4.13	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

2.2. تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل:

سنقوم في هذه المرحلة بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL بالاستعانة ببرنامج (Eviews 9) ، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، حيث اعتمدنا على 3 فترات تباطؤ زمني وفق معيار(Information Criterion Akaike)، كما هو موضح في الجدول (27.4) (انظر الملحق 57).

الجدول 27.4. مقدرات معلمات الأجل الطويل

المتغير التابع Ln PIBM			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الإحتمال
C	14 .90	22.39	0.00
Ln EXHM	-0 .16	-0 .88	0.40
Ln EXHHM	0.58	3 .05	0.01

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

حسب نتائج الجدول (27.4) فإن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين الصادرات الصناعية (صادرات المحروقات، الصادرات الصناعية خارج المحروقات) والناتج المحلي الخام لدولة المغرب خلال الفترة (1990-2015) يمكن التعبير عنها وفق النموذج القياسي التالي:

$$Ln\ PIBM_t = 14.90 - 0.16\ Ln\ EXHM_t + 0.58\ Ln\ EXHHM_t + \varepsilon_t$$

من خلال الجدول (27.4) نستنتج أن هناك علاقة طردية معنوية بين الناتج المحلي الخام والصادرات الصناعية خارج المحروقات لدولة المغرب في المدى الطويل، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بنسبة 58 %، زيادة عن ذلك هناك وجود علاقة عكسية غير معنوية بين الصادرات الصناعية خارج المحروقات والناتج المحلي الخام لدولة المغرب وهذا ما يفسر امتلاك دولة المغرب لقدرات تصديرية عالية في مجال الصناعات التحويلية.

- نموذج تصحيح الخطأ (ECM ARDL):

يما يخص حد تصحيح الخطأ ECM(-1) فقد ظهرت بإشارة سالبة و عند مستوى معنوية 1% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، والجدول التالي يوضح نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ (انظر الملحق 57):

الجدول 28.4. نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

المتغير التابع D(Ln PIBM)			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائية T**	**الإحتمال**
D(Ln PIBM(-1))	-0.90	-14.35	0.000
D(Ln PIBM(-2))	0.06	0.79	0.45
D(Ln PIBM(-3))	0.53	7.47	0.000
D(Ln EXHM)	-0.01	-1.74	0.12
D(Ln EXHM(-1))	0.05	5.56	0.000
D(Ln EXHM(-2))	0.04	4.13	0.004
D(Ln EXHM(-3))	0.02	2.53	0.03
D(Ln EXHHM)	0.05	3.22	0.01
D(Ln EXHHM(-1))	-0.16	-9.73	0.000
D(Ln EXHHM(-2))	-0.11	-7.68	0.000
D(Ln EXHHM(-3))	-0.08	-4.95	0.001
ECM(-1)	-0.22	-11.26	0.000

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

من خلال الجدول نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وتساوي 0.22- ومعنوية عند مستوى 1%. وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع والمتمثل في الناتج الداخلي الخام يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى، كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.22-) إلى أنه عند انحراف الناتج الداخلي الخام خلال الفترة قصيرة الأجل (t-1) عن قيمتة التوازنية في الأجل البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 22 % من ذلك الانحراف خلال الفترة t.

3. اختبار استقرار النموذج (stability test):

من خلال الشكل البياني (5.4) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) بالنسبة للنموذج المقدر يقعان داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا في المعلمات المقدرة في المدى الطويل، وبالتالي فإن النموذج القياسي المقدر هو نموذج أمثل.

الشكل 5.4. اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي

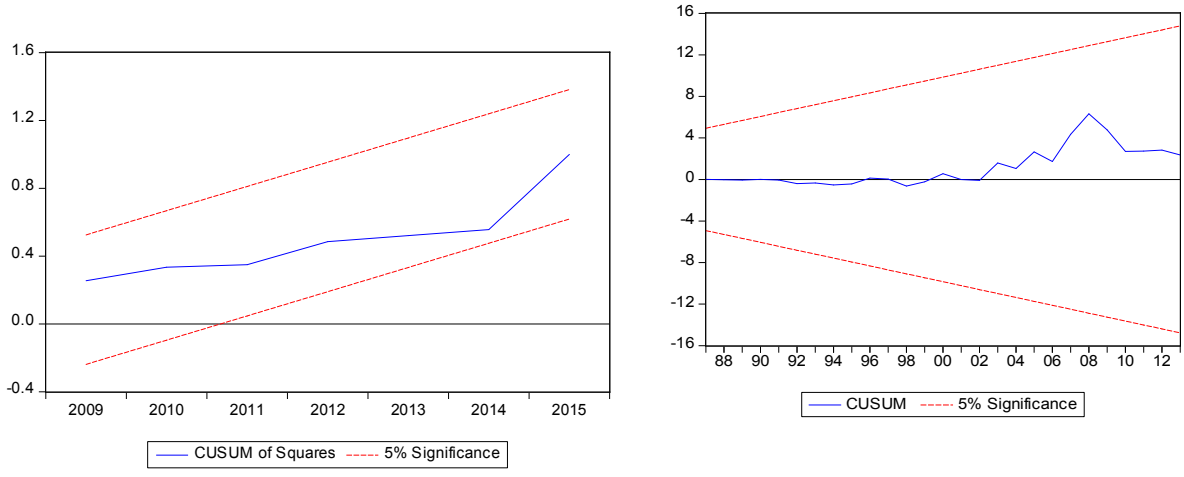

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

IV.3. حالة تونس:

1. اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

تشير نتائج اختبار (Augmented Dickey - Fuller) واختبار (Phillip – Perron) المحصل عليها في الجدول (29.4) (انظر الملاحق 28-39) أنه عند المستوى لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر الوحدة، لكن بالنسبة للفروق الأولى فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) I، أي جميع السلاسل غير ساكنة ومن رتبة متساوية (1) I، وبالتالي بإمكاننا تطبيق اختبار التكامل المشترك وفق طريقة منهج الحدود (Test Bounding).

الجدول 29.4. اختبار جذر الوحدة حسب (ADF) و (PP)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	ADF		PP	
		عند	الفرق الأول	عند	الفرق الأول
Ln PIBT	$I_{(1)}$	-2.21	* -3.74	-2.19	* -3.79
Ln EXHT	$I_{(1)}$	0.38	* -3.73	0.37	* -3.75
Ln EXHHT	$I_{(1)}$	2.62	* -3.97	2.77	* -3.97

(*) معنوية عند مستوى 1% انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

2. تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)

1.2. منهجية الحدود لإختبار التكامل المشترك:

في هذه المرحلة نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$LnPIBT_t = \alpha + B_1 LnPIBT_{t-1} + B_2 LnEXHT_{t-1} + B_3 LnEXHHT_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta LnPIBT_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_2 \Delta LnEXHT_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_3 \Delta LnEXHHT_{t-p}$$

من أجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (Wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:

$$H_1 : \beta 1 \neq 0 \text{ أو } \beta 2 \neq 0 \text{ أو } \beta 3 \neq 0$$

تشير قيمة إحصائية فيشر (F=12.94) إلى أنها أكبر من قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، وهو ما يؤكد رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وهو ما يوضحه الجدول (30.4) (انظر الملحق 54):

الجدول 30.4. اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

الإصدار	F–statistic المحسوبة*		النتيجة
النموذج	12.94*		وجود علاقة تكامل مشترك
القيم المحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية10%	3.35	2.63	
عند مستوى معنوية 5%	3.87	3 .1	
عند مستوى معنوية 1%	5.00	4.13	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

2.2. تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل:

سنقوم في هذه المرحلة بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL بالاستعانة ببرنامج (Eviews 9) ، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، حيث اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار(Information Criterion Akaike)، كما هو موضح في الجدول (31.4) (انظر الملحق 58).

الجدول 31.4. مقدرات معلمات الأجل الطويل

المتغير التابع Ln PIBT			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائية T**	**الاحتمال**
C	10.76	5.78	0.00
Ln EXHT	-0.50	-1 .66	0.12
Ln EXHHT	1.03	3.15	0.00

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

حسب نتائج الجدول (31.4) فإن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين الصادرات الصناعية (صادرات المحروقات، الصادرات الصناعية خارج المحروقات) والناتج المحلي الخام لتونس خلال الفترة (1990-2015) يمكن التعبير عنها وفق النموذج القياسي التالي:

$$Ln\ PIBT_t = 10.76 - 0.50\ Ln\ EXHT_t + 1.03\ Ln\ EXHHT_t + \varepsilon_t$$

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن هناك علاقة طردية معنوية بين الناتج المحلي الخام لدولة تونس وصادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات على المدى الطويل، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في الصادرات الصناعية التونسية خارج المحروقات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بنسبة 103 %، مما يفسر القدرة التنافسية العالية للصادرات التونسية في الصناعات التحويلية مقارنة بالجزائر والمغرب، زيادة عن ذلك هناك وجود علاقة عكسية غير معنوية بين صادرات قطاع المحروقات والناتج المحلي الخام ، وهو ما يفسر عدم وجود أي تأثير لصادرات المحروقات على الناتج المحي الخام التونسي.

- نموذج تصحيح الخطأ (ECM ARDL):

بما يخص حد تصحيح الخطأ (ECM(-1 فقد ظهرت بإشارة سالبة و عند مستوى معنوية 1% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ (انظر الملحق 58):

الجدول 32.4. نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

المتغير التابع D(Ln PIBT)			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائية T**	**الإحتمال**
D(Ln EXHT)	-0.004	-0.39	0.69
D(Ln EXHT(-1))	0.04	3.42	0.004
D(Ln EXHT(-2))	0.03	2.69	0.01
D(Ln EXHHT)	0.05	2.30	0.03
D(Ln EXHHT(-1))	-0.05	-1.78	0.09
D(Ln EXHHT(-2))	0.05	2.02	0.06
ECM(-1)	-0.11	-7.98	0 .000

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

من خلال الجدول نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وتساوي 0.11- ومعنوية عند مستوى 1%. وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع والمتمثل في الناتج الداخلي الخام يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوزان طويل المدى، كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.11-) إلى أن 11% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة واحدة للعودة إلى الوضع التوازني في المدى الطويل.

3. اختبار استقرار النموذج (stability test):

من خلال الشكل البياني (6.4) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) بالنسبة للنموذج المقدر يقعان داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا في المعلمات المقدرة في المدى الطويل، وبالتالي فإن النموذج القياسي المقدر هو نموذج أمثل.

الشكل 6.4. اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي

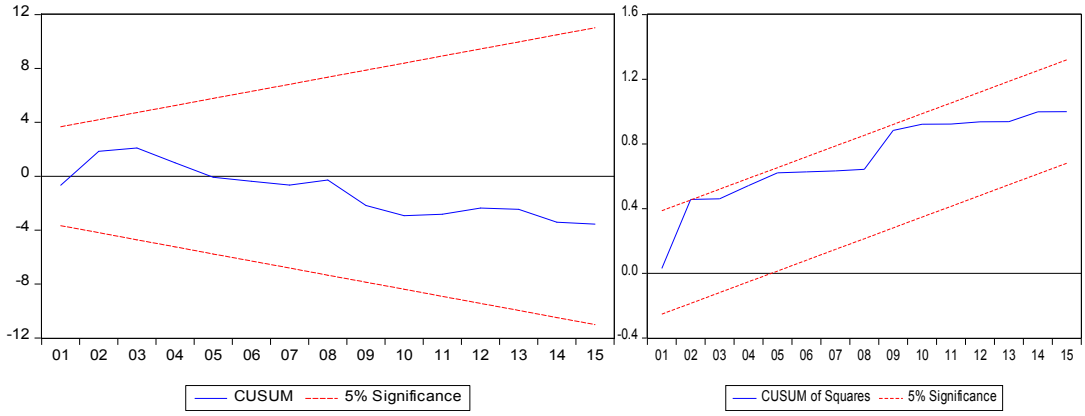

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

IV.4. حالة مصر:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تشير نتائج اختبار (Augmented Dickey - Fuller) واختبار (Phillip – Perron) المحصل عليها في الجدول (33.4) (انظر الملاحق 40-51) أنه عند المستوى لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر الوحدة، لكن بالنسبة للفروق الأولى فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) I، أي جميع السلاسل غير ساكنة ومن رتبة متساوية (1) I، وبالتالي بإمكاننا تطبيق اختبار التكامل المشترك وفق طريقة منهج الحدود (Test Bounding).

الجدول 4.33. اختبار جذر الوحدة حسب (ADF) و (PP)

السلسلة الزمنية	القرار	ADF		PP	
	(الرتبة)	عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول
Ln PIBE	$I_{(1)}$	-1.28	* -4.08	-1.25	*** -2.71
Ln EXHE	$I_{(1)}$	0.80	* -4.74	0.80	* -4.74
Ln EXHHE	$I_{(1)}$	1.67	* -4.30	1.67	* -4.30

(*) معنوية عند مستوى 1% انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها.

(**) معنوية عند مستوى 5% انطلاقا من القيم الجدولية المقابلة لها.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

2. تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)

1.2. منهجية الحدود لإختبار التكامل المشترك:

في هذه المرحلة نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$LnPIBE_t = \alpha + B_1 LnPIBE_{t-1} + B_2 LnEXHE_{t-1} + B_3 LnEXHHE_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta LnPIBE_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_2 \Delta LnEXHE_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_3 \Delta LnEXHHE_{t-p}$$

من أجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (Wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:

$H_1 : \beta1 \neq 0$ أو $\beta2 \neq 0$ أو $\beta3 \neq 0$

تشير قيمة إحصائية فيشر ($F=3.90$) إلى أنها أكبر من قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و 10%، وهو ما يؤكد رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وهو ما يوضحه الجدول (34.4) (انظر الملحق 55):

الجدول 34.4. اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

الإصدار	F–statistic المحسوبة*		النتيجة
النموذج	**3.90**		وجود علاقة تكامل مشترك
القيم الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية10%	3.35	2.63	
عند مستوى معنوية 5%	3.87	3 .1	
عند مستوى معنوية 1%	5.00	4.13	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

2.2. تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل:

مثلما سبق سنقوم في هذه المرحلة بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL بالاستعانة ببرنامج (Eviews 9) ، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، حيث اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار(Information Criterion Akaike)، كما هو موضح في الجدول (35.4) (انظر الملحق 59).

الجدول 35.4. مقدرات معلمات الأجل الطويل

المتغير التابع Ln PIBE			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الاحتمال
C	17.40	24.30	0.00
Ln EXHE	0.11	1.71	0.09
Ln EXHHE	0.22	4.01	0.00

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

حسب نتائج الجدول (35.4) فإن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين الصادرات الصناعية (صادرات المحروقات، الصادرات الصناعية خارج المحروقات) والناتج المحلي الخام لمصر خلال الفترة (1990-2015) يمكن التعبير عنها وفق النموذج القياسي التالي:

$$Ln\ PIBE_t = 17.40 + 0.11\ Ln\ EXHE_t + 0.22\ Ln\ EXHHE_t + \varepsilon_t$$

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن هناك علاقة طردية معنوية عند مستوى 10% بين الناتج المحلي الخام لدولة مصر وصادراتها الصناعية من قطاع المحروقات في المدى الطويل، وبعبارة أخرى فإن الزيادة في صادرات قطاع المحروقات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بنسبة 22 %، زيادة عن ذلك هناك وجود علاقة طردية معنوية عند مستوى 1% بين الصادرات الصناعية خارج المحروقات والناتج المحلي الخام لدولة مصر، حيث أي زيادة في الصادرات الصناعية خارج المحروقات لدولة مصر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بمقدار 11%.

- نموذج تصحيح الخطأ (ECM ARDL):

بما يخص حد تصحيح الخطأ (ECM(-1 فقد ظهرت بإشارة سالبة و عند مستوى معنوية 1% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ (انظر الملحق 59):

الجدول 36.4. نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطا لنموذج ARDL

المتغير التابع D(Ln PIBE)			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائية T**	**الإحتمال**
D(Ln PIBE(-1))	0.53	2.90	0.01
D(Ln PIBE(-2))	0.04	0.25	0.80
D(Ln PIBE(-3))	-0.40	-2.63	0.02
D(Ln EXHE)	0.01	1.88	0.08
D(Ln EXHE(-1))	-0.02	-2.97	0.01
D(Ln EXHH)	-0.01	-1.17	0.25
ECM(-1)	-0.02	-4.33	0 .000

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

من خلال الجدول نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وتساوي 0.02- ومعنوية عند مستوى 1%. وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع والمتمثل في الناتج الداخلي الخام يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوزان طويل المدى، كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.02-) إلى أنه عند انحراف الناتج الداخلي الخام خلال الفترة قصيرة الأجل (t-1) عن قيمتة التوازنية في الأجل البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 2 % من ذلك الانحراف خلال الفترة t.

3. اختبار استقرار النموذج (stability test):

من خلال الشكل البياني (7.4) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) بالنسبة للنموذج المقدر يقعان داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا في المعلمات المقدرة في المدى الطويل، وبالتالي فإن النموذج القياسي المقدر هو نموذج أمثل.

الشكل 7.4. اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي

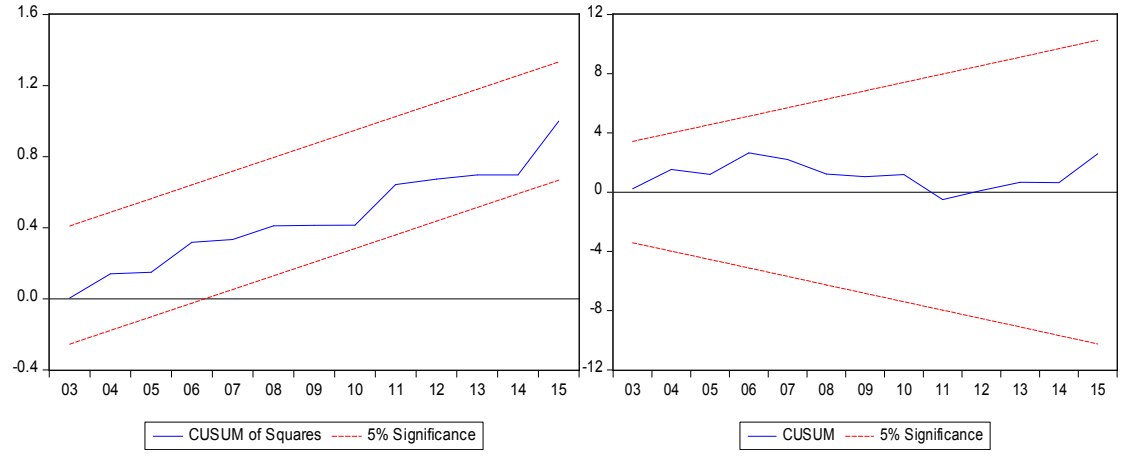

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

خاتمة:

كخاتمة لهذا الفصل وبعد تحليل أداء القطاع الصناعي الجزائري ودول المقارنة، نجد أن القدرات التنافسية للجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن المستويات التي تحققها تونس والمغرب ومصر، ويرجع ذلك إلى تفوق هذه الدول من حيث تطور البنية التحتية، وامتلاك هذه الدول لمؤسسات اقتصادية ذات فعالية قوية ونظام مالي أكثر مرونة، كما يتميز مناخ الاستثمار في دول المقارنة بالاستقرار وأكثر جاذبية مما هو عليه الحال في الجزائر، زيادة عن قلة تكاليف انجاز المشاريع وممارسة الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول مما هو عليه الحال في الجزائر. كما يبقى مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات يشكل الحلقة الأضعف في الاقتصاد الجزائري نتيجة التفشي القوي لظاهرة الفساد الإداري وعدم احترام القانون، وهو الأمر الذي يستدعي القيام بإصلاحات جذرية وحقيقية للقضاء على ظاهرة البيروقراطية والتخفيف من حدة العراقيل التي تواجه انجاز المشاريع الاستثمارية كمشكل العقار الصناعي، كل هذه الإصلاحات ينبغي أن تجسد في أرض الواقع حتى تتمكن الجزائر من اكتساب بيئة أعمال تتميز بالشفافية وتساهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتدعم قدراتها التنافسية.

وبالنظر إلى هيكلة الصادرات الصناعية نجد أن الجزائر حققت أدنى المستويات من حيث نسبة الصادرات السلعية المصنعة خلال الفترة (2000-2015) مقارنة بكل من تونس والمغرب ومصر، وهو الأمر الذي يثبت بأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات وسيطرة النفط والغاز الطبيعي على هيكل الصادرات، مما يجعله أكثر هشاشة وشديد الحساسية للتقلبات والصدمات الحاصلة على مستوى البيئة الاقتصادية العالمية. ومن خلال مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA فقد أظهرت النتائج أنه بغض النظر عن المزايا النسبية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر في صادراتها من النفط والغاز الطبيعي، فإن بقية الصناعات التحويلية الأخرى لم تحقق تلك المستويات التي حققتها دول المقارنة، وهو الأمر الذي يستدعي وجود إرادة سياسية قوية من أجل تطوير القطاعين الصناعي والزراعي في آن واحد وتحقيق التكامل بينهما لتنويع الصادرات خارج المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

خاتمة عامة:

بالرغم من السياسات الحكومية الهادفة إلى حماية المنتوج الصناعي الوطني من المنافسة الحادة للشركات الأجنبية والمتمثلة في فرض ضرائب ورسوم جمركية مرتفعة على المنتجات المستوردة التي تنتج محليا إلى أن المؤسسات الصناعية الوطنية لم تتمكن من استغلال تلك الفرص والرفع من إنتاجيتها وتطوير منتوجاتها وتحسين جودتها وفق المتطلبات العالمية.

إن الإستراتيجية الصناعية المتبعة منذ الاستقلال والمتمثلة في كون القطاع العمومي هو المسيطر على هيكلة الاقتصاد الجزائري لم تكن ناجعة، كما أن الطبيعة العمومية للملكية وطرق التسيير السائدة آنذاك بعقلية "ملك البايلك" هما السببان الرئيسيان في أزمة النجاعة الاقتصادية التي كان ولا يزال يتخبط فيها القطاع الصناعي. ومن خلال تحليلنا للأرقام والإحصائيات المتعلقة بأداء القطاع الصناعي في الجزائر يتبين أن الإصلاحات الهيكلية التي مست القطاع المنتج بوجه عام والقطاع الصناعي على وجه الخصوص في أواخر الثمانينيات والتي تم بموجبها تفكيك المجمعات الصناعية الكبرى إلى وحدات صغيرة ومتوسطة، أدت إلى عدم التكامل والانسجام بين الصناعات في نفس مجال النشاط من ناحية وعدم الترابط والتكامل بين القطاع الصناعي ومختلف القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الزراعي من ناحية أخرى، وبعد تقييم نتائج تلك الإصلاحات قامت السلطات الجزائرية برسم إستراتيجية صناعية جديدة وإعادة هيكلة القطاع الصناعي من جديد بداية التسعينات من خلال إدماج مختلف المؤسسات ضمن شركات قابضة (Holding) بهدف استرجاع المنطق الصناعي المفقود من طرف شركات المساهمة، وتطوير الصناعات وتوجيهها نحو التصدير، لكن النتائج التي تم استخلاصها من كل هذه العمليات هو بقاء القطاع الصناعي في شد وجذب بين إصلاح اقتصادي وآخر وإعادة هيكلة وأخرى دون تسجيل نتائج إيجابية ملموسة على أرض الواقع ودون تحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود.

بالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية خلال الفترة (2000-2015) ، إلا أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء، ويكمن السبب الرئيسي في ذلك من وجهة نظرنا في أن عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر

دائما تتم وفق إستراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والمواد الأولية والسلع الوسيطة واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي.

من أجل تنويع الصادرات خارج المحروقات لا بد من تطوير المؤسسات الصناعية وهيكلتها في إطار إستراتيجية صناعية مبنية على تصدير المنتجات التامة الصنع وليس تصدير المواد الأولية، وفي هذا الإطار ومن أجل تطوير الصناعات الجزائرية يجب الاهتمام بالبنى التحتية، زيادة على ذلك فإن تطوير القطاع الصناعي يرتكز أساسا على تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع من خلال تحسين الظروف الاجتماعية بزيادة الرواتب والحوافز ورفع كفاءة العاملين من خلال تحسين برامج التدريب والتكوين مما يسمح برفع مستوى الإنتاجية والاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية للمصانع وتحسين مستوى جودة المنتوجات المحلية والرفع من قدراتها التنافسية في السوق المحلية والدولية.

لقد أظهرت نتائج تحليل تنافسية القطاع الصناعي أن كل من المغرب وتونس ومصر لها مزايا نسبية عالية في عدد كبير من الصناعات التحويلية، وبالنسبة للجزائر فإن المزايا التنافسية لقطاعها الصناعي تبقى جد ضعيفة وتكاد تكون منعدمة، وبالرغم من الأموال الباهظة التي تم تخصيصها لتطوير القطاع الصناعي إلا أنه لا يزال يعاني الركود وتدني مستوى الأداء، وبالتالي يجب تركيز الجهود نحو إنعاش هذا القطاع الاستراتيجي والنهوض به وتنميته للتخفيف من حدة الصدمة التي خلفها انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الوطني وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

ومن بين أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يمكننا عرضها في النقاط التالية:

- لا يزال القطاع الصناعي الجزائري يعتمد في نشاطه على الحماية الحكومية، وغير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباطه بالاقتصاديات المتقدمة من حيث التموين واستخدام التكنولوجيات الحديثة وعدم تطويرها محليا، وهو الأمر الذي جعل أغلب الصناعات التحويلية

تعتمد على استيراد المواد النصف مصنعة وتركيبها وتعبئتها دون اللجوء إلى الإنتاج الحقيقي المبني على استغلال الموارد الطبيعية والموارد الفلاحية وتحويلها إلى منتجات تامة الصنع.

- يشير التطور الكبير للواردات إلى عجز القطاع الصناعي الجزائري على تلبية الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى وعدم قدرته على مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري والمتمثلة في نمو الطلب وتعدد أذواق المستهلكين في ظل تحسن الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة الناتج عن ارتفاع الأجور وارتفاع مستوى القدرة الشرائية خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى تلبية تلك الحاجيات عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية.
- إن أهم ما يميز الصادرات السلعية الصناعية لكل من تونس ومصر والمغرب خلال فترة الدراسة هو تركزها على عدد كبير من المنتجات وبشكل متنوع، بينما الصادرات الصناعية الجزائرية انحصرت في عدد محدود من المنتجات وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي.
- من خلال تحليلنا لتنافسية القطاع الصناعي الجزائري ودول المقارنة يتضح جليا أن القطاع الصناعي الجزائري لازال يسيطر عليه وبشكل كبير قطاع المحروقات، أما خارج المحروقات فأهم ما يميز الصناعات التحويلية هو ضعف الإنتاجية وعدم التنوع، والافتقار لمقومات الإنتاج بأحجام كبيرة، عكس دول مصر والمغرب وتونس التي تملك قاعدة صناعية تحويلية تتميز بالديناميكية الكبيرة والتنوع ، كما أن إستراتيجيتها الصناعية مبنية على نوعين من الصناعات وهي الصناعات الاستهلاكية ذات الكثافة العالية لليد العاملة والموجهة نحو السوق الداخلية، والصناعات الرأسمالية ذات التكنولوجيا المتوسطة والمتطورة التي تتميز بقيمتها المضافة العالية والموجهة نحو الأسواق الخارجية من أجل التصدير.
- لم تحقق اتفاقية الشراكة الجزائرية-الأوروبية الأهداف التي أنشئت من أجلها وهي تطوير القطاع الصناعي ودعم تنافسيته في الأسواق المحلية والدولية، حيث أصبحت الجزائر بموجب هذه الاتفاقية عبارة عن سوق لتصريف المنتجات الأوروبية، وبالتالي إن بقيت الأمور على حالها ومع دخول عملية التفكيك الجمركي حيز التنفيذ في آفاق 2017، فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى انهيار النسيج الصناعي الجزائري وتعميق حدة الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.

- من خلال مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA فقد أظهرت النتائج أنه بغض النظر عن المزايا النسبية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر في صادراتها من النفط والغاز الطبيعي، فإن صادرات بقية الصناعات التحويلية الأخرى لم تحقق تلك المستويات التي حققتها دول المقارنة وهو الأمر الذي يؤكد فرضية الدراسة.
- تشير نتائج الدراسة القياسية إلى أن أثر الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2015) ليس لها معنوية إحصائية وهو ما يفسر ضعف القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات مقارنة بكل من تونس التي بلغت مساهمة صادراتها الصناعية خارج المحروقات في ناتجها المحلي في المدى الطويل حوالي 100% والمغرب حوالي 58% ومصر 22% وهو تأكيد ثاني لفرضية الدراسة.

في ظل هذه النتائج ومن أجل الرفع من القدرات التنافسية للقطاع الصناعي الجزائري وتطويره ليكون أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي توصي الدراسة بما يلي:

- حتى تتمكن الدولة الجزائرية من تحسين مركزها التنافسي في مجال الصناعات خارج قطاع المحروقات لابد من تشجيع البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي على مستوى المؤسسات الصناعية، والتركيز على استخدام التكنولوجيات والأساليب الإنتاجية الحديثة مع تطويرها محليا، من أجل صنع منتوجات تنافسية وبأقل التكاليف.
- لابد من تطبيق أنظمة الجودة الشاملة على كل المؤسسات الصناعية سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام من أجل إنتاج سلع وفق متطلبات الجودة العالمية، وحتى تتمكن من الولوج إلى الأسواق العالمية والمساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- على السلطات العليا في البلاد مراجعة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفق منطق (رابح-رابح)، وذلك بإرغام الشركاء الأوروبيين على الاستثمار الحقيقي في قطاعي الصناعة التحويلية والفلاحة والمساهمة الفعالة لتطويرهما.
- يجب تأسيس مركز وطني يهتم بتحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري بكل موضوعية وشفافية، ويمد متخذي القرار على مستوى هرم السلطة العليا للدولة بكل المعلومات التي

تمكنهم من تطبيق استراتيجيات اقتصادية ناجعة كما هو الحال في دول المقارنة وباقي دول العالم.

باللغة العربية:

1. أحمد سيد مصطفى، **التغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات العربية**، مركز الاستشارات والتطوير الإداري، القاهرة، 2001.
2. أسامة خيري، **إدارة الإبداع والابتكارات**، دار الراية للنشر، الأردن، 2012.
3. إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011.
4. باسم حمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر–عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014.
5. بسترفيلد، ترجمة ومراجعة سرور علي إبراهيم سرور، **الرقابة على الجودة**، المكتبة الأكاديمية، 1995.
6. بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962–1988**، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.
7. توفيق محمد عبد المحسن، **تخطيط ومراقبة جودة المنتجات: مدخل إدارة الجودة الشاملة**، دار النهضة، القاهرة، 1996.
8. جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر**، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
9. جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت، 1982.
10. حمداوي وسيلة، **الجودة ميزة تنافسية**، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2009.
11. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
12. خضير كاظم حمود، **إدارة الجودة الشاملة**، دار المسيرة، عمان، 2000.
13. رفعت عبد الحليم الفاعوري، **إدارة الإبداع التنظيمي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.
14. زغدار أحمد، **المنافسة–التنافسية والبدائل الإستراتيجية**، دار جرير للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
15. سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة 1، القاهرة، 2000.
16. سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري – محاولتان من أجل التنمية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.
17. سيد محمد جاد الرب، **إدارة الإبداع والتميز التنافسي**، دار الوفاء للنشر، مصر، 2012.

18. شارلز وجاريث، **الإدارة الإستراتيجية**، تعريب رفاعي محمد رفاعي، دار المريخ، الرياض، 2001.
19. الطائي محمد، **اقتصاديات المعلومات القوة النائمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2006.
20. طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986.
21. عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر،2011.
22. عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.
23. عبد الله حسن مسلم، **الإبداع والابتكار الإداري في التنظيم والتنسيق**، دار المعتز للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
24. عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، ترجمة جريبب أم الحسن، دار موفم للنشر، الجزائر، 1999.
25. عبد الناصر رويسات، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر.
26. عطا الله علي الزبون، خالد بني حمدان، **إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات**، دار اليازوري، عمان، 2015.
27. علاء فرحان طالب، زينب مكي محمود البناء، **إستراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية المستدامة**، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
28. علي السلمي، **إدارة المعرفة**، دار غريب للنشر، القاهرة، 2004.
29. علي السلمي، **السياسات الإدارية في عصر المعلومات**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
30. عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، الجزائر، 2004.
31. غنيم أحمد محمد، **نظم دعم القرار**، دار الوفاء، القاهرة، 2004.
32. فتيحة فيصل منيعي، **النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
33. فريد النجار، **المنافسة والترويج التطبيقي**، مؤسسة شهاب الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999.
34. فلاح حسن عداي الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية: مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة**، دار وائل للنشر، الطبعة2، عمان، 2006.
35. لعلى بوكميش، **إدارة الجودة الشاملة: إيزو 9000**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

36. ليلى أحمد الخواجة، **القدرات التنافسية للاقتصاد المصري: الواقع وسبل تحقيق الطموحات**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004.

37. محمد السعيد أوكيل، **وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

38. محمد الصيرفي، **مبادئ التسويق**، مؤسسة حورس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005.

39. محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي –مثال الجزائر–**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

40. محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، دار دحلب للنشر، بدون سنة نشر.

41. محمد عبد العال النعيمي وآخرون، **إدارة الجودة المعاصرة – مقدمة في إدارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات**–، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

42. محمود حسين الوادي وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة بين النظرية والتطبيق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

43. مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005.

44. المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، **الصناعة الجزائرية رهانات وآفاق**، 2011.

45. مؤيد سعيد السالم، **أساسيات الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005.

46. نبيل إبراهيم الطائي، **قياس الإنتاجية والتغير التقني في قطاع الصناعات التحويلية مع إشارة إلى الصناعات الجلدية**، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

47. نبيل خليل مرسي، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، بيروت، 1996.

48. نبيل محمد مرسي، **الإدارة الإستراتيجية:تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

49. نجم عبود نجم، **إدارة الابتكار: المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.

50. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية– دراسة مقارنة**–، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

51. نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2009.

52. ياسر الصاوي، **إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات**، دار السحاب للنشر، القاهرة، 2007.

53. يونس إبراهيم حيدر، **التحليل الاستراتيجي أساليبه ونماذجه وأدواته**، دار الرضا للنشر، دمشق، ط1، 2005.

الرسائل الجامعية:

1. أحمد بن عيشاوي، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الفندقية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
2. أمال إسماعيل محمد يوسف، **تطور مفهوم الميزة التنافسية للصادرات وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة مع دراسة القدرات التنافسية للصادرات الصناعية المصرية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2004.
3. بن نذير نصر الدين، **دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.
4. بندر بن سالم الزهراني، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية – دراسة قياسية**-، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 2004.
5. بوبعة عبد الوهاب، **دور الابتكار في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
6. بوركوة عبد المالك، **إدارة المعرفة لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية– دراسة ميدانية لشكة نجمة للاتصالات**- ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.
7. بوشناف عمار، **الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مصادرها، تنميتها وتطويرها**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
8. دويس محمد الطيب، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005.
9. زواق عبد العزيز، **متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال**-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2006.
10. سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004.

11. سملالي يحضيه، **أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (مدخل المعرفة والجودة)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

12. سمية بروبي، **دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

13. سيد أحمد حاج عيسى، **أثر تدريب الأفراد على تحسين الجودة الشاملة الصحية في المستشفيات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

14. عبد الحكيم عبد الله النسور، **الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2009.

15. عبد الرحمن بن عنتر، **نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

16. عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة**، الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

17. عثمان بودحوش، **تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2007-2008.

18. علي أحمد ثاني بن عبود، **إدارة الجودة الشاملة مدخل متكامل لتطوير الأداء بالدوائر المحلية بحكومية دبي**، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، مصر، 2003.

19. عماري جمعي، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

20. فيصل بن محمد القحطاني، **الإدارة الإستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة**، رسالة ماجستير إدارة أعمال، الجامعة الدولية البريطانية، 2010.

21. الكبراتي، حنان صحبت عبد الله، **استعمال معلومات إدارة التكلفة الإستراتيجية في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة بغداد، 2005.

22. لشهب الصادق، **دور الابتكار في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015.

23. محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة حالة أوراسكوم-**، مذكرة ماجستير تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

24. مزغيش عبد الحليم، **تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2012.

25. ياسين حميني، **تفعيل عملية الإبداع من خلال تنمية العلاقة بالزبائن – دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للسباكة بالحراش خلال الفترة 1999–2001**، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2006.

26. يحي برويقات عبد الكريم، **تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الصناعية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية ENIE**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2003.

المقالات والدوريات والمنشورات:

1. أحمد زغدار، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.

2. آيت زيان كمال، آيت زيان حورية، **تسيير المعارف والإبداع في المؤسسة العربية**، المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع: إستراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، 15-16 مارس 2005.

3. بالقاسم العباس، **التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية**، ملتقى حول التنافسية العربية، المهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

4. تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، 2003.

5. جمال قاسم، محمد إسماعيل، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2012.

6. خالد محمد السواعي، **أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد الأول، 2015.

7. دحماني محمد ادريوش، **محاضرات في الاقتصاد القياسي**، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعياس، السنة الجامعية 2012-2013.

8. الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2011.

9. سحنون جمال الدين، حمدي معمر، **تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 2010.

10. سعد محمود الكواز، محمد نايف محمود، **اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 25 و 27 أفريل 2005.

11. صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015.

12. طالب مريم، **تحليل محددات ومكونات وهيكل وشكل المنافسة في النظريات الاقتصادية وإستراتيجية المؤسسة**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 2010.

13. عامر محمد وجيه خربوطلي، **العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014.

14. عبد الحليم محيسن، **القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية**، مجلة الاقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، العدد الرابع، أبو ضبي، 2014.

15. عبود زرقين، **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014.

16. علي طالب شهاب، **أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري**، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد 12، 2011.

17. علي فلاح مفلح الزعبي، **دور الإبداع التكنولوجي كمدخل للتسويق الريادي في منظمات الخدمات الأردنية(دراسة تحليلية)**، الملتقى الدولي الأول – التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات وتنافسية المؤسسة، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر3، 18 نوفمبر 2015.

18. عمار بوقلاشي، محمد أمين دنداني، **الابتكار وتنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات –سوق واعدة لمنظمات رائدة**، الملتقى الدولي الأول – التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات وتنافسية المؤسسة، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر3، 18 نوفمبر 2015.

19. عميش عائشة، حدادو علي، **مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 2010.

20. فاطمة مانع، **الإبداع والابتكار قواعد للتعلم في المنظمات الصناعية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية في المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، جامعة الشلف، 2010.

21. محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، 2003.

22. محمد قاسم أحمد، **إدارة المعرفة التنظيمية: المفاهيم والأساليب والاستراتيجيات**، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي 15و16 مارس 2005.

23. محمد قويدري، سملالي يحضيه، **أهمية تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، يومي 25 و 27 أفريل 2005، جامعة الزيتونة الأردنية.

24. محمود الجعفري، يوسف داوود، **إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2011.

25. المرصد الوطني السوري للتنافسية، **التنافسية في الفكر الاقتصادي**، 2011.

26. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003.

27. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2006.

28. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2009.

29. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012.

30. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية الصناعية، الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، الإصدار الثاني، الكويت، 2015.

31. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي 2013.

32. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المؤشرات الاقتصادية للدول العربية 2014.

33. يوسف مسعداوي، **القدرة التنافسية ومؤشراتها**، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمؤسسات الحكومية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

باللغة الأجنبية:

1. Arena et Autres, **Traité d'économie industrielle**, Economica, Paris, 1991.
2. Camille Carrier , Denis Jean Garand, **Le Concept d'innovation, 5éme conférence internationale de management stratégique**, France, Lille, 13-14-15 mai 1996.
3. Chegeru Mizuno, **la maîtrise pleine et entière de la qualité**, Economica, Paris, 1990.
4. Claudio Jedlicki, **La France et l'investissement direct étranger en Amérique latine**, revue monde en développement, tome 26, N° 104, 1998.
5. Debonneuil M, Fontagne L, **Compétitivité**, La documentation française, Paris, 2003.
6. Donges. J, Riedel.J, **The Expansion of manufactured exports in developing countries**, Weltwirtschaftliches Archive, Vol 113, 1977.

7. Durand M, Giono C, **les indicateurs de compétitivité internationale: Aspects conceptuels et évaluation**, OECD. Etienne Collignon, Michel Wissler, **Qualité et compétitivité des entreprises**, Economica, Paris, 1983.
8. Freeman. R, **Strategic Management**, Pitman Publishing, Boston, 1984.
9. Gérard Garibaldi, **L'analyse stratégique**, édition d'organisation, 3éme édition, France, 2001.
10. Harrison et al, **foundation in strategic management**, South westren college Pub, 1998.
11. Horngren T, Charles, Foster, **Cost Accounting**, 10th edition, Prentice-Hall, International INC, 2000.
12. Jean Lachmann, **Le financement des stratégies de l'innovation**, Edition Economica, Paris, 1993.
13. Jean Marc Pointet, Jean Pierre vergnaud, **Vivre et comprendre le marketing**, Collection pratique d'entreprise, Edition EMS, Paris, 2005.
14. Jean Marie Ducreux, Morice Marchand Tanel, **Stratégie – Les clés du succès concurrentiel**, édition d'organisation, Paris, 2004.
15. Jean Philipe Neuville, **La Qualité en Question**, Revue Francaise de gestion (Mars-Mai), 1996.
16. Jean pierre et autres, **Stratégor – politique générale de l'entreprise**, 3éme édition, Dunod, Paris, 1997.
17. Jean Yves capul, Olivrer Garnier, **Dictionnaire initial d'économie et de sciences sociales**, Hatier, Paris, 1994.
18. Jocou Pierre et Lucas Frédéric, **A cœur du changement: Une démarche de management la qualité totale**, Edition Dunod, 3éme édition, Paris, 1995.
19. Joël Broustail, Frédéric Fréry, **Le management stratégique de l'innovation**, Edition Dalloz, Paris, 1993.
20. Lachaal. L, **La compétitivité : Concepts ; définitions et applications**, Institut national de la rechrche agronomique de tunis (INRT).
21. Lavette, Niculescu, **Les stratégies de croissance**, Ed d'organisation , Paris, 1999.
22. M Porter, **L'avantge concurrentiel**, Dunod, Paris, 1999.
23. M. Porter, **Competitive strategy**, New York, free press, 1980.
24. Micheal Périgord , **Réussir la qualité total**, les éditions d'organisations, Paris, 1997.
25. Mohamed Nasser Thabet, **Le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie**, Office des publications universitaires, Alger, 1989.
26. OCDE, **Detailed benchmark definition of foreign direct investment**, Paris, P 03.
27. ONS, Collection statistique N° 762, indice de la production industrielle au troisième trimestre 2016.
28. ONS, collection statistiques, N°197/2016.

29. ONS, Collections Statistiques N° 193/2015, l'activité industrielle année 2014.

30. ONS, Collections Statistiques N° 202/2016 , l'activité industrielle année 2015.

31. P. Kotler, B. Dubois, **Marketing management**, Edition Union Public, 10éme Ed, Paris, 2000.

32. Pascal Corbel, Technologie, **Innovation, Stratégie: De l'innovation Technologique à l'innovation Stratégique**, Gualino lextenso éditions, Paris, 2009.

33. Pesaran, M. H. and Shin, Y. "**An Autoregressive Distributed-Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis**" in Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Sy mposium, Steinar Strom (ed), Cambridge University Press, New York, 1998.

34. Peter Lindert, Thomas Pugel, **Economie internationale**, 10^{éme} édition, Economica, Paris, 1996.

35. Rachid Boudjema, **Economie du développement de l'Algérie 1962-2010**, volume 1, Dar Khaldounia, Alger, 2011.

36. Robert Fey, Jean Marie Gogue, **La maîtrise de la qualité**, Les éditions d'organisation, Paris, 1998.

37. Seddi Ali, **compétitivité économique –quel potentiel pour l'Algérie**, thèse doctorat en sciences commerciales, université d'Oran, 2012.

38. Smith. G, Arnold R, Bizzell B, **Business Strategy and policy**, Houghton Mifflin Pub, 1985.

39. Thompson A, Strickland J, **Strategic management: concepts and cases**, 11th Ed, Mc Graw Hill, 1999.

40. UNCTAD, **World investment report 2004**, New York and Geneva.

41. Vallroth.T, **An theorical valuation of alternative trade intensity measure of revealed comparative advantage**, Weltwirtschaftliches Archive, Vol 127, N° 2, 1991.

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
1.1	القوى المحددة للمنافسة في الصناعة حسب نموذج بورتر(Porter)	06
2.1	المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العربية	35
3.1	بنية المؤشر المركب للتنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية والإدارة	36
4.1	مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي	38
5.1	الاستراتيجيات التنافسية الأساسية	39
1.2	أهمية إدارة الجودة الشاملة	61
2.2	عوامل تفعيل عملية الإبداع في المؤسسة الصناعية	72
1.3	الاستثمارات الصناعية خلال الفترة (1970-1977)	111
2.3	الاستثمارات المخصصة لمختلف القطاعات خلال الفترة (1980-1989)	124
3.3	تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة (1990-1999)	137
4.3	تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة (2000-2015)	148
1.4	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام للفترة (2005-2014)	170
2.4	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام للفترة (2005-2014)	174
3.4	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات	176
4.4	اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي (حالة الجزائر)	198
5.4	اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي (حالة المغرب)	203
6.4	اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي (حالة تونس)	208
7.4	اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي (حالة مصر)	212

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
1.3	الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي (1967-1969)	104
2.3	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1963-1969)	105
3.3	نمو القطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات خلال الفترة (1963-1967)	107
4.3	الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي للفترة (1970-1977)	110
5.3	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1972-1978)	112
6.3	نمو القطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات خلال الفترة (1972-1978)	114
7.3	معدلات النمو المتوقعة والمحققة في القطاع الصناعي للفترة (1970-1977)	116
8.3	الاستثمارات المخصصة للفترة (1980-1989)	122
9.3	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للفترة (1980-1989)	125
10.3	نمو القطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات خلال الفترة (1980-1989)	127
11.3	تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة (1980-1989)	129
12.3	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990-1999)	134
13.3	المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2012)	142
14.3	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2015)	145
15.3	تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي للفترة (2000-2015)	147
1.4	تطور مؤشر التنافسية الجارية خلال الفترة (2003-2012)	156
2.4	المؤشرات الفرعية المكونة للأداء الاقتصادي الكلي	157
3.4	المؤشرات المكونة لبيئة الأعمال والجاذبية	159
4.4	مؤشرات قياس تنافسية ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	161
5.4	مقارنة تنافسية الصناعات التحويلية على أساس مؤشر الإنتاجية والتكلفة	164
6.4	تطور مؤشر التنافسية الكامنة خلال الفترة (2003-2012)	165

7.4	مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام للفتـــرة (2000-2015)	168
8.4	مساهمة الصناعات الإســـتخراجية والتعـــدين في النـــاتج المحلـــي الخـــام للفتـــرة (2005-2014)	172
9.4	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات	175
10.4	مؤشر التركز السلعي للصادرات خلال الفترة (2003-2015)	178
11.4	مؤشر RCA للمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	180
12.4	مؤشر RCA للمنتجات المعدنية	181
13.4	مؤشر RCA لمنتجات الصناعات الكيماوية	182
14.4	مؤشر RCA لمنتجات البلاستيك والمطاط	183
15.4	مؤشر RCA لمنتجات الجلود والفراء	184
16.4	مؤشر RCA للمنتجات النسيجية	185
17.4	مؤشر RCA لمنتجات الحديد والصلب والمواد المعدنية	187
18.4	مؤشر RCA للآلات الميكانيكية والالكترونيات والتجهيزات الصوتية	188
19.4	مؤشر RCA لمعدات النقل	189
20.4	مؤشر RCA للبصريات ومعدات القياس والفحص والمعدات الدقيقة والتطبيقية	190
21.4	اختبار جذر الوحدة حسب (ADF) و (PP) (حالة الجزائر)	194
22.4	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة توازنية في المدى الطويل (حالة الجزائر)	196
23.4	مقدرات معلمات الأجل الطويل (حالة الجزائر)	196
24.4	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (حالة الجزائر)	197
25.4	اختبار جذر الوحدة حسب (ADF) و (PP) (حالة المغرب)	199
26.4	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد (حالة المغرب)	201
27.4	مقدرات معلمات الأجل الطويل (حالة المغرب)	201
28.4	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (حالة المغرب)	202
29.4	اختبار جذر الوحدة حسب (ADF) و (PP) (حالة تونس)	204

30.4	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة توازنية في المدى الطويل (حالة تونس)	205
31.4	مقدرات معلمات الأجل الطويل (حالة تونس)	206
32.4	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (حالة تونس)	207
33.4	اختبار جذر الوحدة حسب (ADF) و (PP) (حالة مصر)	209
34.4	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة توازنية في المدى الطويل (حالة مصر)	210
35.4	مقدرات معلمات الأجل الطويل (حالة مصر)	210
36.4	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (حالة مصر)	211

الملحقات

ملحق 1

الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة لعام 2005 (دولار أمريكي)				
الجزائر	المغرب	تونس	مصر	السنة
66766084355	38816021288	16428063732	48644455023	1990
65964890953	41513424082	17069347099	51242708405	1991
67152260508	39839669486	18401734046	54657223353	1992
65742062526	39436280261	18804248245	56232891690	1993
65150386234	43521103495	19402703319	58452973013	1994
67626097516	40657654189	19858379771	61117070600	1995
70398766479	45624898086	21278571379	64244831188	1996
71173152867	44608433385	22435989566	67772599356	1997
74802986232	48032087636	23549478738	70499815652	1998
77196682953	48286377732	24966476336	74807288120	1999
80130156905	49055370974	26039867657	78834392557	2000
82534061612	52760009038	27302742235	81612584859	2001
87155969062	54509549886	27766895375	84212361141	2002
93431198835	57952900191	29285764030	86834968323	2003
97448740385	60735721039	31030950759	90413271344	2004
103198216067	62544742028	32272176864	94456321807	2005
104952585740	67398121540	34096919877	100920759635	2006
108520973656	69221792356	36229180417	108073848916	2007
111125477023	73321991336	37844908684	115807920005	2008
112903484656	76433567186	39026623697	121220318722	2009
116968010103	79350048182	40181567192	127459813222	2010
120360082396	83512570614	39411004084	129708933332	2011
124452325198	86026247549	40948297381	132596513345	2012
127936990303	90091276005	41949416197	135392449470	2013
132798595935	92268855284	42895690490	138410064217	2014
137844942580	96328684916	43238856014	144229178067	2015

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة (unstats.un.org)

ملحق 2

صادرات المحروقات (دولار أمريكي)				
الجزائر	المغرب	تونس	مصر	السنة
12530223261	791734513	662053974	1334000000	1990
12239465394	636000000	569031355	2158537388	1991
10794977702	603000000	662561989	1543917295	1992
9837717791	521014656	491260991	1700349131	1993
8648849936	591213764	496293089	1545141570	1994
9802850391	648727712	557736003	1503732770	1995
12509227149	677423728	667593660	1892262881	1996
13578804902	795792288	573653899	1966185810	1997
9984070438	838884112	440549998	1119271154	1998
12225357622	883277171	493331303	1445804100	1999
21665550970	921956368	797288173	2148932263	2000
18738107727	906784568	702553308	1865720224	2001
18286717651	928486534	738371652	1779207331	2002
22773753861	849235434	807317542	2845860976	2003
30618822177	1258811065	1031242552	3587042405	2004
45487373142	1542210708	1478273739	5757050671	2005
53943586216	1636956947	1663334000	7918490050	2006
59493756961	2068266853	2663761812	8890363252	2007
78323972401	3987775961	3677180743	13223736841	2008
44655595362	1680972815	2149067469	8605103972	2009
56253455054	2641690348	2584397541	9133106989	2010
72400318742	3790717811	2892130865	11057070479	2011
70893035837	3822154930	3141406968	10538386290	2012
63987642179	3581798227	2850920962	8938260114	2013
61344972319	3073172034	2476458107	7362283219	2014
33455907500	2264608473	1211526228	4792407745	2015

المصدر: قاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة (www.wto.org)

ملحق 3

الصادرات الصناعية خارج المحروقات (دولار أمريكي)				
السنة	مصر	تونس	المغرب	الجزائر
1990	2648087000	4992615788	5533499000	667785528
1991	2400668000	5422314126	5802152000	566933626
1992	2315468000	5980147094	5359020000	574169703
1993	2191282000	5885633387	5149992995	644402925
1994	2848363565	7246925854	5335001458	401538761
1995	2977457464	8787444142	6105549565	678548261
1996	2464799500	8821532352	6047457184	1166098522
1997	3055142684	8952899574	5815587945	579829479
1998	3048930437	9701407929	11308396501	379681467
1999	2683928372	9469176008	11801638700	573711049
2000	3461150787	9102806926	11724849367	654482297
2001	2869798639	10842194912	11230808857	735877899
2002	3200624626	11419307514	12443209589	961656733
2003	3871204820	13318467969	14447097067	668516518
2004	4733781189	15671311493	15985862531	842488308
2005	5286129129	16429976354	17362917453	930822059
2006	5867558439	18246468000	20046438249	1175452580
2007	6399597639	22222517184	22991787283	1151037173
2008	19776366798	29248537796	29738371736	1640452945
2009	21707316234	23113274349	22043654274	827031383
2010	23989301404	26893425085	27099037243	1159171062
2011	28961649362	29209058894	32883977076	1578516976
2012	26879034670	26942585993	33667190364	1532002164
2013	29212636156	27511038702	36250279602	1471281406
2014	30246448961	28020060564	41986577957	2665235974
2015	23581618620	24092254519	40171287056	2389492678

المصدر: قاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة (www.wto.org)

ملحق 4

Null Hypothesis: LNPIBA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.493222	0.9988
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBA)
Method: Least Squares
Date: 03/05/17 Time: 00:59
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIBA(-1)	0.025348	0.016975	1.493222	0.1490
C	-0.610114	0.428028	-1.425407	0.1675

R-squared	0.088376	Mean dependent var	0.028997
Adjusted R-squared	0.048741	S.D. dependent var	0.021055
S.E. of regression	0.020536	Akaike info criterion	-4.856673
Sum squared resid	0.009700	Schwarz criterion	-4.759163
Log likelihood	62.70841	Hannan-Quinn criter.	-4.829628
F-statistic	2.229713	Durbin-Watson stat	1.266065
Prob(F-statistic)	0.148971		

ملحق 5

Null Hypothesis: D(LNPIBA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.568240	0.0146
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/05/17 Time: 01:01
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIBA(-1))	-0.642130	0.179957	-3.568240	0.0017
C	0.020455	0.006391	3.200596	0.0041

R-squared	0.366585	Mean dependent var	0.002057
Adjusted R-squared	0.337793	S.D. dependent var	0.022734
S.E. of regression	0.018500	Akaike info criterion	-5.062452
Sum squared resid	0.007529	Schwarz criterion	-4.964281
Log likelihood	62.74942	Hannan-Quinn criter.	-5.036407
F-statistic	12.73234	Durbin-Watson stat	2.194998
Prob(F-statistic)	0.001718		

ملحق 6

Null Hypothesis: LNPIBA has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.078593	0.9961
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.00038...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.00062...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBA)
Method: Least Squares
Date: 05/14/07 Time: 01:36
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIBA(-1)	0.025348	0.016975	1.493222	0.1490
C	-0.610114	0.428028	-1.425407	0.1675

R-squared	0.088376	Mean dependent var	0.028997
Adjusted R-squared	0.048741	S.D. dependent var	0.021055
S.E. of regression	0.020536	Akaike info criterion	-4.856673
Sum squared resid	0.009700	Schwarz criterion	-4.759163
Log likelihood	62.70841	Hannan-Quinn criter.	-4.829628
F-statistic	2.229713	Durbin-Watson stat	1.266065
Prob(F-statistic)	0.148971		

ملحق 7

Null Hypothesis: D(LNPIBA) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.543634	0.0155
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.00031...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.00028...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBA,2)
Method: Least Squares
Date: 05/14/07 Time: 01:41
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIBA(-1))	-0.642130	0.179957	-3.568240	0.0017
C	0.020455	0.006391	3.200596	0.0041

R-squared	0.366585	Mean dependent var	0.002057
Adjusted R-squared	0.337793	S.D. dependent var	0.022734
S.E. of regression	0.018500	Akaike info criterion	-5.062452
Sum squared resid	0.007529	Schwarz criterion	-4.964281
Log likelihood	62.74942	Hannan-Quinn criter.	-5.036407
F-statistic	12.73234	Durbin-Watson stat	2.194998
Prob(F-statistic)	0.001718		

ملحق 8

Null Hypothesis: LNEXHA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.684412	0.8570
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHA)
Method: Least Squares
Date: 05/14/07 Time: 01:28
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHA(-1)	0.001562	0.002282	0.684412	0.5003

R-squared	-0.002006	Mean dependent var	0.039283
Adjusted R-squared	-0.002006	S.D. dependent var	0.273038
S.E. of regression	0.273312	Akaike info criterion	0.282773
Sum squared resid	1.792788	Schwarz criterion	0.331528
Log likelihood	-2.534668	Hannan-Quinn criter.	0.296296
Durbin-Watson stat	1.726209		

ملحق 9

Null Hypothesis: D(LNEXHA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.005347	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHA,2)
Method: Least Squares
Date: 05/14/07 Time: 01:30
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHA(-1))	-0.932558	0.232828	-4.005347	0.0006

R-squared	0.408193	Mean dependent var	-0.024284
Adjusted R-squared	0.408193	S.D. dependent var	0.365722
S.E. of regression	0.281347	Akaike info criterion	0.342315
Sum squared resid	1.820586	Schwarz criterion	0.391401
Log likelihood	-3.107783	Hannan-Quinn criter.	0.355338
Durbin-Watson stat	1.778877		

ملحق 10

Null Hypothesis: LNEXHA has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.714928	0.8631
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.07171...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.06613...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHA)
Method: Least Squares
Date: 05/14/07 Time: 01:45
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHA(-1)	0.001562	0.002282	0.684412	0.5003

R-squared	-0.002006	Mean dependent var	0.039283
Adjusted R-squared	-0.002006	S.D. dependent var	0.273038
S.E. of regression	0.273312	Akaike info criterion	0.282773
Sum squared resid	1.792788	Schwarz criterion	0.331528
Log likelihood	-2.534668	Hannan-Quinn criter.	0.296296
Durbin-Watson stat	1.726209		

ملحق 11

Null Hypothesis: D(LNEXHA) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.949007	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.07585...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.06992...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHA,2)
Method: Least Squares
Date: 05/14/07 Time: 01:46
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHA(-1))	-0.932558	0.232828	-4.005347	0.0006

R-squared	0.408193	Mean dependent var	-0.024284
Adjusted R-squared	0.408193	S.D. dependent var	0.365722
S.E. of regression	0.281347	Akaike info criterion	0.342315
Sum squared resid	1.820586	Schwarz criterion	0.391401
Log likelihood	-3.107783	Hannan-Quinn criter.	0.355338
Durbin-Watson stat	1.778877		

ملحق 12

Null Hypothesis: LNEXHHA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.548002	0.9659
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHA)
Method: Least Squares
Date: 05/14/07 Time: 01:32
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHHA(-1)	0.005270	0.003404	1.548002	0.1373
D(LNEXHHA(-1))	-0.425458	0.194239	-2.190392	0.0405
D(LNEXHHA(-2))	-0.519716	0.202321	-2.568771	0.0183

R-squared	0.309332	Mean dependent var	0.061996
Adjusted R-squared	0.240266	S.D. dependent var	0.374140
S.E. of regression	0.326111	Akaike info criterion	0.717948
Sum squared resid	2.126964	Schwarz criterion	0.866056
Log likelihood	-5.256401	Hannan-Quinn criter.	0.755197
Durbin-Watson stat	2.192334		

ملحق 13

Null Hypothesis: D(LNEXHHA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.771826	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHA,2)
Method: Least Squares
Date: 05/14/07 Time: 01:33
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHHA(-1))	-1.828000	0.316711	-5.771826	0.0000
D(LNEXHHA(-1),2)	0.470551	0.206348	2.280369	0.0331

R-squared	0.698433	Mean dependent var	-0.005300
Adjusted R-squared	0.684073	S.D. dependent var	0.599170
S.E. of regression	0.336778	Akaike info criterion	0.744155
Sum squared resid	2.381807	Schwarz criterion	0.842894
Log likelihood	-6.557787	Hannan-Quinn criter.	0.768988
Durbin-Watson stat	2.065629		

ملحق 14

Null Hypothesis: LNEXHHA has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.621898	0.9708
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.12541...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.02403...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHA)
Method: Least Squares
Date: 05/14/07 Time: 01:49
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHHA(-1)	0.002371	0.003512	0.675246	0.5060

R-squared	-0.001740	Mean dependent var	0.050995
Adjusted R-squared	-0.001740	S.D. dependent var	0.361129
S.E. of regression	0.361443	Akaike info criterion	0.841751
Sum squared resid	3.135378	Schwarz criterion	0.890506
Log likelihood	-9.521886	Hannan-Quinn criter.	0.855273
Durbin-Watson stat	2.535176		

ملحق 15

Null Hypothesis: D(LNEXHHA) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 23 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.342967	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.12384...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.10419...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHA,2)
Method: Least Squares
Date: 05/14/07 Time: 01:50
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHHA(-1))	-1.247992	0.201497	-6.193593	0.0000

R-squared	0.625161	Mean dependent var	0.002271
Adjusted R-squared	0.625161	S.D. dependent var	0.587173
S.E. of regression	0.359491	Akaike info criterion	0.832521
Sum squared resid	2.972383	Schwarz criterion	0.881606
Log likelihood	-8.990248	Hannan-Quinn criter.	0.845543
Durbin-Watson stat	2.211297		

ملحق 16

Null Hypothesis: LNPIBM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.879820	0.9996
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBM)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 02:20
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIBM(-1)	0.044660	0.023758	1.879820	0.0741
D(LNPIBM(-1))	-0.694210	0.158835	-4.370650	0.0003
C	-1.046725	0.587543	-1.781531	0.0893

R-squared	0.486613	Mean dependent var	0.035073
Adjusted R-squared	0.437718	S.D. dependent var	0.041769
S.E. of regression	0.031321	Akaike info criterion	-3.972604
Sum squared resid	0.020601	Schwarz criterion	-3.825348
Log likelihood	50.67125	Hannan-Quinn criter.	-3.933537
F-statistic	9.952388	Durbin-Watson stat	2.029293
Prob(F-statistic)	0.000911		

ملحق 17

Null Hypothesis: D(LNPIBM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.958677	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 02:26
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIBM(-1))	-1.625327	0.163207	-9.958677	0.0000
C	0.057633	0.008958	6.433458	0.0000

R-squared	0.818445	Mean dependent var	-0.001005
Adjusted R-squared	0.810192	S.D. dependent var	0.075918
S.E. of regression	0.033075	Akaike info criterion	-3.900411
Sum squared resid	0.024067	Schwarz criterion	-3.802240
Log likelihood	48.80494	Hannan-Quinn criter.	-3.874367
F-statistic	99.17525	Durbin-Watson stat	1.768305
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق 18

Null Hypothesis: LNEXHM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.698625	0.8599
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHM)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 02:28
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHM(-1)	0.001918	0.002746	0.698625	0.4915

R-squared	-0.001894	Mean dependent var	0.042037
Adjusted R-squared	-0.001894	S.D. dependent var	0.287508
S.E. of regression	0.287780	Akaike info criterion	0.385935
Sum squared resid	1.987612	Schwarz criterion	0.434690
Log likelihood	-3.824189	Hannan-Quinn criter.	0.399458
Durbin-Watson stat	2.454207		

ملحق 19

Null Hypothesis: D(LNEXHM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.092976	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 02:29
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHM(-1))	-1.246502	0.204580	-6.092976	0.0000

R-squared	0.617435	Mean dependent var	-0.003595
Adjusted R-squared	0.617435	S.D. dependent var	0.460078
S.E. of regression	0.284566	Akaike info criterion	0.365073
Sum squared resid	1.862494	Schwarz criterion	0.414159
Log likelihood	-3.380879	Hannan-Quinn criter.	0.378096
Durbin-Watson stat	2.008688		

ملحق 20

Null Hypothesis: LNEXHHM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.351336	0.9938
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHM)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 02:33
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHHM(-1)	0.003385	0.001440	2.351336	0.0273

R-squared	-0.002098	Mean dependent var	0.079293
Adjusted R-squared	-0.002098	S.D. dependent var	0.167676
S.E. of regression	0.167852	Akaike info criterion	-0.692289
Sum squared resid	0.676184	Schwarz criterion	-0.643534
Log likelihood	9.653612	Hannan-Quinn criter.	-0.678766
Durbin-Watson stat	2.411797		

ملحق 21

Null Hypothesis: D(LNEXHHM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.698291	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 02:34
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHHM(-1))	-0.979277	0.208433	-4.698291	0.0001

R-squared	0.489617	Mean dependent var	-0.003817
Adjusted R-squared	0.489617	S.D. dependent var	0.265801
S.E. of regression	0.189891	Akaike info criterion	-0.443957
Sum squared resid	0.829350	Schwarz criterion	-0.394871
Log likelihood	6.327484	Hannan-Quinn criter.	-0.430935
Durbin-Watson stat	1.981393		

ملحق 22

Null Hypothesis: LNPIBM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.150787	0.9968
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.00163...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.00055...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBM)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 02:42
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIBM(-1)	0.012876	0.029848	0.431393	0.6702
C	-0.282556	0.739311	-0.382188	0.7058

R-squared	0.008026	Mean dependent var	0.036357
Adjusted R-squared	-0.035103	S.D. dependent var	0.041391
S.E. of regression	0.042111	Akaike info criterion	-3.420392
Sum squared resid	0.040787	Schwarz criterion	-3.322882
Log likelihood	44.75490	Hannan-Quinn criter.	-3.393347
F-statistic	0.186100	Durbin-Watson stat	3.293689
Prob(F-statistic)	0.670199		

ملحق 23

Null Hypothesis: D(LNPIBM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.265490	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.00100...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.00128...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 02:42
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIBM(-1))	-1.625327	0.163207	-9.958677	0.0000
C	0.057633	0.008958	6.433458	0.0000

R-squared	0.818445	Mean dependent var	-0.001005
Adjusted R-squared	0.810192	S.D. dependent var	0.075918
S.E. of regression	0.033075	Akaike info criterion	-3.900411
Sum squared resid	0.024067	Schwarz criterion	-3.802240
Log likelihood	48.80494	Hannan-Quinn criter.	-3.874367
F-statistic	99.17525	Durbin-Watson stat	1.768305
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق 24

Null Hypothesis: LNEXHM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.975506	0.9077
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.07950...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.04261...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHM)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 02:43
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHM(-1)	0.001918	0.002746	0.698625	0.4915

R-squared	-0.001894	Mean dependent var	0.042037
Adjusted R-squared	-0.001894	S.D. dependent var	0.287508
S.E. of regression	0.287780	Akaike info criterion	0.385935
Sum squared resid	1.987612	Schwarz criterion	0.434690
Log likelihood	-3.824189	Hannan-Quinn criter.	0.399458
Durbin-Watson stat	2.454207		

ملحق 25

Null Hypothesis: D(LNEXHM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.171021	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.07760...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.06968...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 02:44
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHM(-1))	-1.246502	0.204580	-6.092976	0.0000

R-squared	0.617435	Mean dependent var	-0.003595
Adjusted R-squared	0.617435	S.D. dependent var	0.460078
S.E. of regression	0.284566	Akaike info criterion	0.365073
Sum squared resid	1.862494	Schwarz criterion	0.414159
Log likelihood	-3.380879	Hannan-Quinn criter.	0.378096
Durbin-Watson stat	2.008688		

ملحق 26

Null Hypothesis: LNEXHHM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.160121	0.9641
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.02687...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.00836...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHM)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 02:45
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHHM(-1)	-0.015666	0.049302	-0.317755	0.7535
C	0.444471	1.149750	0.386580	0.7026

R-squared	0.004371	Mean dependent var	0.079293
Adjusted R-squared	-0.038917	S.D. dependent var	0.167676
S.E. of regression	0.170908	Akaike info criterion	-0.618766
Sum squared resid	0.671819	Schwarz criterion	-0.521255
Log likelihood	9.734569	Hannan-Quinn criter.	-0.591720
F-statistic	0.100968	Durbin-Watson stat	2.381660
Prob(F-statistic)	0.753538		

ملحق 27

Null Hypothesis: D(LNEXHHM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.266512	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.02672...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.00892...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 02:46
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHHM(-1))	-1.221865	0.210333	-5.809194	0.0000
C	0.099356	0.039115	2.540110	0.0187

R-squared	0.605358	Mean dependent var	-0.003817
Adjusted R-squared	0.587420	S.D. dependent var	0.265801
S.E. of regression	0.170731	Akaike info criterion	-0.617805
Sum squared resid	0.641276	Schwarz criterion	-0.519634
Log likelihood	9.413662	Hannan-Quinn criter.	-0.591760
F-statistic	33.74673	Durbin-Watson stat	2.074200
Prob(F-statistic)	0.000008		

ملحق 28

Null Hypothesis: LNPIBT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.212962	0.2068
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBT)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:12
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIBT(-1)	-0.027771	0.012549	-2.212962	0.0371
C	0.706584	0.301826	2.341034	0.0283

R-squared	0.175545	Mean dependent var	0.038710
Adjusted R-squared	0.139699	S.D. dependent var	0.020808
S.E. of regression	0.019300	Akaike info criterion	-4.980800
Sum squared resid	0.008567	Schwarz criterion	-4.883290
Log likelihood	64.26000	Hannan-Quinn criter.	-4.953755
F-statistic	4.897203	Durbin-Watson stat	1.884656
Prob(F-statistic)	0.037099		

ملحق 29

Null Hypothesis: D(LNPIBT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.747573	0.0098
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:13
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIBT(-1))	-0.828487	0.221073	-3.747573	0.0011
C	0.031868	0.009865	3.230454	0.0038

R-squared	0.389640	Mean dependent var	-0.001264
Adjusted R-squared	0.361896	S.D. dependent var	0.026842
S.E. of regression	0.021442	Akaike info criterion	-4.767288
Sum squared resid	0.010115	Schwarz criterion	-4.669117
Log likelihood	59.20745	Hannan-Quinn criter.	-4.741243
F-statistic	14.04430	Durbin-Watson stat	1.848306
Prob(F-statistic)	0.001114		

ملحق 30

Null Hypothesis: LNEXHT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.387472	0.7882
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHT)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:14
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHT(-1)	0.001059	0.002734	0.387472	0.7018

R-squared	-0.001262	Mean dependent var	0.024172
Adjusted R-squared	-0.001262	S.D. dependent var	0.284387
S.E. of regression	0.284566	Akaike info criterion	0.363476
Sum squared resid	1.943468	Schwarz criterion	0.412231
Log likelihood	-3.543444	Hannan-Quinn criter.	0.376998
Durbin-Watson stat	1.585595		

ملحق 31

Null Hypothesis: D(LNEXHT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.732777	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:15
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHT(-1))	-0.896721	0.240229	-3.732777	0.0011

R-squared	0.374573	Mean dependent var	-0.023481
Adjusted R-squared	0.374573	S.D. dependent var	0.365083
S.E. of regression	0.288722	Akaike info criterion	0.394071
Sum squared resid	1.917293	Schwarz criterion	0.443156
Log likelihood	-3.728851	Hannan-Quinn criter.	0.407093
Durbin-Watson stat	1.690760		

ملحق 32

Null Hypothesis: LNEXHHT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.625023	0.9967
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHT)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:16
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHHT(-1)	0.002665	0.001015	2.625023	0.0148

R-squared	-0.008054	Mean dependent var	0.062957
Adjusted R-squared	-0.008054	S.D. dependent var	0.117810
S.E. of regression	0.118283	Akaike info criterion	-1.392295
Sum squared resid	0.335781	Schwarz criterion	-1.343540
Log likelihood	18.40369	Hannan-Quinn criter.	-1.378773
Durbin-Watson stat	2.084021		

ملحق 33

Null Hypothesis: D(LNEXHHT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.972462	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:18
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHHT(-1))	-0.832922	0.209674	-3.972462	0.0006

R-squared	0.404980	Mean dependent var	-0.009733
Adjusted R-squared	0.404980	S.D. dependent var	0.173917
S.E. of regression	0.134155	Akaike info criterion	-1.138868
Sum squared resid	0.413944	Schwarz criterion	-1.089783
Log likelihood	14.66642	Hannan-Quinn criter.	-1.125846
Durbin-Watson stat	2.004844		

ملحق 34

Null Hypothesis: LNPIBT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.190455	0.2143
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.00034...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.00035...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBT)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:44
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIBT(-1)	-0.027771	0.012549	-2.212962	0.0371
C	0.706584	0.301826	2.341034	0.0283

R-squared	0.175545	Mean dependent var	0.038710
Adjusted R-squared	0.139699	S.D. dependent var	0.020808
S.E. of regression	0.019300	Akaike info criterion	-4.980800
Sum squared resid	0.008567	Schwarz criterion	-4.883290
Log likelihood	64.26000	Hannan-Quinn criter.	-4.953755
F-statistic	4.897203	Durbin-Watson stat	1.884656
Prob(F-statistic)	0.037099		

ملحق 35

Null Hypothesis: D(LNPIBT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.798222	0.0087
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.00042...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.00045...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:45
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIBT(-1))	-0.828487	0.221073	-3.747573	0.0011
C	0.031868	0.009865	3.230454	0.0038

R-squared	0.389640	Mean dependent var	-0.001264
Adjusted R-squared	0.361896	S.D. dependent var	0.026842
S.E. of regression	0.021442	Akaike info criterion	-4.767288
Sum squared resid	0.010115	Schwarz criterion	-4.669117
Log likelihood	59.20745	Hannan-Quinn criter.	-4.741243
F-statistic	14.04430	Durbin-Watson stat	1.848306
Prob(F-statistic)	0.001114		

ملحق 36

Null Hypothesis: LNEXHT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.374512	0.7848
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.07773...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.08236...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHT)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:46
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHT(-1)	0.001059	0.002734	0.387472	0.7018

R-squared	-0.001262	Mean dependent var	0.024172
Adjusted R-squared	-0.001262	S.D. dependent var	0.284387
S.E. of regression	0.284566	Akaike info criterion	0.363476
Sum squared resid	1.943468	Schwarz criterion	0.412231
Log likelihood	-3.543444	Hannan-Quinn criter.	0.376998
Durbin-Watson stat	1.585595		

ملحق 37

Null Hypothesis: D(LNEXHT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.751257	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.07988...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.08143...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:47
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHT(-1))	-0.896721	0.240229	-3.732777	0.0011

R-squared	0.374573	Mean dependent var	-0.023481
Adjusted R-squared	0.374573	S.D. dependent var	0.365083
S.E. of regression	0.288722	Akaike info criterion	0.394071
Sum squared resid	1.917293	Schwarz criterion	0.443156
Log likelihood	-3.728851	Hannan-Quinn criter.	0.407093
Durbin-Watson stat	1.690760		

ملحق 38

Null Hypothesis: LNEXHHT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.775744	0.9977
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.01343...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.01202...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHT)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:50
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHHT(-1)	0.002665	0.001015	2.625023	0.0148

R-squared	-0.008054	Mean dependent var	0.062957
Adjusted R-squared	-0.008054	S.D. dependent var	0.117810
S.E. of regression	0.118283	Akaike info criterion	-1.392295
Sum squared resid	0.335781	Schwarz criterion	-1.343540
Log likelihood	18.40369	Hannan-Quinn criter.	-1.378773
Durbin-Watson stat	2.084021		

ملحق 39

Null Hypothesis: D(LNEXHHT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.972462	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.01724...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.01724...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:50
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHHT(-1))	-0.832922	0.209674	-3.972462	0.0006

R-squared	0.404980	Mean dependent var	-0.009733
Adjusted R-squared	0.404980	S.D. dependent var	0.173917
S.E. of regression	0.134155	Akaike info criterion	-1.138868
Sum squared resid	0.413944	Schwarz criterion	-1.089783
Log likelihood	14.66642	Hannan-Quinn criter.	-1.125846
Durbin-Watson stat	2.004844		

ملحق 40

Null Hypothesis: LNPIBEG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.287142	0.6155
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBEG)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:54
Sample (adjusted): 1995 2015
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIBEG(-1)	-0.012045	0.009358	-1.287142	0.2176
D(LNPIBEG(-1))	0.443471	0.239550	1.851262	0.0839
D(LNPIBEG(-2))	0.233116	0.244080	0.955080	0.3547
D(LNPIBEG(-3))	-0.249956	0.211157	-1.183745	0.2549
D(LNPIBEG(-4))	-0.363449	0.215636	-1.685475	0.1126
C	0.346375	0.238537	1.452078	0.1671

R-squared	0.610134	Mean dependent var	0.043009
Adjusted R-squared	0.480178	S.D. dependent var	0.015562
S.E. of regression	0.011220	Akaike info criterion	-5.907247
Sum squared resid	0.001888	Schwarz criterion	-5.608812
Log likelihood	68.02610	Hannan-Quinn criter.	-5.842479
F-statistic	4.694947	Durbin-Watson stat	2.156743
Prob(F-statistic)	0.008847		

ملحق 41

Null Hypothesis: D(LNPIBEG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.086754	0.0059
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBEG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:55
Sample (adjusted): 1997 2015
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIBEG(-1))	-2.048987	0.501373	-4.086754	0.0015
D(LNPIBEG(-1),2)	1.213364	0.397704	3.050919	0.0101
D(LNPIBEG(-2),2)	1.408079	0.346114	4.068252	0.0016
D(LNPIBEG(-3),2)	1.146526	0.360540	3.180027	0.0079
D(LNPIBEG(-4),2)	0.782997	0.324217	2.415041	0.0326
D(LNPIBEG(-5),2)	0.483150	0.242250	1.994429	0.0693
C	0.092826	0.023204	4.000419	0.0018

R-squared	0.679120	Mean dependent var	-0.000459
Adjusted R-squared	0.518680	S.D. dependent var	0.014178
S.E. of regression	0.009836	Akaike info criterion	-6.128199
Sum squared resid	0.001161	Schwarz criterion	-5.780248
Log likelihood	65.21789	Hannan-Quinn criter.	-6.069312
F-statistic	4.232858	Durbin-Watson stat	2.105535
Prob(F-statistic)	0.016112		

ملحق 42

Null Hypothesis: LNEXHEG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.804844	0.8799
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHEG)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:56
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHEG(-1)	0.002202	0.002736	0.804844	0.4288

R-squared	-0.003196	Mean dependent var	0.051154
Adjusted R-squared	-0.003196	S.D. dependent var	0.300069
S.E. of regression	0.300548	Akaike info criterion	0.472759
Sum squared resid	2.167897	Schwarz criterion	0.521514
Log likelihood	-4.909487	Hannan-Quinn criter.	0.486282
Durbin-Watson stat	1.822447		

ملحق 43

Null Hypothesis: D(LNEXHEG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.740993	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHEG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:57
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHEG(-1))	-0.976787	0.206030	-4.740993	0.0001

R-squared	0.489778	Mean dependent var	-0.037941
Adjusted R-squared	0.489778	S.D. dependent var	0.412181
S.E. of regression	0.294420	Akaike info criterion	0.433153
Sum squared resid	1.993709	Schwarz criterion	0.482239
Log likelihood	-4.197841	Hannan-Quinn criter.	0.446176
Durbin-Watson stat	1.681998		

ملحق 44

Null Hypothesis: LNEXHHEG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.675996	0.9737
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHEG)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:58
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHHEG(-1)	0.003864	0.002305	1.675996	0.1067

R-squared	-0.001354	Mean dependent var	0.087465
Adjusted R-squared	-0.001354	S.D. dependent var	0.259265
S.E. of regression	0.259440	Akaike info criterion	0.178597
Sum squared resid	1.615422	Schwarz criterion	0.227352
Log likelihood	-1.232465	Hannan-Quinn criter.	0.192120
Durbin-Watson stat	1.999266		

ملحق 45

Null Hypothesis: D(LNEXHHEG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.309180	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHEG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 03:58
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHHEG(-1))	-0.908180	0.210755	-4.309180	0.0003

R-squared	0.446540	Mean dependent var	-0.006284
Adjusted R-squared	0.446540	S.D. dependent var	0.373960
S.E. of regression	0.278207	Akaike info criterion	0.319870
Sum squared resid	1.780178	Schwarz criterion	0.368955
Log likelihood	-2.838437	Hannan-Quinn criter.	0.332892
Durbin-Watson stat	1.991736		

ملحق 46

Null Hypothesis: LNPIBEG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.257443	0.6326
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.00020...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.00036...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBEG)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 04:01
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIBEG(-1)	-0.014475	0.009035	-1.602170	0.1228
C	0.407718	0.227363	1.793247	0.0861

R-squared	0.100401	Mean dependent var	0.043475
Adjusted R-squared	0.061288	S.D. dependent var	0.015293
S.E. of regression	0.014817	Akaike info criterion	-5.509445
Sum squared resid	0.005050	Schwarz criterion	-5.411935
Log likelihood	70.86807	Hannan-Quinn criter.	-5.482400
F-statistic	2.566949	Durbin-Watson stat	1.023637
Prob(F-statistic)	0.122764		

ملحق 47

Null Hypothesis: D(LNPIBEG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.712778	0.0865
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.00016...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.00018...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNPIBEG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 04:01
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIBEG(-1))	-0.473886	0.179718	-2.636837	0.0151
C	0.020195	0.008298	2.433662	0.0235

R-squared	0.240145	Mean dependent var	-0.000452
Adjusted R-squared	0.205607	S.D. dependent var	0.015100
S.E. of regression	0.013458	Akaike info criterion	-5.698819
Sum squared resid	0.003985	Schwarz criterion	-5.600648
Log likelihood	70.38582	Hannan-Quinn criter.	-5.672774
F-statistic	6.952909	Durbin-Watson stat	1.944569
Prob(F-statistic)	0.015062		

ملحق 48

Null Hypothesis: LNEXHEG has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.808291	0.8806
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.08671...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.08603...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHEG)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 04:02
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHEG(-1)	0.002202	0.002736	0.804844	0.4288

R-squared	-0.003196	Mean dependent var	0.051154
Adjusted R-squared	-0.003196	S.D. dependent var	0.300069
S.E. of regression	0.300548	Akaike info criterion	0.472759
Sum squared resid	2.167897	Schwarz criterion	0.521514
Log likelihood	-4.909487	Hannan-Quinn criter.	0.486282
Durbin-Watson stat	1.822447		

ملحق 49

Null Hypothesis: D(LNEXHEG) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.740993	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.08307...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.08307...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHEG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 04:04
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHEG(-1))	-0.976787	0.206030	-4.740993	0.0001

R-squared	0.489778	Mean dependent var	-0.037941
Adjusted R-squared	0.489778	S.D. dependent var	0.412181
S.E. of regression	0.294420	Akaike info criterion	0.433153
Sum squared resid	1.993709	Schwarz criterion	0.482239
Log likelihood	-4.197841	Hannan-Quinn criter.	0.446176
Durbin-Watson stat	1.681998		

ملحق 50

Null Hypothesis: LNEXHHEG has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.675996	0.9737
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.06461...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.06461...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHEG)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 04:05
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHHEG(-1)	0.003864	0.002305	1.675996	0.1067

R-squared	-0.001354	Mean dependent var	0.087465
Adjusted R-squared	-0.001354	S.D. dependent var	0.259265
S.E. of regression	0.259440	Akaike info criterion	0.178597
Sum squared resid	1.615422	Schwarz criterion	0.227352
Log likelihood	-1.232465	Hannan-Quinn criter.	0.192120
Durbin-Watson stat	1.999266		

ملحق 51

Null Hypothesis: D(LNEXHHEG) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.304781	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.07417...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.07314...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXHHEG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/18/17 Time: 04:05
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHHEG(-1))	-0.908180	0.210755	-4.309180	0.0003

R-squared	0.446540	Mean dependent var	-0.006284
Adjusted R-squared	0.446540	S.D. dependent var	0.373960
S.E. of regression	0.278207	Akaike info criterion	0.319870
Sum squared resid	1.780178	Schwarz criterion	0.368955
Log likelihood	-2.838437	Hannan-Quinn criter.	0.332892
Durbin-Watson stat	1.991736		

ملحق 52

ARDL Bounds Test
Date: 06/19/17 Time: 09:23
Sample: 1993 2015
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	13.65183	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

Test Equation:
Dependent Variable: D(LNPIBA)
Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 09:23
Sample: 1993 2015
Included observations: 23

ملحق 53

ARDL Bounds Test
Date: 06/19/17 Time: 09:27
Sample: 1994 2015
Included observations: 22
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	22.19392	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

Test Equation:
Dependent Variable: D(LNPIBM)
Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 09:27
Sample: 1994 2015
Included observations: 22

ملحق 54

ARDL Bounds Test
Date: 06/19/17 Time: 09:30
Sample: 1993 2015
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	12.94291	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

Test Equation:
Dependent Variable: D(LNPIBT)
Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 09:30
Sample: 1993 2015
Included observations: 23

ملحق 55

ARDL Bounds Test
Date: 06/19/17 Time: 09:41
Sample: 1994 2015
Included observations: 22
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.902272	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

Test Equation:
Dependent Variable: D(LNPIBEG)
Method: Least Squares
Date: 06/19/17 Time: 09:41
Sample: 1994 2015
Included observations: 22

ملحق 56

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNPIBA
Selected Model: ARDL(1, 3, 0)
Date: 06/19/17 Time: 10:03
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHA)	1.110782	0.015446	1.870251	0.0702
D(LNEXHA(-1))	4.570199	0.014922	3.028906	0.0061
D(LNEXHA(-2))	0.060915	0.014647	1.840722	0.0079
D(LNEXHHA)	0.002683	0.012039	0.225946	0.8236
CointEq(-1)	-0.225947	0.029420	-7.680022	0.0000

Cointeq = LNPIBA - (0.2819*LNEXHA + 0.0235*LNEXHHA + 17.8697)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHA	0.281948	0.040730	6.922302	0.0000
LNEXHHA	0.023452	0.060882	0.385202	0.7052
C	17.869747	0.729996	24.479231	0.0000

ملحق 57

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNPIBM
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)
Date: 06/19/17 Time: 10:32
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIBM(-1))	-0.906242	0.063145	-14.351731	0.0000
D(LNPIBM(-2))	0.064064	0.080782	0.793050	0.4538
D(LNPIBM(-3))	0.538650	0.072027	7.478403	0.0001
D(LNEXHM)	-0.013446	0.007713	-1.743277	0.1248
D(LNEXHM(-1))	0.052404	0.009419	5.563378	0.0008
D(LNEXHM(-2))	0.043602	0.010548	4.133532	0.0044
D(LNEXHM(-3))	0.025106	0.009914	2.532546	0.0391
D(LNEXHHM)	0.051188	0.015880	3.223389	0.0146
D(LNEXHHM(-1))	-0.160405	0.016478	-9.734546	0.0000
D(LNEXHHM(-2))	-0.119539	0.015561	-7.681741	0.0001
D(LNEXHHM(-3))	-0.081971	0.016552	-4.952269	0.0017
CointEq(-1)	-0.223637	0.019858	-11.261546	0.0000

Cointeq = LNPIBM - (-0.1618*LNEXHM + 0.5821*LNEXHHM + 14.9024)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHM	-0.161769	0.182137	-0.888168	0.4039
LNEXHHM	0.582143	0.190810	3.050903	0.0186
C	14.902427	0.665355	22.397709	0.0000

ملحق 58

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNPIBT
Selected Model: ARDL(1, 3, 3)
Date: 06/19/17 Time: 10:42
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXHHT)	0.053013	0.023024	2.302451	0.0385
D(LNEXHHT(-1))	-0.051625	0.028933	-1.784284	0.0977
D(LNEXHHT(-2))	0.054810	0.027074	2.024423	0.0640
D(LNEXHT)	-0.004019	0.010143	-0.396205	0.6984
D(LNEXHT(-1))	0.042904	0.012523	3.425956	0.0045
D(LNEXHT(-2))	0.032446	0.012047	2.693220	0.0184
CointEq(-1)	-0.110492	0.013842	-7.982416	0.0000

Cointeq = LNPIBT - (1.0360*LNEXHHT -0.5094*LNEXHT + 10.7670)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHHT	1.036043	0.328553	3.153353	0.0076
LNEXHT	-0.509439	0.306235	-1.663554	0.1201
C	10.766974	1.860864	5.786007	0.0001

ملحق 59

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNPIBE
Selected Model: ARDL(4, 2, 0)
Date: 06/19/17 Time: 10:45
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIBE(-1))	0.537003	0.184704	2.907367	0.0122
D(LNPIBE(-2))	0.047001	0.182899	0.256979	0.8012
D(LNPIBE(-3))	-0.405639	0.153985	-2.634266	0.0206
D(LNEXHE)	0.014588	0.007751	1.882083	0.0824
D(LNEXHE(-1))	-0.027444	0.009226	-2.974665	0.0107
D(LNEXHHE)	-0.010390	0.008807	-1.179756	0.2592
CointEq(-1)	-0.028572	0.006590	-4.335835	0.0008

Cointeq = LNPIBE - (0.1189*LNEXHE +0.2291*LNEXHHE + 17.4053)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXHE	0.118978	0.715992	1.716573	0.0995
LNEXHHE	0.229101	0.057129	4.010270	0.0005
C	17.40534	0.715992	24.30942	0.0000

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي للقطاع الصناعي الجزائري في الأسواق الدولية مقارنة بكل من مصر، تونس والمغرب، ومدى قدرته على تنويع الإنتاج الصناعي المحلي والتقليل من فاتورة الواردات وترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات، حيث أظهرت النتائج أن القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تزال بعيدة كل البعد عن المستويات التي حققتها دول المقارنة، مما يستدعي إعادة النظر في الاستراتيجية الصناعية في الجزائر بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

الكلمات الدالة: التنافسية، مؤشرات التنافسية، القطاع الصناعي، الصادرات الصناعية.

Résumé:

Cette étude vise à analyser la situation concurrentielle du secteur industriel algérien au niveau international, en comparaison avec celle de l'Egypte, de la Tunisie et du Maroc d'une part, et d'autre part à clarifier sa capacité à diversifier la production industrielle nationale, à réduire la facture d'importation et à promouvoir les exportations industrielles hors hydrocarbures. Les résultats de notre étude ont montré que la compétitivité des exportations industrielles algériennes hors hydrocarbures est encore loin être atteint et demeure inférieure à celle réalisée par les pays de comparaison, ce qui nécessite une profonde révision de la stratégie industrielle en Algérie en prenant en considération les conditions économiques actuelles.

Mots-clés: compétitivité, Indicateurs concurrentiels, Secteur industriel, Exportations industrielles.

Abstract:

This study aims to analyze the competitive situation of the Algerian industrial sector in the international markets compared to Egypt, Tunisia and Morocco, on one hand, and on the other hand, to clarify its ability to diversify national industrial production, reduce the import bill and upgrade industrial exports of nonhydrocarbons sector. The results of our study showed that the competitiveness of Algerian industrial exports of nonhydrocarbons sector is still far from the levels achieved by the countries of comparison, which requires a major and deep revision of the industrial strategy in Algeria, taking into account the current economic conditions.

Keywords: competitiveness, competitiveness indicators, industrial sector, industrial exports.